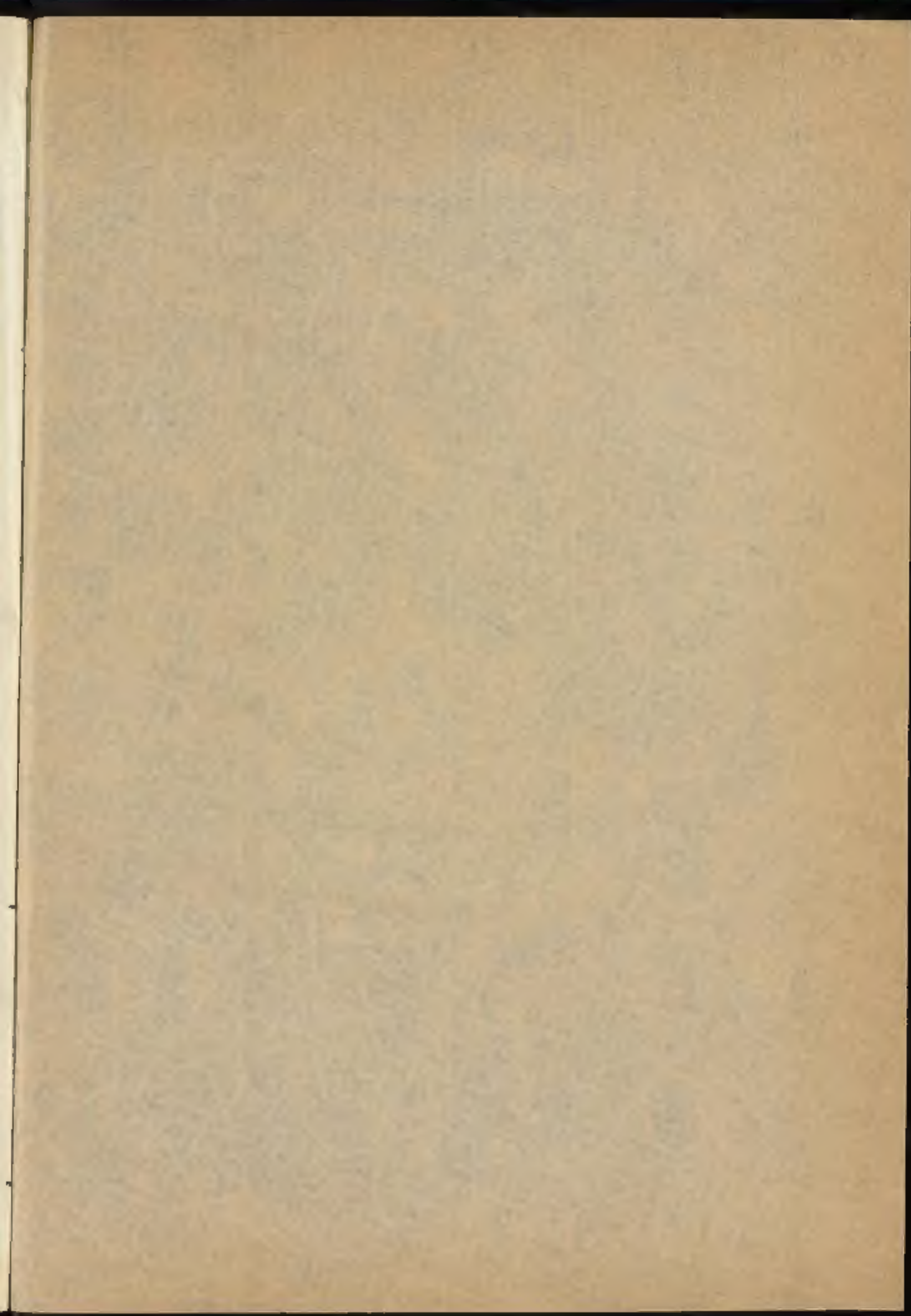


Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES







نَهَايَةُ الْمَحْتِاجِ

إِلَى

شَرْحِ الْمِنْصَلَجِ

فِي الْفَقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

تَأَلِيفُ

شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ حَمْزَةَ

ابْنُ شَهَابٍ الدِّينِ الزَّمَنِيُّ الْمُتَوَفَّى الْمَضَرِّي الْأَنْصَارِي

الشَّهِيرُ بِالشَّافِعِيِّ الصَّغِيرِ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٨٧ هـ

وَمَعَهُ

حَاشِيَةُ أَبِي الْقِيَامِ تَوْرَ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الشَّيْخِ الْمَلِكِيِّ النَّاهِرِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٨٧ هـ

وَبِالْهَامِشِ

حَاشِيَةُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ

الْعُرُوفِ بِالنُّعْمَانِيِّ الرَّشِيدِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٩٦ هـ

الجزء الثالث

مكتبة جامعة القاهرة

١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م / ٨٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

(فصل)

في دفن الميت وما يتعلق به

(أقل القبر) المحصل للواجب (حفرة تمنع) بعد دمه (الرائحة) أن تظهر منه فتؤذي الحية (و) تمنع (السبع) عن نبثها لأكل الميت، إذ حكمة الدفن صونه عن انتهاك جسده وانتشار ريحه الشاذ لتأذي بها واستفاد حيفته، فلا بد من حفرة تمنع ذينك. قال الرافعي: والعرض من ذكرهما إن كانا متلازمين بيان فائدة الدفن وإلا فبيان وجوب رعايتهما فلا يكفي أحدهما. وظاهر أنهما غير متلازمين كالفساق التي لا تنكم الرائحة مع منعها الوحش فلا يكفي الدفن فيها. وقد قال السبكي في الاكتفاء بالقافي نظر لأنها ليست معدة لكم الرائحة ولأنها ليست على هيئة الدفن المعهود شرعا. قال: وقد أطلقوا تحريم إدخال ميت على ميت لما فيه من هتك الأول وظهور رائحته فيجب إنكار ذلك. ومعلوم أن ضابط الدفن الشرعي مأمور، فإن منع ذلك كفى وإلا فلا سواء أكان فسقة أم غيره. وعلم من قوله حفرة عدم الاكتفاء بوضعه على وجه الأرض والبناء عليه بما يمنع ذينك. ثم لو تعذر الحفر لم يشترط كاللومات بسفينة والساحل بعيد أو به مانع فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه.

(فصل)

في دفن الميت وما يتعلق به

(قوله وما يتعلق به) أي الميت كالتعزية (قوله والعرض من ذكرهما) أي الرائحة والسبع (قوله ولأنها ليست على هيئة الدفن) يؤخذ منه أنها لا تنكمي وإن فرض منعها الرائحة وكان صورة وضعها أنها محفورة في الأرض قبل نبثها وأولى منها بعدم الاكتفاء، مالوكات مبنية على وجه الأرض (قوله المعهود شرعا) بل هي على صورة البيوت المبنية تحت الأرض فهي لا تتقاعد عن المغارات التي في الجبال وهي لا تنكمي في الدفن وقوله وقد قال السبكي الخ عبارة حج وقد قطع ابن الصلاح والسبكي وغيرهما بحرمته الدفن فيها (قوله ومعلوم أن ضابط الدفن الشرعي) يفيد أنه لا بد من منع الرائحة والسبع وإن كان الميت في محل لا تصل إليه السباع أصلا ولا يدخله من يتأذى بالرائحة بل وإن لم تكن له رائحة أصلا كان جف. وقد تقدم ذلك عن سم على منهج (قوله وسواء كان فسقة) أي حيث قيل بجوار الدفن فيها (قوله بما يمنع ذينك) وفي حكمه حفرة لا تمنع مأمرا إذا وضع فيها ثم بنى عليه ما يمنع ذلك فلا ينكمي (قوله كاللومات بسفينة) أي أوكات الأرض خوارة أو ينبع منها ما يفسد الميت وأكفائه كالفساق المعروفة ببولاقي ولا يكفون الدفن بغيرها

893.799
R145
v.3

[فصل]

في الدفن

(قوله وما يتعلق به) أي بالدفن خلافا لما وقع في حاشية الشيخ من ترجيع الضمير إلى الميت ويرد عليه أن يتعلق بالميت أعم من الدفن كالصلاة والكفن وغيرها وليس شيء من ذلك مذكورا في الفصل (قوله المحصل) بالرفع أو بالجر (قوله ومعلوم أن ضابط الدفن الشرعي مأمور) من جملة مأمور كونه حفرة فلا تنكمي الفساق التي على وجه الأرض كما يصرح به قوله بعد وعلم من قوله حفرة الخ ولعل هذا محل كلام السبكي.

ثم يجعل بين لوحين لئلا يتفتخ ثم يلقي لينذه البحر إلى الساحل وإن كان أهله كقاروا لاحتال
أن يحمد مسلم فيدفنه ، ويجوز أن ينقل لينزل إلى القرار وإن كان أهل البر مسلمين . أما إذا
أمكن دفنه لكونهم قرب البر ولأما تقع فيزمنهم التأخير ليدفونه فيه (ويندب أن يوسع) بأن
يزاد في عرضه وطوله (ويعمق) بالعين للهمة وقيل بالمعجمة وهو الزيادة في النزول لخبر « أنه
صلى الله عليه وسلم قال في قتلى أحد: احفروا وأوسعوا وأعفوا » وفي المجموع : يستحب أن يوسع
القبر من قبل رجله ورأسه أي فقط وكذا رواه أبو داود ، والمعنى يساعده ليصونه مما يلي ظهره
من الانقلاب (قائمة وبسطة) أي قدرهما من رجل معتدلهما بأن يقوم باسطة يديه مرفوعتين
لأن عمر رضى الله عنه أوصى بذلك ، ولأنه أبلغ في المقصود وهما أربعة أذرع ونصف كما صرح به
المصنف ، وحمله الأذرع على ذراع اليد ، وقول الرافعي إنها ثلاثة ونصف على الذراع المعروف
(واللحد) بفتح اللام وضمها وسكون الحاء فهما . والمراد أن يحفر في أسفل بجانب القبر القبلي
مثالا عن الاستواء قبرا ماسعا الميت وسره (أفضل من الشق) بفتح المعجمة تحط للمصنف وهو
أن يحفر قبر القبر كالنهر ويبني جانبيه بلين أو غيره مما لم يسمه الثوري ويجعل بينهما شق يوضع فيه
الميت ويسقف عليه بلين أو خشب أو حجارة وهو أولى ،

(قوله ثم يجعل بين لوحين) أي ندبا (قوله ثم يلقي لينذه) من باب ضرب اه مختصر صحاح
(قوله وإن كان أهله) أي الساحل (قوله فيزمنهم التأخير ليدفونه) قد يؤخذ منه أنه لا يجوز
إرساله في البحر بلا جعل بين لوحين ولا تقبيل وأظهر في الدلالة على عدم جواز إرساله بلا تقبيل
ولاشك بين ألواح قول شيخنا الزبدي فإن ألقى فيه بدون جعل بين لوحين وتقل لم يأتوا انتهى
فان مفهومه أنهم يأتون لألقوه بلا تقبيل . وفي شرح البهجة ما يوافق كلام شيخنا الزبدي (قوله
ويندب أن يوسع الخ) وينبغي أن يكون ذلك مقدرا ماسعا من ينزل القبر ومن يدفنه لا يزيد
من ذلك لأن فيه تحجييرا على الناس (قوله ويعمق) قال سم على منهج . فان قلت : ما حكمة
التوسيع والتعميق ؟ قلت يجوز أن يقال التوسيع مع أن فيه إكراما للميت فإن في إزال الشخص
في المكان الواسع إكراما له وفي إزاله في المكان الضيق نوع إهانة له أرفق بالميت وبين ينزله
القبر لأنه إذا اتسع أمكن أن يقف فيه المنزل إذا تعدد الحاجة وأمن من اضطدام الميت بحضرته
حال إزاله ونحو ذلك ، والعرض كتم الراحة والسبع والتعميق أبلغ في حصول ذلك . فان قلت :
هلا طلب زيادة على قائمة وبسطة ؟ قلت القائمة والبسطة أرفق بالميت والمنزل لأنه يمكن مع ذلك
من تناوله بسهولة ممن على شفير القبر بخلافه مع الزيادة فليتأمل اه (قوله احفروا) بكسر
الهمزة من باب ضرب (قوله والمعنى يساعده ليصونه) أي ولا يوسع خفيه ليصونه مما يلي الخ
وما ذكره في المجموع محمول على الشق واللحد ليلاقى قول المصنف : ويندب أن يوسع ويعمق
وفرضه حجج فيهما أو يقال ما في المجموع ضعيف (قوله بأن يقوم باسطة يديه) أي غير قابض
لأصابعهما (قوله وقول الرافعي إنها ثلاثة ونصف) أي الأذرع (قوله على الذراع المعروف)
أي الذي اعتيد القبر به وهو المسمى عندهم بذرع التجار أي وهي تقرب من الأربعة ونصف
بذرع الأدبي فلا تخالف بينهما (قوله القبلي) أي فإن حفر في الجهة المقابلة لها كره (قوله
مما لم يسمه الثوري) أي الأولى ذلك (قوله أو حجارة) أي من حجارة الجبل المعروفة .

ويرفع السقف قليلا بحيث لا يمس الميت (إن صليت الأرض) لأنه الذي فعل به صلى الله عليه وسلم .
أما الرخوة وهي التي تنهار ولا تماسك فالتشق أفضل خشية الانهيار (ويوضع) نديا (رأسه)
أي الميت (عند رجل القبر) أي مؤخره الذي سيصير عند سفله رجل الميت (ويصل) الميت
(من قبل رأسه) سلا (يرفقي) من غير عنف لأنه السنة في إدخاله . أما الوضع كذلك فلما صح
عن بعض الصحابة أنه من السنة . وأما السلا فلما صح أنه فعل به صلى الله عليه وسلم ، وما قيل
من أنه أدخل من قبل القبلة ضعفه السيوطي وغيره وإن حسنه الترمذي مع أن ذلك لا يمكن
لأن شق قبره لاصق بالجدار ولحفه تحت الجدار فلا محل هناك يوضع فيه قاله في المجموع
عن الشافعي وأصحابه (ويدخله القبر الرجال) متى وجدوا وإن كان الميت أثنى بخلاف النساء
لضعفهن عن ذلك قالوا صح من أمره صلى الله عليه وسلم أبا طلحة أن يزل في قبر ابنته أم كلثوم
مع أن لها محارم من النساء كفاطمة وغيرها رضي الله عنهم . نعم يندب لمن كان في المجموع أن
يلين حمل المرأة من مغسلها إلى العنق وتسلميها لمن في القبر وحل ثيابها فيه ومواقع في المجموع
نوعا لراوى الحديث أنها رقية ردة البخاري في تاريخه الأوسط لأنه صلى الله عليه وسلم لم يشهد
موت رقية ولادفنها أي لأنه كان بيد (وأولاهم) أي الرجال بذلك (الأحق بالصلاة) عليه
درجة وقد مر بيانه وخرج بدرجة الأولى بها صفة إذا أفقه أولى من الأسن الأقرب ، والبعيد
الفقيه أولى من الأقرب غير الفقيه هنا عكس ما في الصلاة عليه ، والمراد بالأفقه الأعم بذلك الباب .
قلت : كما قال الرافعي في الشرح (إلا أن تكون امرأة مزوجة

(قوله الأحق بالصلاة
عليه درجة) أي
والصورة أنهم متفقون
في صفة الفقه أوعدها
بقريضة ما يأتي (قوله
الأولى بها صفة) المراد
بالصفة هنا خصوص الفقه
لامطلاق الصفة كما يعلم
من كلامه وحديثه فقد
يقال لأبي معنى لم يبق
الميت على إطلاقه ليكون
أفقه ثم يستثنى منه
الأفقه . واستثناء صورة
واحدة من الميت مع إبقائه
على إطلاقه أسهل من
إخراجه عن إطلاقه
لأجل هذه الصورة (قوله
عكس ما في الصلاة) هو
عكس ما في الصلاة من
جهتين : الأولى تقديم
مراعاة الصفة على السرجة
إذ الذي مر في الصلاة
النظر للدرجة أولا فإن
استوت نظر إلى الصفة .
الثاني تقديم الفقيه على
الأسن .

(قوله ويرفع السقف قليلا) هل ذلك وجوبا لتلا برزى به اه سم على حج والظاهر أنه كذلك
للعلة المذكورة (قوله ويدخله القبر) أي نديا حج (قوله الرجال) ينبغي أن المراد بهم ما يشمل
الصبيان حيث كان فيهم قوة (قوله بخلاف النساء لضعفهن) أي فيكون مكروها خروجها من خلاف
من حرمة ، وعبارة الخطيب وظاهر ما يقتصر وكلام الشامل والتهامة أن هذا واجب على الرجال
عند وجودهم وتمكنهم واستظهاره الأذري وهو ظاهر (قوله أن يلين حمل المرأة من مغسلها)
وكذا من الوضع الذي هي فيه بعد الموت إلى المغسل إن لم يكن فيه مشقة عليهن (قوله وحل
ثيابها فيه) مثله في النهج وعبارة حج شدادها فيه أي فيحمل كلامهما عليه (قوله إذا أفقه
أولى من الأسن) أي فالفاضل صفة يقدم على غيره وإن كانت درجته أقرب فليس التقديم
بالصفة مخصوصا بالسويين في السرجة وعبارة سم على منهج قوله درجة قال في شرح البهجة أي
من حيث الدرجات لا الصفات فإنه يقدم هنا الأفقه أي بالدفن على الأقرب والأسن والبعيد الفقيه
على الأقرب غير الفقيه وتم بالعكس ويؤخذ من ذلك تقديم الفقيه على الأسن غير الفقيه وهو
مساو لما مر ثم اه وقوله ويؤخذ الخ أي عند الاستواء في السرجة وإن لم يساو ما مر ثم فامل .
لا يقال قوله فإنه يقدم هنا الأفقه الخ فيه التقديم بالصفات فيخالف ما رتبته عليه من أن التقديم بالدرجات
لا بالصفات . لأننا نقول معنى الكلام أنه إذا تجردت الدرجات راعينا ما في الصلاة ، وإذا وجدت
الصفات لم يراع ما في الصلاة وليس معناه أنا لا نقدم إلا بالدرجات ولا نقدم بالصفات كما يتوهم والأصوب
أن يحاج بأن معنى قوله لا بالصفات أي المعبرة في الصلاة ولم تقدم هنا بالصفات للتقدم بها في الصلاة
بل بعكسها فلا إشكال بوجه فليتأمل (قوله عكس ما في الصلاة عليه) ولا خلاف أن الوالي لاحق له
هنا في الصلاة قاله ابن الرفعة وتارعه الأذري بأن القياس أنه أحق فله التقديم أو التقديم اه حج
ثم رأيت قوله الآتي : والوالي هنا لا يقدم على القريب جرما .

فأولاهم) أى الرجال بإدخالها القبر (الزوج) وإن لم يكن له فى الصلاة عليها حق (والله أعلم) لنظره فى الحياة مالا ينظر إليه غيره وبليته الأفتة والأشبه كافتة النسيخ تقديم محارم الرضاع ومحارم المصاهرة على عبيدها قال الأذرى وقد يقال إن العنين والحلم من الضحول أضعف شهوة من شباب الخصيان فيقدمان عليهم ثم الأقرب فالأقرب من المحارم ثم عبيدها لأنه كالحرم فى النظر ونحوه ثم المسوخ ثم المحبوب ثم الحصى لضعف شهوتهم ورتبوا كذلك لتفاوتهم فيها ثم العصابة التى لا حرمة له كبنى عم وعمتى وعصبة كترتيبهم فى الصلاة ثم من لا حرمة له كذلك كبنى خال وبنى عمه ثم الأجنبي الصالح لخير أبى طلحة ثم الأفضل فالأفضل ثم النساء كترتيبهن فى الفصل والخاتنى كالنساء، ولو استوى اتان درجة وفضيلة وتنازعا أفرع بينهما كما قال الأسوى والسيد فى الأمة التى تحل له كالزوج كما بحثه بعض شراح الكتاب. وأما غيرها فهل هو معها كأجنبي أولا الوجه لا وإن لم يكن بينهما حرمة لأنه فى النظر ونحوه كالحرم وهو أولى من عبد المرأة إذ المالكية أقوى من المملوكية. وأما العبد فهو أحق بدفته من الأجنبي حنا والوالى هنا لا يقدم على التقرب جزما وفضية كلامهم أن الترتيب مستحب لا واجب ولا يناقيه قولهما عن الإمام لا أرى تقديم ذوى الأرحام محتوما بخلاف المحارم لأنهم كالأجانب فى وجوب الاحتياط لأن مراده لا أراه حنا فى تأدية السنة، بخلاف الجمهور فانهم يرونه،

(قوله فأولاهم الزوج الخ) وقد يشكك عليه تقديمه صلى الله عليه وسلم أبى طلحة وهو أجنبي مفضل على عثمان مع أنه الزوج الأفضل والعذر الذى أشير إليه فى الخبر على رأى وهو أنه كان وطى سرية له تلك الليلة دون أبى طلحة ظاهر كلام أئمتنا أنهم لا يعتبرونه لكن يسئل ذلك أنها واقعة حال ويحتمل أن عثمان لفطر الحزن والأسف لم يتق من نفسه بأحكام الدفن فأذن أو أنه صلى الله عليه وسلم رأى عليه آثار العجز عن ذلك فقدم أبى طلحة من غير إذن وخصه لكونه لم يشارف تلك الليلة. نعم يؤخذ من الخبر أن الأجانب المستوين فى الصفات يقدم منهم من بعد عهده بالجماع لأنه أبعد عن مذكر يحصل له ولو ماس المرأة اه حجج ولا يرد أنهم قالوا فى الجمعة إنه يسئل أن يجامع ليبتها ليصكون أبعد عن الليل إلى من يراه من النساء لأننا نقول الغرض ثم كسر الشهوة وهى خاصة بالجماع تلك الليلة والغرض هنا أنه يكون أبعد من تذكر النساء وبعد العهد بهن أقوى فى عدم التذكر (قوله وبليته) أى الزوج (قوله ومحارم المصاهرة) وقياس ما تقدم فى النسل من أن الظاهر تقديم محارم الرضاع على محارم المصاهرة أنه هنا كذلك ثم رأيت فى سم على منهج (قوله وقد يقال إن العنين الخ) أى من الأجانب (قوله ثم الأقرب فالأقرب) أى بعد الأفتة من المحارم الأقرب الخ ويقدم من المحارم محرم النسب على محرم الرضاع ومحرم الرضاع على العبيد كما علم مما مر ولو ذكر حكمه بعد قوله ثم عبيدها لكان أولى وكذا لو أخر قوله قال الأذرى الخ عن قوله ثم الحصى الخ لكان أولى (قوله ثم المسوخ) أى الأجنبي ويبنى أيضا تقديمه على ما بعده بالنسبة لعبدها (قوله والخاتنى كالنساء) ويبنى تقديمهم على النساء لاحتمال ذكورهم (قوله أفرع) أى ندبا (قوله والسيد فى الأمة) أى فيقدم (قوله وهو أولى) راجع لقوله وإن لم يكن بينهما حرمة (قوله فهو أحق بدفته من الأجانب) قضيته أن أقارب العبد تقدم على سيده وهو قياس ما فى الصلاة وتقدم لنا عند قول الصنف ثم ذوى الأرحام أنه قد يقال إن السيد أولى لأن دفنه من مؤن تجميده وهى على السيد.

حنا فيها (ويكونون) أي المدخلون للقبور (وترا) استحبابا واحدا أو ثلاثة فأكثر بحسب الحاجة للاتباع في الواحد رواه أبو داود، ولما صح أنه صلى الله عليه وسلم دفنه على العباس والفضل وفي رواية بدل العباس وأسامة وعبد الرحمن بن عوف ونزل معهم خامس. وفي رواية على والفضل وقم وشقران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل معهم خامس. أما الواجب في المدخل له فهو ما تحصل به الكفاية (ويوضع في اللحد) أو غيره (على يمينه) نكبا كما في المجموع والروضة وإن صوب الأسنوي قول الإمام وجوبه اتباعا للسلف والخلف وكلاهما جامع عند النوم فإن وضع على اليسار كره وهو مراد المجموع بقوله خلاف الأفضل بدليل قوله عقبه كما سبق في المصلي مضطجعا والذي قبله إنما هو الكرامة، ويوجه (لقبته) حنا تنزيلا له منزلة المصلي، فإن دفن مستديرا أو مستلقيا بنش حنا إن لم يتغير وإلا فلا ولثلا يتوهم أنه غير مسلم كما يعلم بما يأتي، ويؤخذ من قوله أنه كالمصلي عدم وجوب الاستقبال بالكافر القبلة علينا وهو كذلك فيجوز استقباله واستدباره. نعم لو ماتت ذمية وفي جوفها جنين مسلم حمل ظهرها للقبلة وجوبا ليتوجه الجنين للقبلة حيث وجب دفنه لو كان منفصلا إذ وجه الجنين ظهره إليه وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار (ويستد وجهه) استحبابا في هذا والأفعال المعطوفة عليه وكذا رجلاه (إلى جداره) أي القبر ويقوس لثلا ينكب (و) يستد (ظهره بلبنة) طاهرة (وتحوها) كطين لينعه عن الاستلقاء على قفاه ويجعل تحت رأسه لبنة أو حجر.

(قوله أو مستلقيا) أي غير مستقبيل كما هو ظاهر
(قوله والأفعال المعطوفة عليه) انظره مع ما سباني في فتح اللحد

(قوله حنا) أي من غير تردد للأصحاب في ذلك (قوله والوالى هنا لا يقدم على القريب جرما) عبارة حج ولا خلاف أن الوالى لاحق له هنا قال ابن الرفعة ونلزعه الأذرى بأن القياس أنه أحق فله التقديم أو التقديم (قوله بحسب الحاجة) أي ولو انتهت باتين متساو ز يد عليهما ثالث مراعاة للوزنية (قوله ونزل معهم خامس) وهو العباس كما قاله ابن شعبة (قوله ويوجه للقبلة حنا) وقع السؤال في المرس عما لو مات ملتصقان ماذا يفعل بهما، ويمكن الجواب عنه بأن الظاهر فصلهما ليوجه كل منهما للقبلة ولأنه بعد الموت لا ضرورة إلى بقائهما ملتصقين ونقل عن بعض المواضع الصحيحة ما يوافق (قوله أو مستلقيا بنش) طاهره ولو للقبلة وعبارة الشيخ حميرة نصها: لو جعل القبر ممكنا من قبلي إلى بحري وأنزع على ظهره وأحصاه للقبلة ورفع رأسه قليلا كما يفعل في المختصر هل يجوز ذلك أو يحرم لم أر من نعرض له والظاهر التحريم ثم رأيت في حج التصريح بالحرمه أيضا وسيأتي ذلك في كلام الشارح أيضا بعد قول المصنف في الزيادة أو دفن لغير القبلة الخ (قوله عدم وجوب الاستقبال بالكافر الخ) أي ولا عليهم لأنهم وإن كانوا مخاطبين بفروع الشريعة لكن الميت لكفره لا احترام له حتى يستقبل به وإعما قال علينا لأن المسلمين هم الذين يعتقدون احترام القبلة (قوله نعم لو ماتت ذمية) أي أما المسلمة فتراعى هي لا ما في بطنها (قوله وفي جوفها جنين مسلم) قال حج نفخت فيه الروح اه وهو قد يؤخذ من قوله حيث وجب دفنه لأن الظاهر أن المراد من بلغ في بطنها أربعة أشهر لأنه لو كان منفصلا لوجب دفنه (قوله وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار) أي وجوبا قال في الروضة ولا يدفن مسلم في مقبرة الكفار ولا كافر في مقبرة المسلمين قال في الحاشية ثم لا يخفى أنه حرام ولهذا قال في المختصر لا يجوز بالاتفاق اه وانظر إذا لم يوجد موضع صالح لدفن الذمي غير مقبرة المسلمين ولا أمكن نقله لمصالح فذلك هل يجوز دفنه حيث شاء في مقبرة المسلمين ولو لم يمكن

وعصى حده الأعراسية في محمول شحني المكس عن حده ووضعه على
الرب (وسد فصح للجد) في الفاء ويكون الفاء القوية وحكدا حده (من)
وهو صوب م يحرق وتكون كفتي انوار سعد فاما مرة ويسمى على من فيه ولا ذك أسع في
صياحه ليت عن شفه وقل أصعب في طرح من أن حسب لوق وضعت في وديعي شعله وسر
سبع (ويخنو) سده حميع (من دن) من القدر (من حبوب رب) من باب القدر
ويكون الخن من قبل رثن ايض الأفع صلي لله عليه وسر حتى من قبل رثن ايض رب روه
البيهي وعنده باسناد جيد ووافيه من إباح من وديعي في هذه العريض وديعي ارضه
صا إليه بنت وداهر صمغ لمصعب أن قبل من جد م ويا كعه ووجهه فخور إله
الرب عليه من حده وسد فصح جمع كس حده حرون وحوال الأفع كاهيه إباح
المعني من رمنه صلى الله عليه وديعي من فخور بك لاهه من لا يهتف بحده
وإن حرمنا مادون ذلك ككه على وجهه وحمله على هيئة منزلة

(قوله لقول سعد فاما مرة)

سبع فصح لروى مع
ألف عراقي كاهيه خلاف

شرح رومن هاه أبا

على مقاسه (قوله وديعي

صمغ لمصعب أن قبل

من جد م ويا كعه

سطهرش هاه حوا

سارح لثقبه هاه على

مقاربه وديعي حرمه فها

فدعه عطف فون المصعب

وسد وجهه ثم رثن

الشيء سم سائل عن

فصح فصح حرمه

إهاله لاه

رفه بلاش لح واحد مع مده من فخور بقده وديعي حده وديعي حده وديعي حده
إلى تركه من غير دفن فليحرق اه سم على مهبج وديعي حده وديعي حده وديعي حده
مع المصعب (فوه و عقي) أي بقده حده وديعي حده وديعي حده وديعي حده
صلي لله عليه وسر كان عند الوعد سبع حده لاش من مده من فخور حده وديعي حده
وإن جل عدده لأن الفاء من مده من مده (فوه وديعي حده) أي وديعي حده
(قوله من) أي مده

فرع لا يربوحد إلا حده من فخور حده وديعي حده وديعي حده
يوجب عيه ثم رثن فله كلاما صحيح في فوه حده وديعي حده وديعي حده
أي بعد سده فصح و إن كان مده وديعي حده وديعي حده وديعي حده
ويعني لا ككس حده مده وديعي حده وديعي حده وديعي حده

فرع ووضع المصعب في الله في حده وديعي حده وديعي حده وديعي حده
بكت لأن فيه إراءه وواهم كاحرمه وديعي حده وديعي حده وديعي حده
الشهاب ر كان قول عزمه بك هاه سم على مهبج

فأما حده وديعي حده وديعي حده وديعي حده وديعي حده
ما مثله حديثي الله أنوسه لله محمد حده وديعي حده وديعي حده وديعي حده
قال «من أحد من باب القدر حده وديعي حده وديعي حده وديعي حده
سبع مرات وجهه مع مده في كفه وديعي حده وديعي حده وديعي حده
أولوية كونه في القدر أي الرب وديعي حده وديعي حده وديعي حده
ومن أصل السنة خمس غير راءه أي أحد من المصعب لأن حده وديعي حده
فليسأمل اه سم على مهبج وفي موه فله الله فله شهاب وديعي حده
والأقرب الثاني

ثم لو كان عادته معه العبد وقد أوصى بالثب منه قرب منه لأنه حقه كما لو شرب في الحياة فله
 لرر كشي أما من كان مهيب حال حياته لكونه حيا ، كإولاده نصيبه فلا بأس به (والنعمانية)
 أهل بيت صبرهم وكبرهم وكرمهم وأتاهم (سنة) في الجنة مؤكدة لما صح من « أنه
 صلى الله عليه وسلم مرة على امرأة سكي على عيني لها ، فقال لها ابني الله واصبري ، ثم قال إن
 الصبر « أي الكامل » عند الصدمة الأولى » ومن قوله « ما من مؤمن يعزى أخاه نصيبه إلا كساه
 الله من حر الكرامة يوم القيمة » ويكره أهل بيت الأصحاب محال لأنهم الناس المعزاة
 وحولته صلى الله عليه وسلم لما قيل يد في حارته وحضر وإن روحه رضى الله عنهم يعرف
 في وجهه الحزن لا سم أنه كان لأهل بيت أنه أسس بعزوه و سبب يعزى كل من حصل
 به عنه وحد كما ذكره الحنفى الشرى فمن ذلك الروح بروحه والصلب من صلبه كما أنى به
 أنوار رحمته لله تعالى والسيد رفته كما صرح به ابن حجر ، ويعتبر أهل حرى على العالم
 من عموم كلامهم أنه سبب يعزى به نصيبه شمل العرب عند العرب لم يكن جهة وإن كان
 كلام الفقهاء في المعزاة « سبب » ولا يعزى له ولا يحرمها أو روحه كما قاله الشيخ وكذا من
 لحق به في حوزة الشريعة شهر

(قوله نعم لو كان عادته الخ) منه يؤخذ كراهة ما عليه عامة رؤس الأوب من جهة « وأما
 ونعمانهم » ونحو ذلك « والله في حقهم أسوأ في رؤسهم وعند رابع السور عنهم والبعد
 عنهم فبدر محرم به العادة في رؤسهم في الحياء من لهم وكره من حجج ويدرم التمر و
 ماغنة من خوف وبولوه مرة صلى الله عليه وسلم يحرمه ويحمله بدعة مكروهة فصححة هـ
 رحمه الله ، وسأني في الشارح كذا في ذلك بعد قوا نصف والكتابه عنه (قوله والنعمانية)
 أى من لأحب ويسمى أن سبب ذلك أهل بيت أسس معهم مع بعض (قوله صبرهم) أى لدى
 له نوع غير (قوله سنة في ثوبه) بعض المواضع الصحيحة وسبب المسألة هـ « وهو
 قرب لأن فيها حبرا لأهل البيت وكسرا السورة الحزن بل هذا أولى من المسألة في العيب ونحوه ،
 ويخص سنة العرب به ترو وحده ، ولا كراهة من يكون مكروها ، ومن بعده حرم ثم لا فيه
 غير ، وقد يقال مقتضى الإفسار في الكراهة على ما في الحديث ثم عدم كراهة التكرار في الثلاثة
 سبب إذا وجد عند من ثبت حقه عنه (قوله سكي على عيني) أى مع جوع منها (قوله ثم
 فإن إمامنا الصديق الخ) قال العنقى على الجمع عند شرحه الحديث « كور ، شمر هو حسن النفس
 على كراهية شعله أولئذ يدبره وهو مدحج ومطوب (قوله عند الصدمة الأولى) معناه أن
 كل دى ربه فصار له الضر ولكنه إما يحمده عند حديثها أه مختار الصحاح (قوله من
 مؤمن يعزى أخاه محبته) أى ولو بعد الموت (قوله بمكان لتأنيهم الناس) ويسمى أن محض
 ذلك حيث لم يرب على عدمه الخبوس صبر كسبهم يعزى إلى كراهة لهم حيث لم يحسن
 لتدبيرهم وإلا فسق الكراهة بل قد يكون خبوس واحداً على عيب عيسى عليه السلام حسن ذلك
 (قوله من رواحة) اسمه عند الله (قوله العربى فقد المال) أى وإن قل ، سنة من يتأثر
 به (قوله ولا يعزى إليه الخ) أى لا سبب بل تكراهية لغير المحرم (قوله وكذا من
 لحق به) أى كعهدها

(على ما عرفت فيهما) إحداهما حري عنه فلا يفسخ ولا يفسد كإيمانه والآخر التمسك
عندهما لأن لم يثبت ليس بأعظم متبوع حتى حين قدس من هو كعبد حاء معه جماعة يستعبرون له
عند سيده وحرره، فاسترد عن العائنة عن السيد فانه صلى الله عليه وسلم كان من كان حياء صهره
ويسترد يثبت أن يجمعهما مكان واحد كما قاله الأثرى وث لا يريد ما ذهبوا في غير المسجد على
سبيله أربع مرات من ثلاث مرة الإمام ويؤخذ منه كراهة مساواة وعدم مرة بعض من
(ويعبر السيرة منه) أي مسجد (في مسجد) من حرك كراهة من لا يحب فيه كافي في المجموع
لأنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه على بني ساء سبيل وأخيه رواد منه ولأن المسجد أثري من
غيره ورعده فهو كما حارجه غير معقل فيه إذ هو خلاف الشريعة أما خبر لامن صلى على حجارة
في المسجد فلا شيء له، فضعف وتبدى في الأصول لعدم دلالة شيء، منه وهو صحيح وحسن خبره على
هذا محمد بن الرواس وقد جاءه مسجد في دار كعبه - وإن أنتم فيها - وأما على من
الأحرار من صلى في المسجد فغيره صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد فغيره صلى الله عليه وسلم
ما فكون الله فلا حرج كما قاله صلى الله عليه وسلم «لا تزلوا حجرة المسجد» أما إذا
حلف من إدخاله أو شئ المسجد فلا حرج

(قوله على المذهب فيهما) أي قال من لم يمسح به رأسه - منه التمسك به وهو
أن يقال إن المسح بها بالتقدم له على رأس من استباح (قوله على أي منه) وهو
أهمه وسمي به وفي كعبه صلى الله عليه وسلم في دار كعبه - وإن أنتم فيها - وأما على من
من الناس والعباد هو محي وما ذكر حاشيته ما وجد في الأصول كعبه صلى الله عليه وسلم
في الوفود في وفدي سعد هديم حيث قال قوله ثم خرج فمسح بيده على رأسه صلى الله عليه وسلم
الله صلى على حجارة في المسجد الخ صاحب هذه الحجة لا أعرفه وحمل أنه سبيل من الله
قال فروع هذا الوعد سنة سبع كما هذه أربعة وسبيل في سنة سبع متقدمة عليه السلام من حوله
ولا أعلمه عليه الصلاة والسلام صلى على حجارة في مسجد وفي كعبه صلى الله عليه وسلم
فيه نظر وتنجيسه أن سهلا مكبرا توفي بعده عليه الصلاة والسلام في الوفود وكونه صواب فيه
أمر لأن دعوان توفي في دار كعبه صلى الله عليه وسلم في دار كعبه صلى الله عليه وسلم
الذي بعده والله أعلم هذا في مسجد منه الصلاة والسلام وكعبه صلى الله عليه وسلم في مسجد بني معاوية على
في أربعين سنة لله من عبد الله بن عباس بن هبة وكان قد شهد أحد هذه الحروف
رحمه الله تعالى لكن في الإضافة من رواية ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على سبيل
وأخيه سبيل في مسجد قال ورعده الوفدي أن سهلا مكبرا صلى الله عليه وسلم الصلاة وفي
توهم اسم أي سهل صواب ومن تعد سهلا فبد وثم كذا قال سكن ذكر فيها أيضا في ترجمة
صواب أنهم اعتقوا غير أنه شهد دفرا وروي أن يسحق أنه استشهد بعد وجره من حجاب
أنه مات سنة ثلاثين وقر سنة ثمان وثلاثين وله حم الحاكم وأحمد بعد الوفدي وروى
في طعون عمرو بن العاصر (قوله سهل وأخيه) قال علي وسمه سهل (قوله بد هو خلاف
الظاهر) قال صحيح وما يقرر في الأصول أن الظرف أحد معناه ومتعوله حسن يكون هما كراهة
بد غير الحسنيين يكون قدس في أي أحماش من حرجه

الظهور ، يعصر أو ، مكس . ومع من كلامه حور خلتهم في السلي عليه مع ، فاقهم في الحضور
والقيمة بطرس الأولى ، ويشتم جميع ذلك قول موسى له قوم الصلاة على غير من نواه لإمام
حر (وادعى بمعصية أفضل) منه في غيرها ، بلا باع ومن دعاء ، من بين وفي أفضل بمعصية ، سيد
قوى ، ونكره بسبب كفافه التقليل لأن يدعو به حاجة ، ومعتد كاستنى على أن
مشهور أنه خلاف الأولى لمكرهه ، ويرى من فيه السلام في منه لأخلاف السجدة في مدونه
خوفهم من . منه ، من السراع ، ولأن من خواص الأنبياء دفعهم بمحل موهم ، واستثنى
الأمرى وعنه الشبه فليس أشد منه في محله أي ووجوب مكة أو خوفه ثم يأتي قال
ووجبات لأرض معصونه ، أو سبها ، شرها ، مثال حيث أو خوفه ، وكان لها من نفس بدعة
أولس ، أو كانت ، فاسد ، حاجة أو خوفه ، وكان بل است إمام يؤذي لا بدعة ، فأفضل
احتسابها ، بل التمسح من تحت في بعض ذلك فلو من بعض دورته تدعى في مكة ، وساقون في
منه أحب صلبو لأشرف است لهم ، ومن بعضهم بدعة فيه فوجت غوا في من من وم بوص
است شئ ، أحب منه في العسل والصلاة ، بل كان المسترحلا في من الأسد ، قال سبوا
أقرع فان كان امرأة أحب أرب دون روح ، وانعشر كفافه لأمرى أن محبه عمه
التساوى والإصباح أن ينظر في الأصبح تحت صبح ، منه كاتوكات إحصاء قرب أو أصبح
أو محورد لأحد والأخرى منه ، من يوتوه ، على خلاف لأصبح فالأوجه أن لا حكم عرصهم
به عرا لمت وبعك صبح السكي ، وودعه بعض يورده في ميت منه لم يقل وودعه منه
في ذلك لهم لأصباح من دونه فيها ، منه من شدة منهم فمحزون بدونه في لمسه بخلاف
ما لو كان بعضهم كمن في مني والرفق في لأكتب اسمه حب تحت الأول خرب القعدة
بأنس في منه من عرعر محض بدت خلاف لأكتب اسمه بدونه وعرضهم في رص منركه
فلا فليس لأشعري من يورده غله ونكره هم رمت كافي مجموع ، ما يودعونه في مكة ثم دعوه
م كمن لأشعري منه في حقهم ، وأشعري الخار في صبح السبع إلى حبل الحان والحد الذي
رمن منه لشعري لأصباح به حد على أميت أو بدى منه ، ووجبات رقتي وسارع قرنه وسيدته في
معه من مساو شين ففي المحل منها احتمالان ماء على أن الرق هن نزول بالموت أولا وأوجهها
إجابة السيد ، ولو أعتد له قبر لم يكره فما يظهر لأنه للاعتبار . قال العادي :

(قوله وأوجهها ، إجابة
السيد) أي سواء على
مخرج من أن الثالث
لا يرون دعوى إلا لغير
من السيد الاعتد في
المرجع

(قوله ويشتم جميع ذلك قول) أي إذا عبرنا به (قوله كما سيأتي) أي في قوله ولو كانت
الأرض معصونه (قوله ولأن من خواص الأنبياء دفعهم بمحل موهم) أي حيث تمكن الناس فيه
قال كان دعوى كان ما على شرف لأمرى لدعى منه فاعطاه دفعهم تحت الموضع لدى ما رواه
حيث تحديه (قوله فأفضل حسنها) هذا وصح في غير دعونه أنها هي صاحب احدها كما
فيه قوله قال السبع الخ (قوله أحب منه) أي ومنه لأب حيث يارجه لأم ففقد الألب
عسب (قوله لهم الاعتصام من دونه) أي فيها في يك السعة ونوفال منه سكان أولى (قوله سبق
حجم) أي حيث وضعوه ، حيارهم صار مسبقا له فلا تمكن المشعري من إخراجهم (قوله وأوجهها ،
إجابة السيد) ولعل الفرق بين هذا ومثله من تقديم الخبر الترتيب منه في الصلاة أن المقصود
من الصلاة استعاء وهي من الترتيب أقرب إجابة لشتمه ومها من مؤن التحية وهي واحدة على
السيد وليأمل

والأولى أن يكون ظهوراً بغيره وليس كرهه بحس أو كرهه حيث والأوحد
 الثاني ما في بعض كتب من الإبراهيمية وبنده ما من من حرمة البول عليه وعلى حذره
 ولا وحده الأول بل هو بعدد وجرح من ماء البول فكم في الروضة التي به لأن فيه إصابة
 مال وكرهه بغيره لأنه بمنع من تحييج من كرهه فتمت ويشمل دور تحسسه لطيف ربح
 المتعة به فسقط قول الأسوي ووقفت عليه بعدد ونحوه ما ذكره قول الشيخ لأش
 بعدد منه بد قصد به حضوره ما يشكك لأش على راحة طيبة وكرهه أن على ما جوى أن
 (و) أن (وضع عليه حتى يصار) ما رواه الشيخ أنه صلى الله عليه وسلم وضع على قبر
 به برهم حسنة وهي ما يوحده لخصي الصغير وهو حديث من مروي بأسر جعفر
 واستحب وضع الحجر له لا يحضر على التراب والاعوجاج وكذا الربحان ونحوه من الأشياء الموصلة وتسمع
 على غير ما يشكك أحده من على التراب من غير قصد لا عرض عليه كان من حجر روي عنه
 يتصور منه حال يطوبه وهو الأسفل (و) أن (وضع عليه ريشه حجر أو حصى) ونحو
 ذلك لا بد صلى الله عليه وسلم وضع عليه ريش من منيع صخر وهو عريش من لادن
 ربه من ما من على يوشه من عدم حجر ومنه جوده ووجهه صخر من السند بذلك معرفة
 في ليت على الدوام ولا بد كذا لا الله لم يكره ويردني سبحانه من ريشه (و)
 (ب) (جمع الأقارب) (الجب) (في موضع) واحد الألف وله من ريشه عريش ريشه كذا
 الألف روي على الألف والعقد والمخرج من الجمع وله من ريشه عريش ريشه كذا
 لأن ما إلى السند لأن فلان على أن ما كرهه روي روي في قبر واحد (و)
 (ب) (رد القبر) أي قبور السند (المخرج) خير كسب هك من ريشه اسفل
 ورواه فاسد كرهه الآخرة وروي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال «من أحب من ريشه عريش
 أحبه لمؤمن كان يعرفه في الدنيا»

(قوله أن يكون ظهوراً بغيره) أي بغيره (قوله والاسم كرهه بالحس) سمعت عن
 السعدي ومفهوم قوله والأولى أن يكون ظهوراً بغيره خلاف الأولى (قوله كرهه كافي لروضة
 ريش) وسمي أن من ذلك ريش على غير التراب فسد به كرهه صاحب نقد كازن على
 أصدره من الأول (كرهه فلا حرجه ريشه على القبر) (قوله من الأشياء الموصلة)
 أي فسد في ذلك الاسم وعوده من جميع السند الموصلة (قوله ونسج على غير ما يشكك)
 أنه ما يشكك كان موضع على عرض عليه عادة جوده عليه فسد لأنه صار حث ليل وريث كان
 كثيراً لا يعرض عن مثله عادة لم يحرم أهله على مسج وظهر أن من الجرد ما يفسد من
 وضع الشمع في ليالي الأعياد ونحوها على القبر فحرمه أحده عدم يعرض ما يشكك
 عنه وعدم رصده أحده من موضعه (قوله وقال أعلم بها) أي أعرفه علامة عليه أعرفه بها وقوله
 قبر أخي أي من الرضاع (قوله وذكر الماوردي الخ) وفيه نظر لأنه خلاف لما جاء في حق قول قد
 عجاب بأن هذا وإن لم يرد لكنه في معنى ماورد بجامع أن في كل شيء أعرف به أكثر (قوله ولأنه
 أسهل على الرثين) أي وأرواح لأرواحهم حج (قوله ويشكك ريشه القبر) أي ويسس أن يكون
 ريش على مناره أي ويبدأ كدب ذلك في حق الأقارب خصوصاً لأش ولو كانوا بعد آخر
 غير البلد الذي هو فيه (قوله كان يعرفه) مفهومة أنه إذا من على من لا يعرفه وسلم عليه ليرا
 عليه وأنه إذا من على من كان يعرفه في الدنيا ولم يسلم سلفه يعرفه والآخر خلافه فبما تراج

(قوله والأولى أن يكون
 ظهوراً) أي لا يستعمل
 حتى تأتي الأول به ولا
 والحس حرام كذا يأتي
 (قوله ولا وحده الأول بل
 هو بعيد) الأصوب هو
 بعيد بل لا وجه له (قوله
 لليت) بعد قول المصنف
 وجمع الأقارب الأصوب
 حذره بد المراد بجمع
 الأقارب لأموال في
 موضع (قوله كان يعرفه)
 المعرف به حري على
 العرف أو أنه إنما قد به
 ما في مجموع قوله لا
 عرفه ورد عليه أي وأما
 من لم يكن يعرفه فإنه إنما
 ريشه عليه السلام ولا يعرفه
 لعدم معرفته إياه قبل

فدبر عليه ولا عرفه ورد عليه السلام « و من أبى من أئمة دينه و يدسوا له ما يوحى إليه إلى العبد
و لأخره و إلى كذا ما شئت من نصيبه في الوصل إن شاء الله تعالى ثم ردة قبور الكفار فباحة خلافا
للأوردى في بحرهما (وسكره) ربرها (الماء) و مشيخ حذاني حرمهم و إنما يحرم عليهم
الخبر أشنه فانت قلت « كيف أقول رسول الله - صلى الله عليه و آله - القصور - قال قوى السلام على أهل
الدين من المؤمنين و المسلمين و رحم الله المستسلمين و المستأخرين و إنما إن شاء الله لكم لأحقون »
(و من بحرهم) خبر « لعن الله رؤا القصور » و حمل على ما إذا كانت ربرها من المتعددة و كذا
و النوح على ما حرم به ما من أو كان فيه خروج بحرهم (و من ساح) يد أمس الاقمار على
بلاص و خبر في دار رب عنها شيء من و فهم لصف الإباحة من حكاية الرافعي عند الكراهة
و عنه في الروضة و المجموع و ذكر فيه من أحدث على ما ذكر و من الاحتياط معجور ثلث الرواية
عنه حديث و حمل هذه الأقوال في غير ربرها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أما هو فلا
يكفه في يكون من أئمة القرباء مدكور و ذلت ، و ينبغي أن يكون قبور سائر الأنبياء
و الأولاد كذلك كافة من أرفعهم بالموتى وهو نعمت و ابن قال الأذري لم أره للمتقدمين
و لأوجه عند إحقق في أئمة و إحقق و عنه في ربرها يثبت أخذها من العاقبة إلى بحث ابن قاتل
نبيه إلحاق ،

(قوله أما زيارة قبور
الكفار فباحة) يسنه
ما قدمه عن مجموع حرمها
به من أنها مكروهة في غير
القريب الكافر و عنه
أولى كما لا يخفى (قوله
و عنه في الروضة) أي في
الرافعي في حكاية عند
الكراهة (قوله و من
الاحتياط للعجور)
معلقون على من قوله
و ذكر فيه أي في مجموع
حمل مع ولا يخفى أن هذا
مرتب على الراجح من
الكراهة .

(قوله فبر عنه) أي في جميع أئمة الأسوة و لأحد ذلك ما ذهب إلى اعتدال ربرها
وقوله لا عرفه ورد عليه السلام « ما ردة إلى أنه يؤدي إلى السلم حقه و هو بعد الموت وأن الله
عاقب بعنه فود عنه نعم لمسم عليه و ردة عليه ومع ذلك لأنواع فيه ألقت على الردة لأن تكليفه
أصح بالموت (قوله أما قبور الكفار فباحة) ما ردة في لا عرفه فيه بين القرباء و غيره
سكن قال حج أما قبور الكفار فلا بأس ربرها في كل حرم و معنى ترجمته من غير حرم
قرب فسا على ما في ساج حرمه (قوله حرام للأوردى في بحرهم) عبارة لموردى على سببه
استصاف من شعبان أصاب أما قبور الكفار فلا بأس ربرها و حرم على لأصح نعم إن كانت
الزيارة تستلزم الاعتقاد و ذكر ثوب فهي مسدودة و قد سببوا في جمع أسوار كراهة
السكن و غيره قال لكن لا بأس فيها فبر عنه

فرع عند المصنف ردة القصور صالحة الجمعة و يمكن أن يوجه أن لأرواح كحضر القصور
من عصر الخمس إلى شمس استت خصوا يوم الجمعة لأنه يحصر لأرواح فيه و هل مرد حضور
خاص و لا فلا لأرواح أرباب القصور مسدود ثم إنه قد يقال كان ينبغي أن يحال الردة يوم السبت
لأنه عليه الصلاة والسلام كان يزور شهادته يوم السبت و يمكن أن يدل عليه حقه بعدد
عن المدينة و صلى يوم الجمعة عن لأعمال في يومه من السبت و يمكن أن يدل عليه حقه بعدد
فراجعه ما سمع على مذهب (قوله و حمل على ما إذا كانت ربرها من المتعددة) ذلك لأصح لأحسن
على ما ذكره لأن النوح في حد ذاته حرم و ربرها مكروهة و حرام إذا كان حرم لأصغر حرم
لأن رسول الله كان الخروج بعده حرم لأنه وسببه إلى حرام كاستغفار الصريح في هذه معصية
سكونه وسببه له (قوله سائر الأنبياء) راد حج و العماء أي العاملين (قوله والأولياء) أي
من اشتهر ثبت بين الناس و معلوم أن محل ذلك حيث أذن لها الزوج أو السيد أو الولي (قوله
أحدا من أئمة) أي ما لم يكونوا عمام أو أولاد

والمؤمنين إخواناً . وأكرمهم قوله . من ثمة الله لأن السهور بعد الناس ، أنهم يوم
 الدين كما به سنة الجري في صحيحه . وصاهر أن عهده في سري وولد أرب على ش ليدع
 في محو عنه حين نال بفلان من فليس أو بعد الله من ثمة الله . وضف لنس عند رأس المر
 ونسب أن حوله أهل الدين والسلاح من فريته وإدغم سرهم كذا كره الأدرى ، ولا يلقن
 طس ونو من هف وحس ، يقدمه مكيف كما قدمه لأدرى بعد اسمها ، يوسف عليهم شهد
 لمركه كما لا يحس عليه وأفق به الوالد رحمه الله تعالى ، والأصح أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام
 لا يسألون لأن عذر النبي يثنى عن النبي فكيف من هو من نفسه (و) سن (لحسن
 نهيه) وبه حب وقار به الأماند وإن كانوا بعد عدايت ومعارفهم وإن يكونوا حرس ، كما
 في الأور (مهنة طعام يشعهم يومهم وليتهم) لحسن « اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد جاءهم
 من بعدهم » ولأنه بر ومعرفة ، وقد لا سوى الله وما إذا مات أوالده وإلا ضم إليه
 بقوله الشدة أيد لا سي إلا أخر يمين على ثمة الله (ويلج عليهم) قلها (في الأكل)
 ثمة بعدهم تركه ولا ثمة بعدهم عنهم إذا عرفهم يرون فسمه وكره كافي الأور وعده
 أحسن من كلام الرقي ويصف أنه بدعة ذهب صعب بعد جمعون ليس عنه في الدين وأهله
 قول حره كره بعد ذلك من الساحة وإن في العقر عند القبر مذموم للنهي (حره مهنة
 للأنجات) ونحوه من لأنه إعانة على معصية ، والله أعلم

ومن حسن لهم بوب على ذكرهم ونبي إنهم به بعد سؤال الناس نه من هو مطعون ولا منه
 سر . والأقرب الثاني ، ومثل الله ذكر بالأولى الأدب ، وبه ثمة الله كانوا بين بعد مطعون منهم
 (قوله ولا يلقن طفل) أي لا يلقن بقاءه (قوله وسبق اعلمهم شهد لمركه) أي لا يلقن
 وأراد اقتضاه عليه أن عده من الشهداء سن ، وسأله برادي . وسؤال في السر عام لكل
 مكاف ولو شهدا لا شهد لمركه ، وتضمن القول بعد سؤال الشهداء ونحوهم عن ورد الخبر
 أنهم لا يسألون على عدم الفتنة في القبر خلافا للجلال السيوطي ، وقوله في القبر حرى على العال
 فلا فرق بين السور وعده فمثل المرمى ، لحسن وإن سجن ودرا في الزنج ومن أكرمه
 السباع (قوله وأفق به الوالد) خلافا لحج (قوله لا يسألون) أي فلا يسألون ، وعلى الفرق
 بين هـ . وبين ما فتته كلامهم في الصلاة عليهم من ثمة يدعي لهم ثمة يدعي به لغيرهم أن
 الشهداء لا يسألون بأسره مطعون ، دأخرة فطاب الله لهم في الصلاة عليهم بذلك ، وانضمود
 من التلعن به كرههم في حبسول به الدين هم ودمت ما عدهم (قوله إذا سرف شهر يرون
 فسمه) أي سمح الله متابع برر بكسر فاد في الخبر برر والذي بالكسر براقة
 بره ورت (قوله قبل لدن ونعده) ومنه السهور بالوحشة واجمع معيومة أيد (قوله والدخ
 والعقر عند القبر مذموم) أي فيكون مكروها .

(كتاب الزكاة)

هي لغة الظاهر. وشرعا. إما أن يخرج عن ما يؤيد على وجه مخصوص بعدم ما أتى ،
سبحي ٣ دلت لأنه يخرج عنه عن تدبيره بحق السخيفين وأخرج عن الإنم ويصدحه
وحبه وبقية من الآفات وتدحه وأهل وجوهها من الإجماع آيات كقوله تعالى - وآتوا
زكاة - وشاركتكم في الإسلام على حسن - ومن ثم كانت أحد ركائز الإسلام فكثير
حاجده على الإطلاق أو في أحد المجمع منه دون الحذف وهو لا ضرب .

(كتاب الزكاة)

(قوله هي لغة الظاهر) أي وبالإصلاح ونحوه وللصحاح حج ولعل اقتضار الشارح على
ماد كره أنه نسب ما يعنى اصطلاحى ذلك المال أخرج غيره صاحبه من الذنوب لكن ما تقدم
من قول شارح رحمه الله تعالى ٣ دلت على نفي كلام حج (قوله ويصدحه) أي عند الله
(قوله كقول - وآتوا زكاة -) في الزكاة الأصح أنه يجب لم يصح دلالتها لعمامة ولا
مصلحة . وكذا قوله - حر من مواضع صدقة - اه ومعنى قوله لم تنصح دلالتها أنه لا يؤخذ
منها حكم إلا بعد أن يراد منها كالأحداث الواردة في سبيلها اه حج بعد ما ذكره زى ،
و شكل عليها في البيع أي وهي قوة - وأخرى في البيع - فإن الأخير من قول أربعة
أه عنه مخصوصة مع سواء كل من ليس له . وكل مفرد مبيع وقوله بل هو حج
عموم ذلك وإجماع هذه دلت . وقد سرق في أن ح - البيع الذي هو مطلق الآه موافق لأصل
الحق مطلق أو بشرط أن فيه منفعة ممتعة ، فحرمه السرعة خارج عن الأصل ومن ثم حرمه
موقوف له فعمدانه ، ومع هذا يعدر القول بالإجمال لأنه الذي لم تنصح دلالة على شيء معين
وخلت قد غابت دلالة من ع - بر إجماع فيها فوجب كونه من باب العلم بالعمل به قبل ورود
الخصص لإيضاح دلالة على معناه . وأما إيجاب الزكاة الذي هو مطلق بقصد فهو خارج عن
الأصل بضمه لعدم مال غير مبيع عليه وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود ماله مع إجماله فصدق
عنه حد العمل . وبعد ذلك فهم أحداث الذين لأنه صلى الله عليه وسلم عسى بأخبار
اليوعات السداد راء وعده في كثير منها لأنه يحتاج لبيانها لكونها على خلاف الأصل
لأن البيوعات الصحيحة اكفاء بالعمل فيها بالأصل وفي الزكاة عكس ذلك فاعتنى ببيان
ما يجب فيه لأنه خارج عن الأصل فيحتاج إلى بيانه لا يبين ما لا يجب فيه كمنه بأصل عدم
الوجوب . ومن ثم سواب من أنعى لزكاة في نحو حين ورسى بالنسب (قوله فيكثر حاجده على
الإصلاح) لأنها مع لامة من الدين المصروفة ، فمن أنكر أصلها كره . وكذا بعض حرثياتها
الضرورة حج ومعنى الإصلاح في الشرح أنه إذا أسكرها في أي شيء من الأموال التي تحب
فيها حتى مال التي كثر . ويختص من المراد بالإصلاح إنكار وجوب الزكاة من حيث هي من
غير بعض شيء من الأموال لكن هذا وإن كان صاهر في عه لا يسه قون الشارح الآتي وهو
الأقرب بل هو بالاحتياط الأول أو في

(كتاب الزكاة)

(قوله ويصدحه) يعنى
الخارج عنه . وأعم أن
الشارح لم يمهّد لهذا
في معنى اللغوى ما يفسر
تزييه عليه وكان هذا
في نسخ الشارح منقذ
من الكتابة فإن أصل
العمارة بالمداد ونظها
وهي لغة الظاهر . ومده
- قد أوضح من ركاه -
أي ظهرها عن الأدناس
والإصلاح والهداء والهدج
ومنه - فلا تركوا
أنفسكم - ، وشرع إلى
آخر ما أتى في الشارح .

كوحوسها في مال النسي ومال الحرد ، ومن جعلها عرف بها ، فإن جعلها بعد ذلك كغير ،
وهائل مبيع من أذاها وتوحد منه وإن لم تأن مبرا كما فعل الصديق رضي الله عنه وفرص
الزكاة في السنة الثالثة من مخرجه بعد زكاة النحر ، وحج في مائة أموال كما تصرف للمدة
أصناف ، وما كانت الأنعام أكثر أموال العرب والإس أشهرها ، فإسها فإسها فإسها فإسها فإسها
الآتي ، فقال :

(باب زكاة الحيوان)

والزكاة الحيوان شروط خمسة . الأول النعم كما قال (ابن عث) زكاة (منه) أي من لحوم
(في النعم) أي من الإبل والتمر والنمل (وهي الإبل والتمر والنمل) لأنه سمى بها لكثرته نعم لله
فيها على حده لأنها ، بل لكثرته من غيرها ، والنعم جمع لا واحد له من لفظه ،
(قوله كوحوسها في مال النسي) أي لم يحد منه (قوله بعد زكاة النحر) أي في نسي وبها

(باب زكاة الحيوان)

(قوله زكاة الحيوان)

فيه من أصل شجرة الإبل ، ودكر ما صرح بأنها أعم من النعم وليس
بصحيح حكما وإنما قال في النعم أنها الإبل والنمل ، وفي أنها الإبل والتمر والنمل ،
وهي أخص من النعم ، ومنه قول من يحد نوع النعمة ، وقوله ويوجب
زكاة النسيية الخ أي النعم يمكن الخوف عن كلام النسخ أنها نعم غيرها ، وقول حج
وهي أخص من النعم أو مساوية له ظاهر في أن النعم اسم الإبل والتمر والنمل وهو محال
في النسخ ، وبعبارة النعم المال الراعي ، وهو جمع لا واحد له من لفظه ، وأكثر ما يقع على
الإبل قال أبو عبد الله : النعم الإبل فقط ، ويذكر ويؤث ، وجمعه نعمان من جن واحد
والأنعام أيضا ، ومن النعم الإبل خاصة ، والأنعام ذوات الحما والظلف وهي الإبل والتمر والنمل ،
ومن صدق الأنعام على هذه الثلاث ، فإذا انفردت الإبل فهي نعم ، وإذا انفردت التمر والنمل
سمي نعم (قوله خمسة) غيره مبيع أربعة ولا منه شيء ، ومن ما ذكره الشرح من عدتها
خمسة لأن السارح جعل مصي حول شرطا ، وهذا في ملكه إلى غنمه شرطا ، حر والمهج جعل
تجويعها شرطا واحدا حيث فسد ونبتا مصي حول في ملكه (قوله اسم جمع الخ) وإنما كان
الإبل والنمل مسمى جمع والتمر اسم جنس لأن التمر له واحد من لفظه بخلاف النعم والإبل ، وفي
شرح الموصيخ أن الكام اسم جنس حمي وليس جمع لعدم عنة الثابت عنه ، والجمع نصب
عليه الثابت ، ولا اسم جمع لأن له واحد من لفظه وهو كونه بخلاف اسم الجمع فإنه لا واحد له من
لفظه ، ومقصي هذه الفرق أن يكون النعم اسم جمع وفي المختار النعم اسم مؤنث موضوع
للجنس نعم على الذكر والأنثى وعندهما جميعا ، وهذا صحتها لأنها غنمها الثاء فقلت غنيمة لأن أميا
مجموع التي لا واحد لها من لفظها إذ كانت في عمر آدميين فالتأنيث لها لازم وهو قد يشعر

(قوله اقتداء بصحاب
الصديق) أي المقتسم لها
لأنه السارة وكان الأول
عند هذا علم كما صرح
غيره

بذكر ويؤث ، وجمعه تعد ، وجمع أتعلم ، وأفاد بذكر النعم حصة تسمية الثلاث نعمة ،
والإل اسم جمع لأواحدة له من لفظه ، ويجوز تسكين يائه للتخفيف ، والبقر اسم جنس الواحد
منه شرة ، والنعم اسم جنس أفع طلق على الكور والإثات ولا واحداً له من لفظه (لا الخيل)
مؤنث . يطلق على ذكر والأث وهو اسم جمع لأواحدة له من غنمه سميت حنلاً لاحتياجه في مشيه
(و) لا (رفس) يطلق على الواحد والجمع وله ذكر وعنده لحمر الشبيبين « نس على اسم
في غنمه ولا قره صدقه » أي ما يكون له حنلاً كما سأل (و) لا (تتولد من غنمه وصدقه)
عدم نسبها عنها ولها له كتب بها في ذنوبه وكذا موكب بين ركوى وسمره عملاً باسمه
السنة من الترع جمع نصف صدقه في عدم وجوبها ، ولا يتأهيه إحتاج الجزاء على المحرم بقتله
لاحتياجه لأن الزكاة مواساة فأناسها التخفيف والحراة غرامة التعدي فأناسه التعليل . أما المتولد
من نحو إس وقره صدقه كما سمى كلامهم وهل الفرق في معنى التعليل به . والله اعلم كما قاله
نه تركي زكاة أحدهما ، فاشهد بين من وصر تركي زكاة البقر لأنه الثيقن ، والظباء بالمد جمع
من وهو العال . ثم أنشأ بشرط الثاني وهو النصاب ، فقال (ولا شيء في الإبل حتى تبلغ خمسا
مئتين شاه) وروى كذا لحمر الشبيبين « نس في دور حسن من إبل صدقه » وروى حسن النعم
في (نس على خلاف التعدة وفقاً للفرقيين لأنه لو وجد لأضرت أرباب الأموال ، ولو وجد حراً
لأضرت لغيره) . نس (وفي عشر شاة) يعني في كل خمس شاة (و) في (في خمس
عشر شاة) (و) في (عشر من أربع و) في (خمس وعشر من ست وخمس و) في (ست
وثلاثين بنت لبون و) في (ست وأربعين حقة و) في (إحدى وسبعين حقة) . نس
العجوة (و) في (ست وسبعين من لون و) في (سبعين من لون و) في (مائة
وخمسة وعشرين من لون و) في (كل أربعين من لون و) في (كل خمسين
حقة) . نس رواه السجزي عن نس أن ثابرك كتب به هذا الكتاب وجهه إلى السجزي
على الزكاة .

(قوله بذكر ويؤث)
أي معنى لالفظا (قوله
وأفاد بذكر النعم حصة
تسمية الثلاث نعمة) أي
لهذا نكتة ذكر المصنف
له فلا يقال إنه لأحاجة إليه
(قوله في علم وجوبها)
إنما يبينه لأنه لم يوص
عليه في كلامه ، وأما
وجوب الأضاح في إدا
كانا ركويين فبين
مصوصاً عليه بتدليل
مأسأتي من بحث الشرح
له بها لأعراق .

أن قوله موضوع للحسن مراد منه أنه يقع على ذكر الكور والإث مع كونه اسم جمع على
ما نصرح به عبارته آخر حيث قال لأن أسماء الجموع الخ (قوله بذكر ويؤث) أي يرجوع
الصمر عليه وهذا مخالف لقول جوهري وأما الجموع التي لأواحدة لها من لفظها إذا كانت
نوع الآدي ربما التأتاه ومع ذلك ما ذكره الشرح هو الصحيح عنده (قوله تركي زكاة
البقر) هو مراد أنه ككل به نص البقر إذا نقص فكون حكمه حكمه مثله ثم مراد أنه كالبقر
في العدد يعني أنه لأضاح تركي زكاة فيه إلا إذا بلغ ثلاثين فيه نص وعنده حج وأضاح أحدهما على
الأوجه لأنه نفس سكر ، نسبه بعدد لاسن كالأربعين مثولاً بين صان ومعر فيعتبر بالأكثر
كما سته في شرح لأشاد وعندهم كم كما تأتي في الأضحية فلا يخرجها إلا ماله سدان اه واستاد
منه أنه حسن مستقل فلا ككل به أحدهم (قوله جمع على وهو ال) قال في القاموس العرائ
كسحب النذور أي التقوى حيث يحرك وشي أو من حسن تولد في أن سبع أشدة الاحترار
جمعه عرائه وعرائل بكسرهما ، وقال في مائة شدة شدة انظر وجميع ولا يحب والصاب والخامر
شدوا قوى واسعى عن أنه اه (قوله له وجهه إلى السجزي) هي لست التثنية اسم لإقبح
مخصوص من ثمن وفاعله هجر

فمنها أربع حقاق أو خمس سب لكون كل واحد (عنده) أنه لا معنى لأربع حقاق منهن أو خمس
 (سب لكون) بلا معانٍ أربع مع حساب أو خمس أربع بفتح ألفي وود وعنده عن كتب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم. وقد كانت منهن خمس أربع حقاق أو خمس سب لكون أي السبب وحده
 أحسن. هذا هو عند القدماء من الحقائق لأنه متى وجد مدرك في كذا لا ينفي رتبة السبب
 كان الآخر سبباً أولى وحمداً الأول على ما يدركه وجوده. وهذا الاستدلال خمسة أحول لأنه
 ما من يوجد عنده كل واحد كل واحد من أو واحد من دون الآخر أو يوجد بعضه كل منهما
 أو أحدهما أو لا يوجد شيء منهما وكما هو من كلامه. وقد شاع في سبب ذلك فقال (فإن وجد
 في الوجود أحدهما) (فإن وجد) (أحدهما) منه وإن كان وجود أحدهما ممكن كحدهما مع الآخر. ولا
 تصور الوجود أو الوجود مع وجود أحدهما الصواب لأنه لا يوجد أحدهما مع وجود الآخر أو أحدهما
 مع وجود الآخر لا يوجد مع وجود الآخر. وكما هو في سبب ذلك. وإذا كان كذلك أعطى
 في معنى أنه يوجد في الوجود لا معنى لأن كان مع وجوده. وهذا على ذلك كلامهم. وهذا
 لإمام والمزالي وقاسم على الاكتفاء بأن اللون سبب بعض وهو ذو وجه وإن يدرج حده
 كذا في سبب واحد. من فيه (أو إلا) أي وإن لم يوجد. فاحدهما يسمى الآخر. إن هذا
 أو واحد معين أو واحد بماله بعض كل منهما أو بعض أحدهما. وحدهما واحد. وهذا
 إذا لا يلزمه بذلكما (فإن تحصل ما شاء) منه سبب واحد. وإن كان أحدهما في حده من
 المشقة في حدهما (فإن سبب) أحدهما (الآخر) (أو سبب) في لقاء كاسوتهما في وجود
 وعدم وجودهما. سبب أحدهما في وجوده. وهذا هو سبب واحد. وهذا هو سبب واحد. وهذا
 وأما قولنا في وجوده مع وجوده. فإن سبب أحدهما في وجوده. وهذا هو سبب واحد. وهذا
 أربع حركات أو سبب لكون كل واحد من سبب أحدهما. وهذا هو سبب واحد. وهذا
 حركته. وسبب أحدهما من سبب أحدهما. وهذا هو سبب واحد. وهذا هو سبب واحد. وهذا
 كما يتضح جعل الحقائق أصلاً. ثم إن أربع حركات. وهذا هو سبب واحد. وهذا هو سبب واحد. وهذا
 مع ذلك كان يسمى واحد. وهذا هو سبب واحد. وهذا هو سبب واحد. وهذا هو سبب واحد. وهذا
 أصلاً فلهذا مع سبب سبب واحد. وهذا هو سبب واحد. وهذا هو سبب واحد. وهذا هو سبب واحد. وهذا
 وله دفع حصة مع ثلاث سبب لكون ذلك حركته. وهذا هو سبب واحد. وهذا هو سبب واحد. وهذا
 منه حصة. وله دفع واحد. وهذا هو سبب واحد. وهذا هو سبب واحد. وهذا هو سبب واحد. وهذا
 حركته.

(قوله فيها أربع حقاق) الصواب لأن ذلك قد تقدم أنه خور يد كونه. وهذه (قوله سبباً) في حركته
 (قوله وحده الأول) عبارة على وضع بعض لأحدهما. وهذا هو سبب واحد. وهذا هو سبب واحد. وهذا
 لا يصدق في حركته في حكاية الخلاف الذي يهيم من التعبير بالذهب (قوله وهو الأوجه) أحدهما
 سبباً واحد. وهذا هو سبب واحد. وهذا هو سبب واحد. وهذا هو سبب واحد. وهذا هو سبب واحد. وهذا
 بعض الآخر. وهذا هو سبب واحد. وهذا هو سبب واحد. وهذا هو سبب واحد. وهذا هو سبب واحد. وهذا
 أن في تكليف الأعطى مع علمه مشقة على المالك ولا مشقة في دفعه حيث كان موحداً
 (قوله وله دفع حصة مع ثلاث سبب لكون) أي والعرض أن في ملكه ثلاث حركات. وهذا هو سبب واحد. وهذا
 وسبب واحد.

(قوله وحده الأول) غير

صواب لأنه حذف الواقع
 وورد عليه منه. الخراف
 وحصل الصواب أن
 نأخذ في سبب واحد
 قديماً وحديثاً. فاحتمل
 الأصحاب في حكاية ذلك
 قسمين من أثنهما قوبين
 وهو ما في اثنين ومنهم من
 وضع سبباً واحد. وبسبب الخراف
 وحركته. وهذا هو سبب واحد. وهذا هو سبب واحد. وهذا هو سبب واحد. وهذا هو سبب واحد. وهذا
 الشارح عبارة الروضة
 إذا كانت ماشية حده
 خرج فركه حسابين
 كائنين من الأبن لهل
 له أحد خمس سبب لكون
 أو أربع حقاق قال في
 التذكرة الحقائق وفي الحديث
 أحدهما قال الأصحاب
 فيه طريقان أحدهما على
 قولين أظهرهما الواحد
 أحدهما وأثنى الحقائق
 والعربى الثاني التسع
 بالحديث وأقولوا القديم.

(ومن زمة) من من إلى ومدها فيه الصعود بدرجة واحدة حرام أو سقوط بها و يدفع حرام
وعنى هذا من زمة (بت محض فعدمها) في ماله حصة أو حكام وإن تمكنه تحصيلها (وعنده
تت سون دفعها) وأحد شأين أو عشر من درهم أو (زمة) بت لكون فعدمها (في ماله) دفع بت
محض مع شأين أو عشر من درهم أو (دفع) حصة واحدة (تس من درهم) الخبر البحري
عن أنس بن مالك وغيره مما تقدمه من كل من زمة من وكنى عند ولا يدرى له السبع مائة فيه الصعود
في معنى منه وأحد خبران وله القول إلى أن يسل ويدفع الخبر شرط كون السائل أول إليه
من ركاه فليس من زمة بت محض الصعود بل قد يسهل إلى دوسها ويدفع الخبر ولا يدرى
ذلك في الصعود فلو وجب عليه جعدة فقدما قبل منه الثانية وله الخبران كما سألني وعن حوز
بت اللون عن بت المحض إذا عديمها وأحد خبرنا عالم يكن عنده ابن لكون فان كان ما
ذلك عني الأصح في الرواية أن من ثلثون كعبا اعطى نصف واحد من عديمها فمالو وحدها
فجميع الثوب وكذا الصعود لأن لا عدد حرام وعلم عند تتر من العدم السريع كالحق
وهو واحد السبعين في ماله لكونه معيب أو كرم منع وجوده الصعود منه ومن وإلى مع
وجود بت محض كما عني القول إلى من ثلثون كعبا وفي رواية أن من ذكر لامدح له في من
إلى وكان الاثنان زمة عند من الصعود وله وله صفة هذه صفة شاة بحجة في من
خمس وعشرين من من إلى في جميع ما سبق وهو واحد لأن السائل لو دفع الذكر ورضى به
لمالك حرام قضا والمرد درهم

(قوله ولا ما نزل الشارع
مراته) أي كان اللون
عن بت المحض (قوله
وإن منع وجود بت
محض كزيمة) أي
خلاف بقية كاهن
واعتق أنه في صورة
الكزيمة واحد عنده
الواحد نصف الإجزاء
وإعمال بعض عليه
إحرامه وقد لا يدرى في
صوره العدة وراجع
(قوله فكان الأسفل
إليه أنشط) أي هي
المالك حيث لم يقله منه

بحري مره حيث كان هو قد التمس وتضمنه بذلك قول الحنفى ومراده من قوله
صريح به حرامه منهم وكعب عنة السبع عشرة مائة أي لخصوص الترام وهي النصة (قوله
ومن زمة من من إلى ومدها) الأولى منه ولعل وجه التأنيث أن السن عبارة عن الواحد
هو أي (من) وعنده بت سون دفعها) قال الشيخ عمدة القراءات صنف معراج من الترقى إلى
أن قال ودعم أنهم قالوا بكون وجه بت محض في عدها ولا من ثلثون في ماله ولا يدرى
منه وقصة كلامهم هذا أن شرطه أن لا يكون سدر من ثوب من زمة العرق في السكت
قال لعل دفع النصة رد من سائر ثياب ركاه رحمه الله وفي كلام حج امرئ على من يندس
في حرامه أنه محرم للدول في الكسوة وحرم عليه الأسوى وأركبني وعرض أنه
غير بين إخراج القيمة أي لبثت المحض عندها والصعود أو القول بمره كما حرره في شرح
العباب وبحري ذلك في سائر أسان ركاه فإما أحد نواحي خبر الدافع من إخراج قيمته والصعود
أو القول بشرطه أنه رحمه الله (قوله وعمل جور دفع الخ) خبره قوله فمالو ولا يدرى السارح
مراته الخ وطى هذا فكان الأولى إيراد ما ذكره من خبره من سدر من ثوب من زمة العرق في السكت
من المحض وعنده من سون الخ (قوله واحد من عديمها عماله وحدها الخ) أي ولو معروفة
كما تقدم عن حج (قوله وعلم عند تقرر) أي في قوله في ماله حصة أو حكام وإن تمكنه تحصيلها
(قوله أو كرم مع الخ) أي فأكبر من مع ابن اللون كالمس في كلام المصنف ولا يمنع الصعود
في موقوفها ولا القول إلى مددوها (قوله وجوده الصعود) أي حوار الصعود الخ (قوله لامدح
له في مائة من من) أي يجب منه ذكر وأما أحد عند فتد بت المحض فهو بدل عنها لا يرضى

انقرضت خاتمة إسلامية هي برودة شرعية الإصداق نعم إن لم يتجدد أو غلبت المشوشة
 وحقرت لعمامة بها وهو الأصح فصار كما هو الأمر في شبهة تحريمه ما يكون فيه من الشره والبر
 الواجب ولو صعد من بنت الخاضع ملازم من مملوك قال الزكاشي هل يقع كراهة كراهة أو تعصية
 الظاهر الثاني فإن زيادة الس فيها قد أحده الخيارات في مذهبهم فتكون قدر الكراهة فيها خمسة
 وعشرين جزء من ستة وثمانين جزء ويكون أحد عشر في مذهب الخيارات (والتحريم في الثاني
 والبراهمة له فيها) مما سكا كان ذهاباً لظهور خبر نيس نعم فترد في رتبة لأصلح المستحسنين
 كما يرمي به العائذ وولي المحذور رتبة لأصح للثبوت منه وليس لذلك رد كان دافعاً حساباً
 الأصح ثم (وفي الصعود والبرول) أحده فبهما (الثالث في الأصح) لأنهما شرطان في صحة العمل
 يتكاملان البراءة فبما يتكاملان والى أن الأخير مسمى أحده لأصلي المستحسنين ويحل
 اختلاف عند دفع ذلك غير مستحسن في دفع لأصلي رتبة إلى أن أحده فبما ومعنى منه مراد
 الأصح ثم على الأول مع أن أحده فبما (الثالث) أنه يجب منه ذلك فإن أحده فبما
 مستحسنه (إلا أن يكون به معنى) ثم من قوله أحده فبما في الصعود لأن واحده مع
 وخبرين مسمى من المستحسنين وهو فوق - وبه من المستحسنين وهو فوق - وبه من المستحسنين
 لا يستلزم منهم خبرين - على منعه في ذلك فالوجه مع أن عموم كلامهم ومقتضى
 العمل على خبرين أحده فبما (الثالث) وهو مع خبرين أحده فبما (الثالث) وهو مع خبرين
 المستحسنين وهو خبرين أحده فبما (الثالث) وهو مع خبرين أحده فبما (الثالث) وهو مع خبرين
 وأحد خبرين (كما هو وحده فبما (الثالث) وهو مع خبرين أحده فبما (الثالث) وهو مع خبرين
 درجته مع (خبرين) كما بدأ حتى من أحده فبما (الثالث) وهو مع خبرين أحده فبما (الثالث) وهو مع خبرين
 بعد درجته في (أحده فبما (الثالث) وهو مع خبرين أحده فبما (الثالث) وهو مع خبرين
 من أحده فبما (الثالث) وهو مع خبرين أحده فبما (الثالث) وهو مع خبرين أحده فبما (الثالث) وهو مع خبرين
 ما يوصف أو يزل مع إمكان ذلك - وبه (الثالث) وهو مع خبرين أحده فبما (الثالث) وهو مع خبرين
 كعدمه نعم لو صعد خبرين أحده فبما (الثالث) وهو مع خبرين أحده فبما (الثالث) وهو مع خبرين
 على ما سبق من العمل على خبرين أحده فبما (الثالث) وهو مع خبرين أحده فبما (الثالث) وهو مع خبرين
 ثلاث خبرات

(قوله نعم يلزم الساعي)
 رعاية الأصح (أى سواء
 أكان دفعاً أم أحداً)
 إذا كان دافعاً فظاهر وأما
 إذا كان حادقاً فمستثنى
 في قولنا أشار ومعنى رتبة
 رعاية الأصح الخ وكان
 الثاني ذكره هنا (قوله
 ومعنى لزمه على الأول)
 يعنى في المسئلة الأولى وهو
 ما خبرنا به المدافع أنه كور
 في قول المصنف والخيار في
 المشايخ والبراهمة له فيها
 وقوله مع أن الخبرة لذلك
 كان الأصوب أن يكون
 في صورة ما إذا كانت الخبرة
 لذلك أن كان دافعاً
 وحق العارة ومعنى لزومه
 رعاية الأصح في الأصح
 في المسئلة الأولى إذا
 كانت الخبرة لذلك بأن
 كان دافعاً الخ

(قوله النقرة الخالصة) أى الفضة الخالصة (قوله وهو متعدد) كسر الهمزة (قوله) وحده في السابقين
 ولله اعم له فيها (أى متعدد) مهملاً وإن كان فبما من فبما الآخر حيث كان له دفع
 المالك فإن كان المدافع الساعي راعى لأصلح كما كرهه قوله بعد براء الساعي الخ وفي مالهو تعرض
 على الوكيل والولى مصلحة للوكيل ونوى منه دفعاً ومصلحة الساعي على الساعي أحده فبما (الثالث) وهو مع خبرين
 أو برأى مصلحة المقرء فيه بشرطى يظهر أن الساعي إن كان هو المدافع راعى مصلحة المقرء
 لأنه نائب عنهم ويحب على نوى ووكيل يقول مادفعه له لساعى وإن كان الساعي هو الولي أو
 الوكيل وحده فبما مراده موكله أو مولاه كما سددت قولهم والخبر المدافع (قوله) ولا أحد
 منه (أى وجوده في خبر على أحده) (قوله) فبما (الثالث) وهو مع خبرين أحده فبما (الثالث) وهو مع خبرين
 ومقتضى العمل السابق (هو قوله المستحسنين الخ) (قوله) فلا يصعد عن بنت الخاضع (أى وإن
 كان فيه منفعة لمقتضى سبيل مدرجة غير في مبرهة الواجب .

(فلوأحد) السامع (عن ضأن مع) وعكسه حار في الأصح بشرط رعاية السبعة (فيجوز أحد
 خمسة عن أربعين من المعر أربعة معر من أربعين من الضأن، عند القيمة لا عن خمس
 كالمهريه مع الأربعة وهذا يمكن عند أحدهم الآخر والذي يبيع كاسر مع المعر وقبل يؤخذ
 الضأن عن معر لأنه حرمه خلاف العكس وكلامهم في بوجه الأول أنه عن حوار، خرج
 أحدهم عن الآخر حرما عند تساويهما في الدية، وقول الشيخ ومعه قوله في قيمة الحومس
 دون قيمة الغراب فلا يجوز أحدهم من الآخر، خلاف العكس، وقد استحوذت على عرف
 رمنه وإلا فقد تزايدت قيمة الغراب الحومس دية من هو ضأن في دية (وبن حاصف) النوع
 (كضأن ومعر) من المعر وأربعة ومهره من ليل وحومس وعمر من ليل (في قول
 يؤخذ من لا أكثر) وبذلك كان لا بد من حارفة عند دية (في قول لا أكثر) لا بد من
 كما في جميع حلق وسات المولود (والمهر في حراج) دية (في قول لا أكثر) من الحومس (في قول
 علمها، قيمة) رعاية دية من (فاد كان) في واحد (في قول لا أكثر) وهي من معر (والمهر حار)
 من الضأن (أحد عن أربعة أو خمسة دية) في بوجه (في قول لا أكثر) وفي سكر الصورة اسمه دية
 أربع نعمة وربيع عزز ولو كان له من الإبل خمس وعشرون خمس حيرة أربعة وعشرون مهره

(قوله ولوأحد عن ضأن معر) بيان لمفهوه ما وجد وهو ما ذكر في حراج حارفة
 فإن قلت ما وجه تفريعه على ما قبله للمعنى أعاد لأحد من المعر وجهه الشرعي أن قوله
 منه إما ذكر لكونه الأصل كما نقر لا لأحد من المعر، في قول لا أكثر من المعر مع الضأن
 الذي ذكرناه.

قائمة - قال في المجموع ومعر جميع المعر ويسكنها سم خمس واحد معر ولا ي
 ماعرة والمعري ومعر جميع المعر والامعور جميع المعر ومعر معر شرح البهجة الكثر،
 وعادة القاموس المعر جميع المعر والامعور والمعري ككنا والمعري في حارفة
 الضأن من المعر واحد معر له ذكر ولا ي، وبذلك يتضح المعر اسم خمس ولوأحد له
 من لفظه وهي ذات الشعر من المعر الواحد شيء وهي موهبة وشيخ اعين به سكر وجمع ال ككي
 أمعر ومعيز مثل عبيد وأعمد وعبيد، والمعري ألها للإحق ليعتد، وهذا مؤيد في السكر،
 والذكر ماعز والأنثى ماعرة (قوله جاز في الأصح) هذه الصورة ليست من أحد طرف النوع
 الآتي في قوله وإن أحصى المعز أن ماعز موصوفه إذا كان الكل من الضأن وأحد منه من
 معر أو عكسه (قوله كالمهريه مع أربعة) من الأصح في ذكر سكر في بوجه عليه،
 وعباره أخرى عند حكايه خلاف وقولهم في بوجه الأول كالمهريه مع أربعة معر على حوار
 أحد إحداهما عن الأخرى حرما حيث لا يفي في الدية هو دية من بوجه الإبل فهو هي
 من لتفق عليه أو من غنصه في كاشن والمعر رخصه ولعله أقرده به ذكر الحكاية لأصح
 ومعه فيهما (قوله وكلامهم في بوجه الأول) غير ذلك لأنه لا يفسد في كلامه ما عنده (قوله
 إخراج أحدهما عن الآخر حرما) أي فيؤخذ به ما لم يوجد ما منه (قوله وهي في المعر) قوله
 عن شرح البهجة أن شئ معر معر وسبعة ماعرة وسبعة ماعرة

(قول لا أحصى فيه أحد)
 عن ضأن معر وعكسه
 حار في (أصح) لا عن
 في الصورة أن ما شفته
 متحدة كما هو فرض
 كلامه في قيمة ما ضأن
 فقط أو معر فقط فيجوز
 إخراج المعز عن الأولى
 والضأن عن الثانية
 وليس هذا من خلاف
 "نوع لأن حبالا لما
 وقع في حاشية الشيخ

والأصح في الأمر (وكذا في محض) ما شئت (ذكر في الأصح) كما توضح له أنه واحد
من مذهب وأن في مكاييه الخمس عشرة عامة كما مر في هذا وعلى هذا في سب وثلاثين
من لكون أكثر خمسة من س لكون فوجد في خمس عشر من عند فثبت المختص بثلاث
سوى بين استعاض و يعرف اثنا عشر والنسبة في كتاب خمس والعشرون إذا وقیمها
فبوجه من المختص منها مائة و قد ير كذا ذكر في خمس خمسة وخمسة من خمس منها
حسب فوجد من لكون خمسة حسب فوجد أن يكون خمسة لأحد في ست وثلاثين اثنين
و قد على خمسة هذه است والذين على خمس والعشرون وهي خمس وخمسة خمس و قد
الأصح لا يجوز إلا لأحد من على الإحدى في حدث نعم لو تعدد الواجب وليس عليه إلا
في فانه لم يتخصص ومع ذلك تخرجه بخرج ذكر مع الاثنى اوجوده وإراد هده على نفسه
انصبت نظرا إلى أنها لم تخصص وأخره إخراج ذكر غير صحيح لأن هده حالة ضرورية غير
عامة في الاسم والعيب ومحل الخلاف في الإلزام والقر أم الله فذهب الشيخ بإخراج الذكر
(و) فوجد (في التمهيد في الجديد) حول أني ذكر رضى الله عنه والله يوم معوى
عافا كانوا فلهذا في رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنة روى البخاري والعق
من الصبرة من العلم به جدد ويستور أن عوت الأمهات وقد تم حولها والنتائج صفار أو ملك
لصانا من صغر العمر وتم لها حول فيوجد من سب وثلاثين فوجد في سب فوق فوجد من خمس
وعشرين وفي ست وأربعين فوق المأخوذ من سب وثلاثين وعلى هـ خمس والنسبة لا يوجد إلا
كبيرة لكن دون الكبيرة فوجد من الكبر في الجهة عموم لأحد وعين بخر والنسبة
كان من الخمس فلو كان من غير خمسة أبوة صغر وأخرج - - - لا يجرى في الكبر
ذكره في الكفاية ونقدته منه في رضى ولو كان بعض صغارا وبعضها كبيرا وجب إخراج
كبيرة صغارا

(قوله عند و - ست
المختص) - - - وإنه من
المختص ومن هذا في
شرح الروض الذي هده
عبارة بالخرف (قوله
ومحل الخلاف في الإلزام
والقر) أي بالنسبة للنسبة
في التمر (قوله من عوت
الأمهات وقد تم حولها)
الأصح أن يقول بأن
تم حول التمساج الطبي
حوله على حول أمهاته
التي مانت في أثناء الحول.

(قوله والأصح في التمر) - - - فلهذا ولو كان - - - (قوله وجب من سب) فلهذا أنها إذا تمحدث
كبر لا يوجد منها من المختص وإن فوجد من سب والنسبة وهو خلاف ما مر قول
المصنف وكذا في محض كبر الخ وفي كلامه على في جدد منه منه موافقة منه كلام
المصنف وغيره فلهذا كلام شرح مخرج حروفه لتمام الكلام الشرح فيها وانظر أنه
لا حاجة في تذييل ذكر أنتم إذا لال شرط فلهذا هو رده فخرج في الست ولثلاثين على قبل
ذكر يجرى في خمس والعشرون خمسة ربه الست والثلاثين على خمس والعشرون نعم خرج
إله على وجه المصنف أربع مر حول فوجد - - - ذكر وهذا حصص المعنى هـ التقد بذلك الوجه
حيث قال أحفاد سم على مسح و يتخصص إله حسن في آخر الأجداد منها لأحد ذكره أي
الأحد ونسبها أو تكتسب من كبر في خمسة واحد منها هو عاب (قوله ويراد هده) الإشارة
توه نعم و بعدد وجب (قوله فانه هو الشيخ بإخراج) أي حيث يتخصص ذكره أو من
الفرق بين العلم وغيره أن سب النسبة من كبره وأما سب خلاف سبها وأما النسبة
سب سب والذين هم سبوا به ليس خصص لأثنى خمسة ذكر (قوله والعق هي
أبوة) أي التي سب عليه (قوله فيوجد من سب وثلاثين) أي من الإلزام وهو سب على
قوله ويستور أن عوت الأمهات

كما لا يشترط احد آله حراً ولا حصة للثمن في الاصح (لامة الخصة في الاصح) إذ مقتضى تأثر
الخطة من حصة المؤنة حاصل وبن سوا والى شرط لان الخصة معبرة بمقدار الكاه ولا بد
من قصد دفعه بغيره في اربعة وصر السرا في القصاص . ثم يحل ما فيه حصة لم ينسب للحصصين
حالة انفراد هذين باعتد الحول على الانفراد ثم عرفت الخصة بين اثنين حولهما ثلث ملك كل واحد
مهما أربعين شاة ثم حلت في أثناء الحول لم تثبت الخطة في السنة الأولى فيجب على كل واحد
عند تمامها شاة وإن اختلف حولهما كالأشياء عند عرفة وعرفه عرفة صر وحفظ عرفة
شهر ربيع فعلى كل واحد عند عرفة حوله سنة . وبما صر لسرا على الخطة فمن تبع ماله
بصاير ركاها ومن لا فلا ولم يبين للعصف حكم النزاع . وبما صر حوار أحد الذي من مال أحد
الخيلتين وإن لم يضطر إليه ، فإذا أحد شاة مثلاً من أحدهما رجع على صاحبه بخصه من
فيمهما لأما غير مئة ، وبما صر سنة واحدة للمال من اثنين من أحدهما رجع على
صاحبه نصف قيمتهما لأهله . وبما صر ولا شيء من واحد من كل شاة فلا رجع
وإن اختلفت قيمتهما ، فيكون لزيد ثلاثون وعمره عشر فأحد الشاة من عمرو رجع على زيد
لأنه ربع قيمتها وأحد هاهنا ربع على عمرو بربع ، ومن كان ريد مئة وعمره خمس
فأحد الساعي الشاين من عمرو رجع على زيد حتى قيمتهما ومن ريد ربع مئة ومن أحد
من كل منهما شاة رجع ريد مئة مئة وعمره خمس . وبما صر في سنة واحدة في سنة واحدة
فالتول قون رجعوع عليه لأنه عار وقبوع القصاص ، ومن كان ريد مئة من الشاة واحدة
منها ثلاثون وأحد الساعي السبع مئة من عمرو رجع ريد مئة مئة ومن ريد ربع
ثلاثة أسباع قيمتهما ، فإن أحد من كل قرضه فلا رجع . فإن أحد السبع من ريد واحدة من
عمرو رجع على زيد بأربعة أسباعها ورجع عليه ريد مئة أسباع السبع ، ولأنه في الرجوع
فيما ذكر إذا كان السرا في الآخر في دفع كاهو عرفة السرا قال ريد مئة وكذا في
مصر ريد إذا كان السرا في الآخر في دفع كاهو عرفة السرا قال ريد مئة وكذا في
قال لأن من الخطة مسطرة على دفع لري الموجب رجعوع . ومن الخطة لكل من
الشريكين أنه يخرج بغير إذن شريكه ، ومنه يؤخذ أن من أخذ من مئة الآخر وأن قون
الرافعي كالإمام في كتاب الحج أن من أدى حقاً على غيره يحتاج إلى السنة مسطرة لا يسط
عنه محمول على غير الخيلتين في الركا وظاهر كلامهم كالحرف أنه لا فرق في رجوع من إذن بين
أن يخرج من مئة مشتركة وأن يخرج من غيره سكن على ريد مئة من الساعي أني محمد لم يرد

(قوله كما هو ظاهر الخبر)
السابق (تبع في هذا
العبارة شرح الروص
سكن ذلك أحوال على
مقدمه في خبر البخاري
في حديث أنس السابق
ولفظه لا وما كان من
خلفين فاهما يرد أحدهما
بينهما بالسوية . وكان
الشارح أراد كاهو ظاهر
الخبر السابق بمصه (قوله
وقال المرحاني لكل من
الشريكين أن يخرج)
أي من مال نفسه كاهو
خبر السابق هو الظاهر
أنه لا تسلطه على ملك
الآخر بخلاف الساعي
إذ الشارع سدطه (قوله
من المال المشترك) أي
مما يخصه منه كاقدماء

مراجع

(قوله كما لا يشترط احد آله المير) وكذا لا يشترط احد المير في المير والاحصه لثمن
فاساً على خطة المير وليس الشرط احد موضع الحب الشرط اتحاد موضع آخر (قوله
فإن رجعوع ومن حصة قيمتهما) فاساً مائة في مئة وكان لأحد مئة مئة والآخر خمسون رجوع
كل منهما على الآخر نصف قيمة شاة . وقد فرق في سنة واحدة من أحد من عمرو قون
أنواحب عليه ورجع على زيد مئة مئة مئة رجوع ريد مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة
مهما أحد مئة قدر حصته (قوله وقد يقع لنقص) أي أن كان قيمتهما مئة مئة مئة مئة
وصفة (قوله ومنه يؤخذ أن يه أحدهما) أي يخرج عن الركا (قوله خراج) هو صفة حدة
وقوله بغير إذن صر لذي

ن محبة إلى أخرج من نفسه ، وأما هو أن كلامهم كالحجر يحرق منه ، وسائر مجموع فان
أصدا ما أحد الركاة من مال خلص من نصيب الرجوع منهم ، وقد يقضى رجوع أحدهما على
صاحبه دون الآخر (والأعبر : من حصة المزارع والسبق وعرض التجارة) بائنه أو
مخيرة كما في ساسة العمود جبر « لا يجمع بين متفرق » ولأن القصص لتأثيرها في المشية
هو حسنة مؤبده ، ووث موجود هنا لا يتناقض ، والثاني ، وهو القدر لا يؤثر مقصدا لأن ما وثق
فيها ، ولحظتها فيها وقع المال كقوله والمتحققين أخرى ، ولا وقص في غير الواثني ، وعلى
الأول بما وثق حصة الحور في براسة (سطر من لاهير المصور) بهما شهر من المعجمة
في حصة لهما (وحيث) سيج حين موضع حصة المزارع ، والمدر يسبح لموجده والبال
بهما موضع نصيبه الحصة في جوهرى ، وفان الدعاى : من مازيت ، والسدر للحظة
والمريد بكسر الميم وإسكان الراء للتمر (و) في التجارة شرت أن لا مبر (لذكاب) ضم
بهما من حوت (وحيث) كد بعد المصور من : كذا الأعم بعد لأخص (ومكان حط)
كذا أنه ولو كان مال كل باحصة منه (عوهر) كوران والميران والمنادى والتقدم والحراث
وحد : النحل والنحل والكس وسهبا ، وحب وسبح وما سبق لهما ، فان كان لكل منهما
عش أو رجوع محو : محو آخر أو رجوعه أو كس : حاكس فيه نقد في صندوق واحد ، ومتعة
حارة في محو واحد أو حصة أخرى من آخر : من من نشت الحصة لأن الماين نصير
كذلك كمال الواحد (وحيث ركاه حاشية) أن الراء في النعم كما عرف في نفسه ، فلا
مدر من عه ، ولما في هذه المعنى في عوهر : من مكر الماين ، سيج كوها ، نفس الازم (ث : من)
منه فان لما مرة من كونها نصيبا من النعم ولما سياتى من كمال للملك ،

(قوله من ذكر الأعم هو)

(الأخص) ساقية مودة

في مال من حصل بعد

في التجارة خاصة وما من

في الرجوع والتأخر (قوله

وخصاوه متخرج) كان

أساسا لنبهه أن يدكر

هو قبل الذكاب وما بعد

عما هو متعلق بالمجرد

(قوله أن عه : أخرج من نفسه) مع عه (قوله وب الآخر) في كان دفع من غير مال
عنه من رين من شريكه (قوله وعمود حصة) بعض لموس كان لأولى أن يقول
مما : عه : لا من مال بعد : هو : في ش : من هو مدل على مجرد مالهنة ،
ومن ذلك مرد هـ : من : الذي من كل فرد يصدق عليه الطريق أو الجمع سكونه
في حصة النهر وذاك من قبل بعد : لا يتناقض (قوله ولا وقص) فتح القاف أضح من إسكانها
شرح روض (قوله أي حصة) في : من (قوله من : كذا الأعم بعد لأخص) م
منه في كلامه ما : وجه العمود : هم في كلامه لحنى : عليه حيث قال : الناظر بالمهلة
هو حصة النحل والشجر (قوله لأن : من عمران الخ) يؤخذ من هذا جواب ملوقع السؤال
منه في الدرس من أن حصة ودعو عند شخص دراهم ومضى على ذلك سنة هل يجب عليهم
الركاة أم لا وهو وجوب الركاة سو : كان مال كل واحد منهم يبلغ نصيبا أم لا فما يظهر فلراجع ،
ثم أتت في رسم على بعد ماله : فرع عه : ومع لا يبيع كل واحد منها نصيبا لهما في صندوق
وحد جميع الخول من ملك حكم حصة منه ، والنصير انشوت لأصبي صاها ، وبية خلصة
د شريط : من حصة : من الخصة في سعي أن : لو احب أو عه من مال أحدهما دون الآخر ،
وإذا رجع ما جود منه على غيره رجوع شريكه من مجموع الماين مثلا في الشئى بقيمة
في موهود : أي حصة كان تدعى يرى حصة

من جاعها هذا لو قصد الدار مع خاجة لم يمر من كراهه فيه غيره خاجة وره له لأن
في السنة خاجة أخرى اسم خاجة الكرم . فهو عارض غيره من أحد منه سبعة عشر باراً منها
من عشرين ديناراً وركى الدينار حوله والنفقة عشر حلوها . أما للبالغة الفاسدة فلا تقطع الحول
وإن اتصلت بالنقص لأنها لا تزال الملك ، وشمل كلامه ما لو باع النقد ببعده للحرر كالتسوية
فيهم . فاشترى الحول كماله ، ولقد قال من سري : شر الصبغة منه لا ركة عليه . ولو
باع السات قبل تمام حوله ثم رده منه عيب أو فساد استأجر من حين رده ، غير أن الحول من
الحرر . فلو بيعت مسج الردي في حال نقص الزكاة بالمال فهو عيب حدثت عند الشراء وتأخير الرد
إلا حرجه . لا يشترط فيه أن يكون من أداها ، فإن سارع لإحراجها أو لم يعلم بالعيب إلا بعد
إحراجها ، فإن أخرجه من ذلك أو من غيره من بيع منه قدره وشري منه واحدة له
لأنه من الصفة وله درس كما حرمه من يرى به المجموع وإن أخرجه من غيره رده .
ولا يشترط حقيقة بدل حوار ، إذاً من مال آخر . ولو باع بشت شرط الحراج . فإن كان ملك
للبيع من كان خير به أو موهوباً من كان عيباً . فموجب العدة . فلو قطع الحول بعد حداثته
وغيره كان خير للبصري ، فإن فسح استأنف النافع الحول وإن شرط . فكذا عيبه وحوله من
العقد ، ولو مات المالك في أثناء الحول استأنف الوارث حوله من وقت موت . ومن شرط أن يكون كانه
وحوله موهوباً ، فإن سار إلى الإسلام . فله مسكه وحوله ووجوب ركانه عليه عند تمام
حوله . وإلا فلا (و) الشرط الذي في كونه نصف . وهو الشرط الخامس (كونه سائبة) أي
رعية غير أس . وفي صفة العمة في سائبة . أي آخره من موهوبه على أن يركاد في موهوبه
العمة . وفي سائبة . أي والشر . حسب السائبة يركاد . وفي موهوبه يرى في كتاب مسج (طاب

(قوله وشمل كلامه ما لو
باع النقد ببعده) أي مع
قطع الطر عما قيده به
من قوله في غير التجارة
(قوله فإن حال الحول)
أي عند شري أي حول
غير حول البيع (قوله فإن
سارع بإحراجها) أي بأن
له بإحراجها أو لم يعلم
بأن أخرجه من ذلك
أو من غيره (قوله
الصفه) أي كونه سائبة
أي باسمه المالك كما يعلم
بما يأتي .

(قوله من غيره هذا) إشارة قوله لو لم يترار (قوله وهو عارض غيره الخ) صرح مادكر
أن الحول . فلو قطع في حرج عن ملكه دون ما في موهوبه . ومنصفي قوله من غير السات
أو بعته اسم أو غيره الخ خلافه فإنه ظاهر في استأنف الحول بالنسبة للكل وإن كان الاستئصال
في بعته وأنه لا فرق بين السائبة وغيرها إلا أن حال حال سائبة في بدل منه . وقد بدل عنه
قوله قبل فصار ملكاً جديداً لأن ما من سائبة فيه فليس ملكاً جديداً . وأجاب عنه سم على حرج
حوال آخر فقال . وبقتهم أجب أن نحن استأجره بها إذا عارضها ما يخص به غيره العمة
من نوع العمة (قوله أما سائبة السائبة الخ) كالمعصاة (قوله سائبة) أي بشرط
سعة مصادره من الحول والسائبة والمعصاة عند حراج خمس والحول والنقص فقط عند
حراجها (قوله فإن حال حول الخ) أي حول اشترى (قوله مسج) أي على سري (قوله
من يمكن من أدائها) أي إذا أخرجه بعد يمكن من أدائها فليس رد لأن يمت كونه سائبة
كانه رضى بالعيب فإنه موهوب اشترى شرط وضع فيه عيب ولم يردده (قوله وهو الشرط
الخمس) أي بواسطة ما أشار به من جعل معنى الحول شرط والعمة في ملكه أي أنه
شرط آخر (قوله دل بموهوبه الخ) من قبل لم يخص السائبة بموهوبه وعمة فيه وفي
المنطوق قبل لأن غير العمة من الإلزام والشرط أن حدث أس استأجر على وجوب الركة
فيها من غير قيد . والتقصيد إخراج موهوبه فصحح إلى دليل وهو الناس على موهوبه العمة

(ووب سميت) انشئة (نفسه) وانما سميت بذلك لانه يؤثر في السوء ولا يركاه كما في السوء
 باسمه ذلك ، وايضا انما سميت بذلك لانه يؤثر في السوء ولا يركاه كما في السوء
 قصده ، ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء
 سمي أو غلبها انما سميت بذلك لانه يؤثر في السوء ولا يركاه كما في السوء
 وكانها سميت بذلك لانه يؤثر في السوء ولا يركاه كما في السوء ولا يركاه في السوء
 ناشر (وكنهه) كمن عثر به ، ولم يجره (فلا يركاه في الأصح) لأنه لا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء
 كمن لا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء
 وقد انشئت في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء
 ركة فائدة على حصول السوء ، ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء
 به اسم سمي على السوء في السوء ، ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء
 الأصل في السوء ، ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء
 إلى السوء ، ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء
 ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء
 عما يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء
 ما يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء
 الأصل في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء
 على يد السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء
 عند أم لا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء
 السوء لا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء

(قوله ووب سميت) ومن ذلك ما جاء به العدد من رعي السوء في السوء
 سمي أو سمي بذلك لانه يؤثر في السوء ولا يركاه كما في السوء
 ومعروف لا يركاه إلا إذا كان في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء
 جميع السوء ، لا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء
 مع السوء في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء
 لاني ووب سميت بذلك لانه يؤثر في السوء ولا يركاه كما في السوء
 عوم (ي ووب سميت) أحد من السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء

سوء - وقع السوء في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء
 والحوادث في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء
 مع السوء في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء
 بالسوء (فلا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء)
 السوء في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء
 غيره بالسوء (قوله إلا ما رخص) أي فيه (قوله إلا في السوء) وفيه أنه
 لم يستعملها في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء
 في السوء (قوله وسعدت) أي فيكون الرخص أنه لا يركاه في السوء ولا يركاه في السوء
 في السوء (قوله له أنما) (قوله في السوء لا يركاه) معتمد

ويكره أن يصلي عليه في الأصح إذ ذاك خاص بالأنبياء والملائكة ماء يقع ذلك بعدهم كالآن فلا
تكره وهم نوحا ثم والطلب من المؤمنين كما حرر . من من خالف في سؤيته كالمصنف وحرر
لا كراهة في جرد الصلاة والسلام عليه لا رتبه عن حال من قال رضي الله عنه هذا كره في
الصلاة من غير الألف والملائكة منهم فلا كراهة معقت لأصحابهما فيها لأنهم بها على عرش
خير تدعى لله عليه وسلم قال « انهم من علي ل في نبي » والسلام كالأصالة في ذكر بعض
شخصية به مستحبة بالأحاديث والأموال من يؤمن الله به ووجهه حواء كما سئل في محله وما
يقع منه غيبة في المراسلات منزل منزلة ما يقع خبا . ومن انه على والده على غير لأساء من
الأخبار قال في المجموع وما جاء من بعض العلماء من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والرحم عليه
ضعيف قال المصنف وسحب كل من غطى ركاه أو صدقه أو كسره أو بدله وتوهمها كافر .
درس وتصنيف وإفتاء أن يقول رب . من مبارك أنت السميع العليم

(باب ركاة السات)

لم يرد به هذا الاسم على السات لا أصدا . وسماه إلى حجر وهو مائة ساق وإلى حجر وهو ما
لا ساق له كالزجاج وركاة حب في النوعين وسماه إلى السات لأنه مائة حب حب في حب
أما ذكره في بعض السات في غير معروف . والاصل في السات حب في الإجماع مع ما في
قوله تعالى . وآتوا حته يوم حصاده . وقوله تعالى . فاعلموا من حب السات مائة حب . فخرج
سكك من الأرض . فأوحى إلى أخرجها الأرض وهو ركاد لأنه لا حب فيها فخرجها
عنها . (بعض المصنف) لأن السات من الضرورة من لحياء منوها له أو حرر السات
مسه شيئا لأرباب الضرورات خرج به ما يؤكل قداويا أو حيا أو دما كالبقول والسمان
والورس وعسل النحل والتراطم وحب المحل والنسيم والطحس ونسكيري ويرس وغيرها كما
في بعض السات (وهو من غير رتب ونصف) الإجماع (ومن حب الحطة والشعر)
المصحح أسيل وثن كسرها .

(باب ركاه السات)

(قوله وكره أن يصلي عليه) أي من دون الملهة من حديث (قوله من مائة حب) أي
فلا كراهة فيه على غير الأصناف . كره (قوله كافر درس) أي وكفره أي من القرب
أو سبوح أو ذكر أو غيره من سائر القرب (قوله من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وك
السات بعد حضوره أن تكون ذلك لأن لغة في التحسن عذره

(باب ركاة البات)

(قوله والركاة حب في النوعين) أي في غيرها على ما يأتي (قوله غير معروف) أي وغيره
بالزجاج ولا يرد هذا على المصنف لأنه غير محدد إلى السات وهو شامل لشجر وريح وبه تدعى
على بقدر مصاف أي من كل منهما كان لم يرد أنه لا يخلو السات على الشجر وإنا نصل على
البرق سبوح لإيراد (قوله وهو) أي القلوب (قوله وهو من غير) وقدمه عليه الكلام

(وَأُذِرْ) مَنَعَ خَصْرَهُ وَصَوَّرَ، وَنَسَبَهُ إِلَى شَيْءٍ فِي شَهْرِ لَمَعِ (وَالْعَدَسُ) مَنَعَ
الْبَدَلَ وَمِنْهُ السَّيَالُ (وَأُذِرْ) مَنَعَ أَحِبَّاءَ كَأَخْصٍ وَالْفَالِ وَالْمَرَّةَ وَفَرْطَانِ وَهُوَ الْخِلَالُ
وَالْمَنَ وَهُوَ نَوْعٌ مِنْ مَنَعٍ أَيْ كَذَى فِي مَجْمَعٍ ذَلِكَ يُوْرِدُهُ فِي بَعْضِهِ فِي الْأَخْبَارِ لَأَنَّهُ وَيُخَفِّقُ
سَائِبِيهِ وَنَمَتْ كَمَا سَأَزَعُ فِي بَعْضِ مَا لَا يَمْنَحُ لِأَنَّهُ يَنْتَحِلُ الدَّقِيقَةَ وَمَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لَأَنَّ مَوْسَى أَشْعَرِي وَمَعْنَاهُ بَعْضُهُمْ إِلَى شَيْءٍ يُوْرِدُ خَلَا كَمَا وَصَحَّحَ إِسْمَاعِيلُ إِلَّا أَخْبَارًا مُتَّفَقَةً
لَأَنَّ عَدَدَ الْأَرْبَعَةِ الشَّعْرَ وَالْخَلَّةَ وَتَمَرًا وَرَبْرَبَةً فَخُصِرَ فِي بَعْضِ مَا رَوَاهُ الْخَلَّاءُ وَصَحَّحَ
إِسْمَاعِيلُ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ مَنَعَ الشَّيْءَ وَالْعَيْنُ بَعْضُهَا وَبَقِيَ مَا يَمْنَحُ لِبَعْضِ
الشَّعْرِ وَأَيُّهُمَا يَكُونُ كَمَثَلٍ فِي تَمَرٍ وَخَلَّةٍ وَالْخَلَّةُ فِيهَا الْبُذْرُ وَالْمَطْلُوعُ وَرَبْرَبٌ وَالْقَصْبُ وَهُوَ نَوْعٌ
مِنْ رَسَبٍ ثُمَّ تَعَلَّى ثُمَّ يَنْسَلُ وَنَسَبٌ وَالْقَصْبُ يَكُونُ مَعْنَاهُ رَسَبٌ يَكُونُ الْقَصْبُ وَجَرَحٌ بِالْأَخْبَارِ
مَعْنَاهُ جَلَّ النَّصْرُ وَرَدَّ مِنْ حَتَبِ الْبُؤَى كَمَا تَقُولُ وَخَلَّاسٌ فَلَا رُكَاةَ فِيهَا كَمَا لَا رُكَاةَ
فِي وَجْهِهِ مِنَ الْإِسَاءِ وَخَوَّاهُ، وَخَرَّ فِي الْمَسَاءِ بِدَلِّ هَذَا التَّحْقِيقِ بِسَبِيلِهِ الْأَدْمِيُولِ
قَالَ فِي الْأَخْبَارِ قَالَ أَصْحَابُ وَمَعْنَاهُ تَعَلَّى لَأَنَّهُ لَيْسَ بِأَنَّ تَعَلَّى بِرَأْيِهِ
وَأَيُّهُمَا يَكُونُ كَمَثَلٍ فِي تَمَرٍ وَخَلَّةٍ وَالْخَلَّةُ فِيهَا الْبُذْرُ وَالْمَطْلُوعُ وَرَبْرَبٌ وَالْقَصْبُ وَهُوَ نَوْعٌ
مِنْ رَسَبٍ ثُمَّ تَعَلَّى ثُمَّ يَنْسَلُ وَنَسَبٌ وَالْقَصْبُ يَكُونُ مَعْنَاهُ رَسَبٌ يَكُونُ الْقَصْبُ وَجَرَحٌ بِالْأَخْبَارِ
مَعْنَاهُ جَلَّ النَّصْرُ وَرَدَّ مِنْ حَتَبِ الْبُؤَى كَمَا تَقُولُ وَخَلَّاسٌ فَلَا رُكَاةَ فِيهَا كَمَا لَا رُكَاةَ
فِي وَجْهِهِ مِنَ الْإِسَاءِ وَخَوَّاهُ، وَخَرَّ فِي الْمَسَاءِ بِدَلِّ هَذَا التَّحْقِيقِ بِسَبِيلِهِ الْأَدْمِيُولِ
قَالَ فِي الْأَخْبَارِ قَالَ أَصْحَابُ وَمَعْنَاهُ تَعَلَّى لَأَنَّهُ لَيْسَ بِأَنَّ تَعَلَّى بِرَأْيِهِ

(قوله وعمر في السبي
يدل هذا القيد) أى
قد الأحبار والنو
أنه مقتات

(قوله والأرض مباحة) الآية كذا في الأصل مضمومة أصل الآية صميمها وحصلها
 يرى على وزن كسب أربعة أصناف خمسة ويكون في كل واحد خمسة حذف المجرور وشبهه
 يرى السادسة برغم من يرى في الآية مباح المجرور مع تنقيص يرى على وزن عباد
 ما من كسب خمس من حصة (قوله وهو الجبل) ضم الجبل اه شرح روض
 (قوله فاحصه فيه يعني) أي حصة لأنهم ليس به سبحانه إريادي (قوله والجبل العشر)
 وهو الجبل على ما من قوله (قوله وإلهكم) كسب في الجبل (شرح من راوى تفسير للبراد
 من الجبل) (قوله وحرج الجبل) (قوله إلهكم) لأن الذي يعادى الله على
 ما بينهم من حرج مؤلف (قوله حب الضرورة) قال حج صسطه جمع لكل ما لا يستثنى الآدميون
 لأن من لا يملك حصة سهم له عليه الله سهم به احتساب أن ولا عكس إلا الحصة نسبت احتساب
 ولا عكس كذا (قوله حب العسور) وهو الإنسان اه حجج وفيه أنهم فسروه في محض آخر
 بأن الأشيا حلفاء مكة وبأنه نفث طيب الرائحة من به سهم لأن يقال إنه مشترك (قوله حسب
 بأرضنا) أي في محل ليس ملاوكا لأحد كالموات وقوله وغلة القرية الخ أي والحال أن الغلة حصلت
 من حب مباح أو نذر سهم من غير وقت له وسأخر شخص الأرض ونذر سهم حصة عسكه
 فالأرض ملك صاحب البئر وعليه زكاته وليس من المعين الوقت على ما من مسند أبي العبد ولا
 يجب عليه زكاة قال حج بعد مثل ما ذكر وأبى بعضهم أن يوقوف بغير وقت لأنهم
 الواقف فيما يأتي كالوقف على معين وفيه نظر بل الوجه خلافه لأن وقت لا يصدق وإنما
 الصرف إليهم حكم الشرع ومن ثم لا زكاة فيما جعل نفرا أو ضعة أو صدقة من وجوهها ولو نذر ما مع

لا يمكن التمسك بهما وإن كان الحق لا يصح معه فم يسميه كلامه (والصواب) وكذا السوق
المشورة في نحو هر (كأنه على التصحيح) في لشيء يتجرى بها منه العشر ولا عثرة مؤنة
تصرف عنها لأن لعمارة الدفعة لا خمس ربع ١٥ بها وصل بها منه خلاف التصحيح
ونحوه فإن المؤنة للزرع منه . والثاني يجب فيها نصف العشر لكونه مؤنة بها ودون ربع ذلك
(و) واجب (ماتق هما) أي بالسوق كصريح (و) وحمل منه كما تأتي (لأنه
أربعة) أي العشر رتبة له من (فإن من أحدهم في قول من هو) فإن من
العشر أو لصح فبذلك ترجحنا لحال العدة (وذهب عنه) لأنه من كل ربع
السما وثلاثة بالذوات واجب حصة أصداس العشر ثلثا العشر للثلث وثالث نصف العشر . وفي
عكسه ثلثا العشر . مع ما وجد (بما ليس ربع) وفي (بما) لا كره
ولا بعد الشكيات فلا كان بعد من ومربع ربع في وقت الأربعة ثمانية وأصح في أربعة
مها أي أنه مني بالنظر وفي الأربعة لاجد في ربعين في ربعين وأصح وجب ربع العدة
وكذا لو جهل المصادر من ربع كل منها . لئلا لا يسوا . وأصح في ربع منها من
سنتين في ثلث السما وفي شهر من إلى ثلث ربع في ربعين وأصح ربع ربع
وربع نصف العشر . وأصح في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين
ربع ربع فالأربعة ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين
ربع واحد منهم . مع ما وجد في آخر هذه العدة . إن كان ربع واحد وهو العدة
في الأول ونصفه في الثاني وله عده من أحدهم كره وذهب عنه وهو واجب من العشر
ويريد على نصف العشر . مع ما وجد في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين
المشكيات) المفيدة دون ما لا يبيد لأن المؤنة تمكده . كره السحاب (و) كره
(بندق صلاح التمر) لأنه حينئذ ثمرة كاملة وقوله بلع وحصره

عسعدة الشوم له . وفي ثلث النعمي لا يكر على مخالف فعل ما جعل عنده ويكره . مع ما وجد في ربعين
لأن من جهل أو قال من ربع . مع ما وجد في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين
أقول أن العشر لا يمكن المؤدى . مع ما وجد في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين
لفعل المؤدى للوقوع في ورطة عجزهم . مع ما وجد في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين
والثالث بآما وإن لزمنا تقرير المخالف لكن يرمي إلى كرهه في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين
وعنده لا الأولى . وهذا هو الذي سجد برحبته خارج لمن مال في الأول وعنده لا يسكن في ربعين
صراحة في ذكره وحاصلها أن من تصرف فاسدا اختلعت المداهب فيه فزاد من ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين
عنده فبما حذف . وأصح أن من يصححه إن كان قوله عما يقص لم يحل له . وكذا في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين
وإذا نسب واحد أي وهو لأصح ما قيل به حكم لأنه في الأصل الأمر كرهه . مع ما وجد في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين
وبعض كما يأتي بسطه في القضاء ونظره في كلامه . مع ما وجد في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين
بعد قول المصنف الآتي وقيل بعد السحاب أي بصفة عود . مع ما وجد في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين
ذلك . حيار واحد أحدا من الاكتفاء منهم في الحاشي . مع ما وجد في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين
إلى أن يتم الحال) قال سمع على حج انظر ما ليس في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين
المشكوك في قدر الواحد منه اهـ والظاهر أن ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين
عنه . وإن تصرف بذلك في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين

(قوله لم يسمه كلامه)
واطر هل عدم الشمول
مراد حق لو سقى بالماء
الحسن يكون فيه العشر
أو هو غير مراد والذي
لم يسم في الحكم أنه إن
بدل مالا في مقامه كونه
فيه نصف العشر وإن لم
يكن ذلك شراء شرعا
لأن المال مبدول بحق
في غير إسقاط صاحبه
حتى أنه كرهه
في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين
لأنه من ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين
فيه مالا كان عده في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين
لعشر لا يساوي ثمانية
في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين
مع ما وجد في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين
ومع ما وجد في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين
في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين في ربعين
ووجه الأول منه
هو شهرين

(و) بدو (اشد ر حب) لانه حينئذ صعد وهو في ذلك شل ولا شرط بعدم الصلاح والاشداد ولا بدو صلاح الجميع وسداد من يكتفي في البعض كما يعبر بيان بدو صلاح أكثر من
 ان لأصول والنفار وليس مرد بوجوب الركاك كما ذكر وجوب إخراجها في الخاسر من اعتداد سد
 وجوبه ولو أخرج في حال صر والعصا في سد و... من رأى عدم تحركه ولم تحده السباي
 مع انوقع وبين حبه وقد قصص لفساد القرض كما حزم به ابن المقرئ واختاره في الروضة وهو
 لعدم وزن من العرب حلافه ويرده حتما إن كان باقيا ومثله إن كان نالما كما في الروضة
 في باب العصب والصحيح في المجموع "أنا شاء كلام" وثمة في موضعين منه القيمة قاله الأسوي
 وهو لأصح مني وهو من منه الهم في ولا كذا ون وحزم به ابن المقرئ هذا والقائل بالأول
 من النص على عدم من ويصرف في شري مني خلا من رده أنه إنما وحت القيمة هذا
 من يوجب على مستحق ما يحويه من شدة عدمه على رءوس الشجر تعين ضمانه بالقيمة واستشهد
 العصب إلى عصبه على ما نص وثمة في رءوس الشجر تعين ضمانه بالقيمة واستشهد
 كلامه به ما وألف من على آخر رده من جروحه من الأرض في الحال الذي لاقية له
 قال يستعين خصم من فيه من جواب من كان في أصل معجوبة فلا شيء عليه أو في ما ذكر
 أو مستأجرة وجب منه من رده كما ردت وأما في رده أحد حتى يكون

(قوله واشد ر حب ح) في حدث من أحد ويمنى أن يجمع على ذلك لأكل وانصرف
 وحسبه فيمنى حيث أنه لا يعود من النول عند وجوب ركاك في ذلك يرجع به
 تحميره (قوله من يكتفي في البعض) فيس ما في رده لا بد في حق من سد صلاحه بما سد صلاحه
 أنه لا بد من أحد لحسن ولفظ وآخر وجده في إصلاح غير أحد من بين والآحر من سد
 صلاحه حار له التصرف في الذي عهده بعض ركاك به (قوله وإن حقه وم نص) أن ل
 ولو رد (قوله وهو عصب) وهذا خلاف ما لو أخرج ح في منه أو ردها من البعض في رده
 نصه الأحب فيع أحصل منه من ركاك وانفرد أن الواحد من كماله في ضمن المخرج
 من رطب وعونه مدره في الحب لا كور وانفرد أن الواحد من كماله موجود في أخرجه
 أنه احتياط من أن يجمع المخط من معرفة من رده فإذا صفي وتبين أنه قدر الواحد أحرا
 من الاسم ثم رأيت في حج فيما يأتي في المعدن ما هو صريح في الفرق المذكور وعبارته بعد
 قول انصرف حتى يقع حاقمة من نصه وتبقى عند الإجراء وحصل معشوش في يد الباعى أو
 مستحق أخر كما في باب المعدن يخاف سجنه كبر في يده لأهل لم يكن صفة الإجراء يوم
 الواحد والاب والمعشوش ها نصه لكنه يتحدث به (قوله ويرده حتما) وهل يحتاج في
 الرد في منه أم لا فيه عرو ولفظ الذي لأنه إن كان نافيا ورد فقط رد لما كان من مدكه
 منه وبين كان من فهو من في دمه والبراءة في أداء من يحصل بمجرد الدفع من نوع ما في دمه
 (قوله من كان ناف) معصم (قوله والقائل بالأول) هو قوله ويرده حتما إن كان نافيا (قوله وفي
 العصب إنما عصب الخ) في إنما هو مفروض فيما لو عصب الخ (قوله أو مستأجرة وحت قيمته)
 معصم (قوله كما ذكر في خلاف الخ) قد حرق بينهما أنه ثم أسوى على اثنين قد حل
 كل منهما في ضمانه بخلاف انصرف هذا فإن حصل منه مجرد مباشرة الإلزام وهي إما تقضي ضمان
 ما أسفه كما وألف وله دابة قيمته دابة حل الإلزام فانه إنما تضمن قيمته في ذلك الوقت لاقية
 كبر يتقدر ثمنه هذا وكان الأولى بتسريح النظم ما يوشع أحد الخدين في ضمانه ومع
 ذلك رد عليه أن التلف ثم له قيمة في نفسه بخلافه هنا

عشرة غصنها تعادلت قيمة الباقى درهمين فيضمن ثمانية على الذهب وعمل ما سدد في غير لأر
والعس ثمانية متوحد وحبها في قشرها كما مر ومؤنه الحنفى والنسبة والحدود والنسب وحب
وعبيرة. ثم يحسب إلى مؤنه على ذلك لا من مال الزكاة وهو شترى حسنة أو بها شترى
الخيار هذا الصلاح في مدته فإزكاة على من يملكها وهو المبيع. كان الخيار له واشترى
إن كان له ثم إن لم يبق لذلك له وأحد الساعى الزكاة من ثمرة رجع عنه من استأجره
وإن كان الخيار لهما وقفت الزكاة من ماله. ثم رجع عنه وإن اشترى الخيار بموته
أو غيرها فله مكاتب أو كافر هذا الصلاح لم يثبت ركابه على أحد ثم اشترى فبعدم أهله
لوجوبها وإنما لا يمنع فلا تنفع كونه في ملكه حال وجوب أو غيره من هذا الصلاح في
ملكه ثم وجد بها عدا لم يرد على النفع فهو انقطع الزكاة بها فهو كغيره حدث بيده فهو
أخرج زكاة من ثمرة بركة وله الأرض أو من ماله في الأرض ثم لورده عنه. صد كان حذر
إستقام النفع حقه وإن اشترى ثمرة وحده سدد انقطع هذا الصلاح حرم القطع بعض حتى
المستحقين بها فإن رخص النفع بالإبقاء فهذا النفع لصاحبه نص في أنه يرد عنه النفع وهو
رخص به وفي استعنى به لا النفع أصح على من يملكه لأن النفع قد رخص به بغيره حقه
والمائع الرجوع في الرضا بالإبقاء لأن رضاء بغيره هو فتح البيع واستأجر زكاة على من اشترى
لأن سدد الصلاح كان في ملكه فادخلها إلى من اشترى رجع النفع على من اشترى وهو

(قوله لأم مال الزكاة) أى فلو خالف وأخرجها من مال الزكاة وتغير استردادها من أحدها
بعض قدر مؤنه ويرجع في مقداره حصة منه وسكر بغيره عن بعضه في بوقته فخصه
من الذهب والنسبة من أنه يعمل بما يحب على ماله ولا يصدقه إلا بحسن في مسدده لمدى ولو أدى
(قوله وهو اشترى خياراً) وفى قول الإمام وأبو إسحق الكلى من مصرف خلاف
الإجماع وضعف ترك شيء من الربط للمالك وأحدث السكوت وأمر الكفى براء النول
لربط بمحلولان على ما لا زكاة فيه إذ الوقائع الفعلية بغير الإجماع وكما هو مصرف النسخ وغيره
في منع بيع هذا في قشره إلى لغيره من غلبه أنه خلاف الإجماع النسخ وكذا الأكثرين
وعليه الأئمة إشارة كذلك لا يطر فيها على ماله في خلاف ما صرح به كلامهم وإن اشترى سحر
ذلك إذا عاهد من قادراً بنية في أمره ماله ولا يملك على شخص تصدق ماله آخر
كذهب أحمد فانه غير التصرف فى الخص والنصيب وإن كان كل هو وعنه على العدة ولا
حسب عليه وكذا يهتبه في إياه أنه حج حروقه (قوله إن سددت له) أى من له
لذلك مدة الخيار (قوله رجع عنه من خلفه) فصله من النسخ في الرضا فهو إذا كان
الخيار له وأحب الزكاة من ثمرة استأجره ويسكن عنه مائة في مالها وضع في مبيع من عيب
وقد وجبت الزكاة في ملك المشتري حيث يستقل بركة فهو أوفد سدد ماله مصور بما يرا قلبه
النائع وهو الأظهر وقد يقال بوجوبه مطلقاً وبقوله النسخ بشرعه الخيار مع عده والنسخ
موطن نفسه على قوله إذا أحدث الزكاة منه (قوله من رخص النسخ بالإبقاء) أى النفع
به ثم رجع ماله وأرد القطع هل يمكن منه وإن كان يملكه في ماله من ماله ولا يملكه
والأقرب الثانى لتعلق حق المستحقين بها عنه فعلى هذا النسخ من غير اشترى.

[illegible]

(قوله ونه كفى حرص واحد) أي لا خوف على كفى حرص واحد (قوله ولو اختلف حرصان الخ) أي ما جازم أحدكم من حرصين ما في أحد من
عدم الأكثر عدم (قوله يد حرص واحد) أي في أن يول وشدة فب داعي من
أهل الولية في أخيه ومن أهل السبقة لأن كل واحد ولد له الكفاية لا ولد له العدة
و خود (قوله الصريح من حرص) أي لا كبر مأذونه من إمام في التخصيص (قوله أو من
يؤوم عدمه) ومنه شر كنه كفى في قوله وقد عرفت عدم الخ (قوله وضمن الركاه الواحدة
على مسر تسهولي) قصته صحة مع وإن ما نزل في مسر في التمهول وهي إنداء من قوله أو من
عومته كفى قد شكله مع مسر في كذا خصص من أن من أدى جماعاً على جازم قد خرج عليه
عمره لا يستند منه إلا في خمسة وجوه الاستكمال أن حال وإن كان مشركاً في إمامة لا يؤدي إلا

(توبوا) ... حرص على
هذا حوار الصراف الخ
إن كان المراد بالحوار
... و قد أصبح لأن الأمر
كذلك قد حرص على
... في وإن كان المراد
... بخرقة عادية
... شرح به الله الترح
... في أنه لا حاجة
... حرص عليه ... صرح به
النهار حج كما يأتي عنه
فعل هذا القائل من يرى
ما ذهب إليه النهار
... (قوله) ... صرح
... من راحة السمود
الركاة الواحدة على
... وكأشهر ... كما
... على الشجر وهم
... في ثمرة حتى
... (قوله) ... أشبه
... أي سألني الذي
والخنفون كما أشار بذلك
أيضا المسئلة الشريشوسه
... ولا يقول وقد علم
... (قوله) ... من
... عن حقيقته
... أي ... سألني
... أمر الركاة على
... سهل

إن سبوت أخره كافي السبوت أو يتجده باب فضع فيه ثمانية وربع راسه ثم خرجها
ضع فيه ثمانية وربعه وهذه العلامة فوق الأولى لأن الحصة أكثر حجم من الذهب ثم خرجها
ثم يبيع فيه بخلاف ما كان الراسه ثوب فأذكر منه ولا شك أنه يكتفي بوضع خلود أولاً
ويؤخذ ثوب فان الأسوي وتبين من هذه وأعطى أن يبيع في هذه قدر الحاجة منهما مع
مرتين في أحدهما إلا أكثر ذهب والأخر فضة وفي الحصة بعكس وهو في كل منهما علامة ثم يبيع
الحلوط فمدقق على وصل إليه فان وقع في الكفة عن الإمام وغيره من الراسه خرج باقي أحد مع
الحلوط بمقدار كل منهما وهو أن يبيع بخلاف وهو ثوب في راسه وربع كما مر ثم خرجه ثم يبيع
فيه من الذهب شيئاً بعد شيء حتى يبيع في الكفة ثم خرجه ثم يبيع منه من الكفة كدلت
حق يرتفع تلك العلامة ويظهر ويرى كل منهما فإن كان الذهب في راسه وثلثه في الكفة بعد
أن نصف لحظت ذهب ووضعه فيه سبعة أسع وراة أهمها تنبأ في حجمه في ثوب
فيكون ربه الذهب سبعة وربعه الفضة أن علامة لأن حصة من ذهب والفضة ثوب يكون
بالفضة كونه إذا كان كذلك ووضعه ثم يبيع في الكفة كل منهما ثم يبيع ربه على
الذهب منه قدر نصف الفضة وهو ما كان مجموع راسه من راسه كما قال في أصناف
عند جوهري ربه سكة الفضة في ثوب يبيع ويضع ثوبه كدلت في الكفة عظمه من
علامتي الخالص فإن كانت لثمة الذهب سواء فضة ذهب ووضعه في الكفة كان ربه وربع علامة
الذهب سبعة راتين ووضعه في الكفة عظمه من ربه ووضعه في الكفة ثوب بعكس والذهب
الزهر إذا تعدد الامتحان وعشر اثنتي عشرة أسع لأن السبوت واحد في راسه من راسه
لاحتياط فإن الركة واجبة على الفور فلا يجوز خرجها مع وجودها مستحق في الكفة ولا بعد
أن جعل السبوت ثوب في معده من شروط الإمكان ولا بعد ذلك في معرفة ذلك سبعة أسع

(قوله إن سبوت أخره) أي أن يخطون ما في كل حصة منهم قدر ما في غيره من ذلك
ثم على مهلة (قوله فيكون ربه ذهب ستة أسع) يبيع ذلك ربه في الكفة عظمه من ربه
أن حجم الواحد من الفضة كحجم واحد ونصف من ذهب فحجم حصة الفضة كحجم قدرها ونصف
قدرها من الذهب فإذا كان لثمة ألفاً وحب أن يكون فيه من الذهب مقدار الفضة ومقدار أصغر
ولا تصور ذلك مع ثوب يكون الخرج إذا كان فيه سبعة أسع وربعه في الكفة ثم يبيع على مهلة
(قوله ووضعه في الكفة) وهذه الفضة كدلت في الكفة عظمه من ربه ووضعه في الكفة
في مسند الذي وثوقه ثم أي من ربه إذا عرجه في الكفة عظمه من ربه ووضعه في الكفة
لكن ما ذكره البصري يؤخذ ضعفه من قول الشارح الآتي ولا بعد ذلك في معرفة ذلك أكثر
غاية ظنه (قوله والطريق الأول) هو قوله أو يتجده راسه فيبيع فيه ثمانية أسع (قوله وحب
لا حيط) أي في ركة الأكر ذهب ولا أكثر فضة ومقدار حجب ووضعه في الكفة أو حجب
فيه من راسه أحده على ركة الأكر من كل منهما ولا بعد ذلك في الكفة عظمه من ربه
ركة فوراً كما شبه الرقي من الإمام ويوضع فيه ثوب لا يبعد أن يجعل السبوت في الكفة
من شروط الإمكان (قوله ولا بعد أن يجعل السبوت الخ) معتمد (قوله ولا بعد أن يجعل السبوت
الأكثر عظمه) أي لثمة ولا في ركة على السبوت كما مر ويبيع ذلك في الكفة عظمه
في راسه وقد علم ربه أسع على ما مر عن البصري

هذا ربه يحتاج إلى تمهيلة
ويعمل من الذهب ربه
واحدة سبعة ولأخرى
رأسه ومن الفضة
كدلت فتعطي المسئلة
خلافه كروه لا تحتاج
فيه إلا في قضعتين ثم
يظهر ما قاله لأرمني
وهو أن يوضع الحظ
في ما في راسه ثم يبيع راسه
الذهب ثم يبيع مكانه
سبعة ذهب وثلاثة
فضة فان راسه مع
الفضة نصف عظمه من
الأكر ذهب وإن م
بها علم أن الأكر
فضة (قوله فإن كان
ذهب أو ما في راسه
والفضة ثوب عظمه
الخ) يبيع منه في الكفة
ثوب ربه يذهب بفضة
حجمها مقدار حجمه
مرة وضعة وسبب أي
النصر يبيع ذهب إلى
بهر من خراج سكر في
كلام ابن هشام أن جوهري
سبعة كوهراً - وثلاثة
أسعاً ومن ثم كان
سبب ذهب وثلاثة أسع
والذهب سبعة أسع
يعمل (قوله كما قال) أي
لأسوي (قوله فضة
ذهب ووضعه في الكفة
في راسه الذهب في
ورب في حجم (قوله ولا بعد الخ) من سعة كلام الرقي

ولا كراهة في كل اس رمية و يدعى ان يفضي الخدم من مثال خبر في رواية ينادي الله عليه وسلم
 قال لرحل وحده لاس حرم جديد - مالى ارى عليك حلية اهل النار فطرحة فقال يا رسول الله من
 نى شئ تجده دون من ورق ولا سماعة مثالا اه والخبر ضعيف للصنف في شرحي المذهب ومسلم
 وقال ابن توري انه مسكر واستمر به الترمذي وان صححه ابن حبان وحسنه ابن حجر فالمعتمد
 صنطه يعرف فراجع في رتبه له كما فساد كذبهم وصرح به حور روى وغيره في حرم عسبه
 كان اسر فاكافود في الحاصل المزمع وعلى نفسه الاصحاح والخبر من فهو محمول على ان
 لا يفسد وعلى ما يعرف بالذو حمة امر يعرف امثال اللاس ويحوز تصديده انقادا ولما قاله
 في حاتم لا يفسد به ولا في العذر بل من غير السجدة من لا يفسد سكمان في الحلي التي
 لا يفسد به ركاه فمما جدد حوام - من اسه بها وكبر دفعه فحب وركاه فحومها
 في الحلي كروه (و) خبر لرحل من السبه (حلية آيات الحرب كاسية) والله فاسمها
 و يرفع و حوده (و يرفع و يرفع) بكسر الليم ما يشدها الوسط والرس والخلف وسكين الحرب لأن
 في ركبها كبر وقد ثبت ان سمعه - صلى الله عليه وسلم كاستمن نفة ولا يه صلى الله عليه وسلم
 دحر و يرفع مكة وعلى سمعه ذهب وسمعة - رواد - روى وحسنه لكن حلية اس العظمى
 وهو اولى حرم لا يفسد - تحرير حمة ركب يذهب

منه و لا يرمى صوت الحرام ولا واحة الاول وسمعة و يدرى في فقهه انه يفتش عما يحرم
 تنجده يحرم بها هل كان لا يفسد على الا حرم حرمه و يفسد لانه روى به خبر احرم ومرة
 آخر ذو في ان ما كان على هنة الا ان حرمه - كان يستعمل في ان لا يفسد ثم لا يفسد كركه
 في كان لا يستعمل معنى بالاس حرمه ولا فلا وحسنه فلا واحة من اه رحمه الله وعسره شيعة
 روى وخرج حرم حرم وهو فقهه حمة - من اسها اسم صاحب و حرم بها ولا يجوز و بحث
 بعضهم حوار (قوله ولا كراهة فيه) انى في اس لكن يحرم اسمها - لا يفسد الى ملاقاته
 الحسن كائن اسه في اناس واسمها بها حرم - من اسها اسمها (قوله و حرم - لا يفسد الح)
 به حرمه ولو كره و خرجت عن عدة امثاله كعشرين من طائفة مثالا (قوله انقادا و -) نى في وفيه
 محتمل ان حرم من قوله لا يفسد فمما جدد حوام - من اسه بها وكبر دفعه فحب وركاه فحومها
 حب فيه ركاه كائى لكن فقهه قوله فمما جدد حوام - من اسه بها وكبر دفعه فحب وركاه فحومها
 واحد حيث حرم به حمة منه مكرهه لا حرم وهو معنى خاصة بها وعسره لا يفسد لانه لا يفسد
 بين الحوار ووجوب الكافة ثم رأيت حرج ذكر في ذلك خلافا طويلا واستوجه السكره (قوله فتح فيها
 الركاه) نى خلاف ما اذا اخذها ليدسها واحد عده و حرمه من عده (قوله اسقطه) يفسد
 الشبح كونه معسره وفي انه روى خبر من يكون معناده فلو اتحد منطقة ثقيلة لم يمكنه بدسها من
 فيه أو حرم لمرأة حب فمما لا يفسد بها حرمه وركاه فحومها (قوله لا يستعمل مباح) قوله ان
 وسمعة سمعة) هي مسمى مقصود من قصة و حرمه بها وكبر دفعه فحب وركاه فحومها
 معسره والحمة فعل على التقى محال مسمى به مع الإحكام حتى لا يركاه بها وإمكان بدسها مع عدم
 ذهب شو - من عسره فارقا فتوى السابق اول الكتاب انه حرام لكن قصة كلام بعضهم حوار انموذها

(قوله روى غير المذهب)
 (م) أى حرم كذا في
 المتن

كما فيه العوى وقوله (فاروحه) أي الزكرك (في مسجد أوتارح) وأوحى بي الله (فحشله) لأن
 الله سبحانه قد جعل ما في ذلك من أودى ولا يحل ذلك من الله تعالى بل
 قهر (على الله) وفي الموحود في الشارح ركار فو من مكة غرب أو مسجد أو من الإمام
 رجا من مال كمال كمال كان الله تعالى أن الله تعالى وردت بذلك كقوله العرى
 حرقا لا أدرى لأنه جعل في مكان من مكة فاشتهر بكون (توفي) ذلك شخص فلا يحسن أن
 ادعاه (أي من مكة) لأنه لا بد من الله تعالى وحده ويزيد الله تعالى من الله تعالى والتشديد في عوى الله تعالى
 هو المعتمد كذا كراد وإن شرط السكوت (أي رفعه) لأن الله تعالى لا يرفع الله تعالى ولا يرفع الله تعالى
 كذا ما يبدعه فقد ورد بالقرآن بينهما إذ يبدعه ثم ظاهرة معلومة له تعالى سبحانه وتعالى من الله تعالى
 لا احتمال أن عبده الله (أو لا) أي وإن لم يبدعه بأن سكت الله تعالى فوجه (أي من مال الله) فورد
 فإن شاء بعضهم سقط حقه وسلك بالباقي مأمرا (وهكذا حتى يبين في المحل) فليس يسكن
 له وإن لم يبدعه لأنه بإحيائها ملك ماعها ولا يدخل في البيع لأنه من الله تعالى ولا يرفع الله تعالى
 حقه بغير ملكه ومنه كذا في الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى
 أو من هو بيده لكن في المجموع عن الأصحاب لو وحد ركازا بدار الإسلام أو العهدة ورف بذلك
 أوجه من الله تعالى وحده من حيث حقيقته من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى
 وإنه يمكن سلفه كالأول وحده يجوز من الله تعالى وحده في ذلك المكان كذا حقه من الله تعالى
 هذا ما فيه من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى
 بإحسان من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى
 المعروفة أقرب منه بعد اليأس من الموحود بعد خيل ما في ذلك من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى
 ملك بثلث المال حتى يكون من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى
 واحده من التصرف عند ولا في الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى
 مواته وبعده وحده من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى
 والأولى في وجوب حقيقته من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى
 (قوله كذا في العوى وقوله) حقه من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى
 (قوله فلن ملك منه) قياس مقدمه ومن وحده في ملكه أنه لا يفي هذا بخلافه من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى
 من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى
 وأعلمهم بذلك وإعلامه بإمام واحد لكن المردد الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى
 سبب الله تعالى الطاعة بالأدنى وانهاية بأن هذا بعض ما وحده فهل يكون ذلك عند في عدم الإجازة
 ويكون في الله تعالى كذا دفعه فحب حقيقته ومراعاة الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى
 مالا أس من ماله وخاف من دفعه لأمين بيت المال أن أمين بيت المال لا يصرفه مضرته فيه
 من ولاه الثاني لا يدرى بذكره ويسمى له أن يمكن دفعه إلى بيت من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى
 كان مسجدا من الله تعالى (قوله وإن عيده) من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى
 فالشرط فيمن قبل المحي أن يبدعه وفي المحي أن لا يبدعه من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى
 قوله فيكون له أي وإن لم يبدعه وإن شاء كما صرح به المأروراه والأدب في رادي
 (قوله سكن في المجموع عن الأصحاب) معتمد (قوله) وذلك في جهات الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى
 وله أو العهد ومنه فملك الله تعالى (قوله ووجه ذلك) أي وجهه فوجه ذلك إن هذا الله تعالى

(قوله ووجه ذلك) أي وجهه فوجه ذلك إن هذا الله تعالى
 في السنين الماضية أي
 ربيع الفشر كما هو ظاهر
 (قوله ووجه ذلك) أي وجهه فوجه ذلك إن هذا الله تعالى
 الموحود أي للمالك وقوله
 من الموحود أي له معاني
 من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى
 وقوله بعد المعرفه من الله تعالى
 الموحود الأول وهذا
 يظهر تقرير ما بعده
 فكانه قال المالك
 بعد اليأس من وجوده
 عند تمام معرفته أقرب
 من وجوده بعد اليأس
 من حيث لا يتصور معرفته
 وعلم أن ما ذكره المأروراه
 هنا إلى آخر السواد
 قرره الشهاب حجج في
 رده لا يستشكل السهام
 سم عليه من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى
 من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى من الله تعالى
 في حقيقته على المسج (قوله)
 حتى يسهل عمره لواحد
 له المالك بدل لواحد
 أو المراد واجده بالثقة
 وهو المحي المذكور

(قوله ثمة لبي - كره

في حلال من (١) كره

هو عيب من قول لبي

في الحول معان حاصل

الذي قتره وإلا لعد

المعنى بالكلية كما لا يخفى

وحينئذ يفسر قول لبي

ويضم لامتناع له فلا يبر

الصم فيما يكون مع أن

معدنه قوله في خو

الذي أخرجه التشار

عن موضوعه وخبر

نه عن إسناده المت

الذي رآه شارح من

هذا المص وعبارة التبعة

مع المان وبصم ربح

خص به الحول ومع

آخره في نفس العرس

كاسمن وأخبره كارس

السوق إلى الأصيل في

الحول الخ (قوله ولو ما

العرص بدون قيمته)

أي بعد تمام الحول كما

هو ظاهر (قوله أو شري

نه) أي بالذكور وهو

الثنية (قوله كمنس

أوتاح) أشار بهندا

التمثيل إلى أن الكلام في

نحو لاركة في عينه - أما

ما كتب البركة في عيه

فيما

(١) (قوله أثناء الذي

ذكره في حلال التي)

ليس موجود

الشرح التي بأيدينا

مصححه

(قوله من حلال من) (١) (قوله أثناء الذي

ذكره في حلال التي)

ليس موجود

الشرح التي بأيدينا

مصححه

(١) (قوله أثناء الذي

ذكره في حلال التي)

ليس موجود

الشرح التي بأيدينا

مصححه

(١) (قوله أثناء الذي

ذكره في حلال التي)

ليس موجود

الشرح التي بأيدينا

مصححه

(١) (قوله أثناء الذي

ذكره في حلال التي)

ليس موجود

الشرح التي بأيدينا

مصححه

(١) (قوله أثناء الذي

ذكره في حلال التي)

ليس موجود

الشرح التي بأيدينا

مصححه

(١) (قوله أثناء الذي

ذكره في حلال التي)

ليس موجود

الشرح التي بأيدينا

مصححه

(١) (قوله أثناء الذي

ذكره في حلال التي)

ليس موجود

الشرح التي بأيدينا

مصححه

أى صحت في سنة أحول وما مضى من السوم في بقية الحول الأول غير معتبر والى سنة حول
التجارة وتعب كاد العين تمام حوله من أشهر وأكمل حول هذه (وهو اعتد بالنظر من
الأملاك التي خرج) وهو روطه (بالصهور) وهو الأصح في التسمية كما سبق في سنة (يعني لسان)
عند تمام الحول (ركاه الجميع) ربحا ورأس مال لأن الجميع منك (من أخرجها) من
مال آخر فذلك ظاهر (أو من) عين (من النظر من حسب من ربح في الأصح) ولا يحسن
إخراجها كاسترداد المالك جردا من مال آخر فربما يسهل أن يكون المراد من جرد بدل
والسالك وقت حوله عند التجارة وحدهم والله في تحسب من رأس مال لأن وجوب على من
به من ربح أو فربما كاد (أي من السوم) (بالصهور) عند ركاه رأس مال وحصة من
ربح (لأنه ملكه) (والمذهب) على قولنا (بالصهور) (تدبر العامل ركاة حصته) من الربح
لأنه يمكن من السوم به من التسمية وشبه الدين الحال على ماله وعلى هذا فتدبر حول
حصته من وقت الصهور ولا خلاف فيه إخراجها من التسمية لأن ذلك هو من مال الله
ولذلك لا يرمه لأنه غير ممكن من كان التصرف فيه وهو من السوم من إخراج ركاه
من كان بعد وجوبه أو ما من من فيه صحت من بعض ركاة القيمة وهي لا تسب ما يبيع وهو
أعني عند التجارة أو غيره فكيف كان بعد وجوب ركاه فربما ذهبه فطرحه من ركاه
التجارة كان البيع من بعض العين وكذا وجوبه من وجوبه من وجوبه لأن ما به
من ماله من ماله فربما كان به وجوبه فربما كان به وجوبه من ذلك في ذلك السوم
و صحيح في الثاني ربحا بالقيمة

(باب ركاه المطر)

انظر كسر الله أمم مولد لا عري ولا معرب بل اصطلاح لغة فيكون حقيقته شعبة على
المطر كانه لا ماء

(قوله أي صحت في سنة الحول) ذوي في سنة الحول الموعود جمع في سائر الأحوال وما
مضى من سنة (قوله فذلك هو) أي ولا ربح عني على العامل (قوله وإن كان) فربما
بالصهور) صحت (قوله من إخراج ركاه) أي بعد حوله الحول كما هو المراد من قوله إخراج
ركاه (قوله وهي لا تسب ما يبيع) أي فيطرح البيع بها (قوله ويعد عند التجارة) أي
بعد حوله الحول (قوله فينبط في سنة الحول) ربحا من قوله ويعد عند التجارة
ويعد أن يقال القياس أنه ينفذ الأصح في كل بعد لأنه وإن سئل (أي في سنة حول المطر)
لكنه يرى ما يفتقده هو من ماله حيث كان مؤمرا به (قوله ويصح في الثاني) أي وعني
حتى استحدثت من قبل فيه التصرف ومع ذلك لا ينفع بعض ذلك لأنه لا يوجب الإخراج
من دفع بعد ذلك الواجب للمستحدثين من غير مال التجارة تصرف في ماله ولا في ماله التعميم
في بقية حول المطر

(باب ركاه المطر)

(قوله ركاه المطر) أي من ما يتعلق بركاه المطر (قوله أمم مولد) أي عني به مؤمرا (قوله لا عري)
عري هو الذي سكت به عرب في وضعه وضع لهم ولا معرب هو الذي عري بمعناه
العرب في معناه الأصلي بتغير ما (قوله وكون) أي كونه (قوله حقيقته شعبة) أي في تقدير

(قوله أي صحت في سنة)

(حول) مأمن

(باب ركاه المطر)

(قوله انظر كسر الله)

(الح) كان يدعى أن عهد

لهذا شيء من أجل علمه

كل قول عقب قول

المذهب ركاه المطر

والسالك وقت حوله عند التجارة

بكسر الفاء الح (قوله مولد)

لا عري ولا معرب) عني

أن وضعه على هذه

الحقيقة مولد من حوله

أشرف بدليل قوله فيكون

حقيقته شعبة ولا يفتقده

هو اللفظ الذي ولده

نفس عني احتراؤه ولم

يعرفه العرب وظاهر أن

انظر كسر الله قال

الله تعالى - فطرة الله التي

فطر الناس عليها -

وكان لمحمد بن عيسى قوة تعزى عنده الله التي فطر الناس عليها - ومعنى ثم وحيث على
 حقيقته تركه نفس أي يظهر قلب وحمية لعينها وتدل بالخرج وقول ابن ارفعة بن ربيعة بن ربيعة بن
 للخرج مردود - لاصل فيه غير الإجماع خبر السجدة عن ابن عمر « فريضة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ركعة انظر من رخصت على من شاء من ترك أو صاع من شعير على كل
 حرة أو عند ذكر أو نسي من سهل » وعن أبي سعيد حتى لله عساه « كما يخرج ركعة
 انظر إن كان قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من صاع أو صاع من ترك أو صاع من ترك
 أو صاع من أفض فلا يزال حتى حركه كما كتب أخرجه حديث « ولا في حكاية الإجماع قول
 ابن عباس بعدة وجوبها لأنه شرط صريح كما في روضة كن صريح كلام من عند الرب أن فيها
 خلافا لعمر ابن الخطاب وحدث عنه أنه قال « لا بد في الإجماع أو لا الإجماع بوضع
 في غيره غير واحد ما عليه الأكثر » يؤيد قول ابن كعب لا كبر حادثة ولا ظهور ثم وحسب
 كرمين في السنة السابعة من الهجرة وكعب بن خراش ركعة انظر لشهر رمضان كما حده
 السهو لقدره خبر عثمان الصوفي كما خبر السجود تدل الله (حب) كاد ينظر (قول له)
 العبد في (أشهر) (إجماع) إلى البشر في الخبر من السبعين والامم يهتد بهما عن المأمور
 والزم فيه فكانت عند تمام صومعه ولا بد من إدراك جزء من رمضان مع الجزء المذكور
 كما عساه قوة مخرج في آخره وقوله في عساه به جعل الشهر من أول رمضان

(قوله كما يفيد قوله)
 يخرج الخ وقوله فيما بعد
 له تعجيل الفطرة الخ)
 في إعادته ههنا ما ذكره
 انظر ماهر

مخرج والأب في صريح أن قول من كان حصة عزمه أو صلاحيته لأن إحقاقه امر عليه بعد
 لأصوب من تعبد التسمية به من كاد النزاع أما ما اصطلاح عليه الفقهاء واستعملوا في سمي
 بدلت أن سمي حصة عزمه أو صلاحيته ثم أتت سم تلي شرح البيهقي قال ما عساه قوة حصة
 شرعية كانت كل واحد من قول من يكون حصة عزمه ثم في ذلك المدة ما كان موضع الشارع
 فب هذه النسبة قوله وهي محجة فانار حصة عزمه من عهد النبي صلى الله عليه وسلم والاسية قد
 نفى لاسية في محله وإن كان سائر من نسبه في غيره باعتبار الاصطلاح لأصوب في هي ما كان
 وضع الشارع من سم (قوله وعلم بحصة) يذهب هذا الصنيع انتهى أن عند الضرر هو
 أثره في حصة أو غير مخرج مؤيد ومذهب حرا لا اختلاف بينهما حادثة ومدة في السجدة على
 الحصة ليس من اختلافها كما هو مذهب فقهاء مولد سمي للمعنى الذي (قوله ومدة) غنيت به
 (قوله وتدل بالخرج) أي حال الفطرة ما كسر لما أخرجه شيخنا (قوله صاعا من ترك أو صاعا
 من شعير) إن ينظر عنهما كونهما من الأهل كما موجود في ذلك ومثله يذهب في عساه
 (قوله إن كان) أي وقت كان الخ (قوله صاعا من شعير) أي ترك (قوله في السنة السابعة من الهجرة)
 م سأل في أي يوم من الشهر وعنده مذهب « فيه وعمر ص ركعة انظر من الصاع يومين (قوله)
 كبر رمضان صوم) وجه السنة وإن كان عساه وجه ورد في مذهب (قوله كما خبر السجود من
 الصلاة) ويؤيده الخبر الصحيح «إنها طهارة للصائم من اللغو والرفث» والخبر العريض «شهر رمضان
 معص من السماء» وأرض لا يقع إلا ترك ركعة انظر « ه حج (قوله كما عساه وقوله يخرج الخ) وجه
 الدلالة منه أن في الخبر به يشعر أن لرمضان في وجوبها دخلا فهو سب أول ولا بد من إخراج
 فيه لاختصار سب وجوبها حينئذ في قول شوان وكسب عساه سم على حج فونه وقوله فيما بعد الخ
 قد يقال هذا لا يدل على أن السب الأول آخر الأول الآخر من رمضان من ينسحب به رمضان إن لو كان
 خبر الآخر كان قد بدأ أول رمضان فقد بدأ على السبيل وهو تسع وسب من ثم لوجه كاهو وصح

اعتمد وجوب الدور به معناه عراقي يعني حتى الآدمي وفارق ركاعه لهما وإن أخرج عن
 ليكن يكون أدرك في المجموع عن شهر كالأهم من هذه مؤقفة زمن محدود كالتباعد (ولا
 صورة على كافر) أصلي لقوله صلى الله عليه وسلم من أسلم من إجماع أهل بيته وممن من
 أهلها ومرد به عنه مناسسته بها في الدنيا ولا فهو معارف غلب في الآخر أما فتنة البرد ومن
 عليه مؤقفة فمؤقفة على عودته إلى الإسلام وكذا العبد البرد (الأي عنه) أي رفته أسير وهو
 مستولمة (أو فريسة أسير) فتحب عنه عنهم (في الأصح) كمنعهم وهكذا كل مسير بره الكافر
 مؤقفة كوجه التسمية إذا أسلم ثم غلب الشمس وهو محظف ووجدت بقية هذه السجدة
 كما هو الأصح والثاني لا يجب على الكافر لأنه ليس من أهلها وخارج من على أهلها حتى
 يؤدي عنه ثم محظف المؤدى أو حتى يخرج منه والأصح دخول وإن كان يؤدي عنه غير
 مكاف حاله معصن متأخرين ولا يفرج في ذلك عنه بوجه الحظف له إذ ذلك عدم مستور
 له وجوبها شرط من وجوبه كما في المجموع وهو المعتمد لأهل البيت والبرد على الثاني
 جمع متأخرين محظف أنه وإن كان معصن عنه غير إن محظف أجزأه وسقطت عن التحمل
 يأتي أن غرة يومه أو أسير وجهه برمه فسرهما وله كان كصغير مسير عنه محظف
 برده وعدمه وخواتم محظفون أنه لا يستمر ما فودعه أنه لا بد من كونه محظف
 عنه كما نرى وعلى الأول قال لا بد من أن لا يحمل عنه سوى والكافر لا يصح منه السه
 ومعلوم أن أهل بيته العادة بدل من قول المجموع إذ كافي إخراج وجهه لأنه مكاف لإخراج
 ما هو وجوبه وهو أسير على غير سواء قبل غروب الشمس وجبت بقتلهم لأنهم محبوسات
 بيته ولا يرميه القدره كما ظهر لأن أسير إن تتبع الثقة بسبب الزوجية أي وصورة المسئلة
 أن يسمن قبل غروب الشمس لبيته بعد أن أسلم بعد الغروب فلا يفسد وهذا ظاهر حتى هذا
 والأوجه في أصل المسئلة

(قوله لما يأتي أن الحرة
 الخ) تغليب لكونها
 كالحالة (قوله عما علوا
 به) الأنسب عما احتجوا
 به وقوله أنه لا يستمر
 ما فودعه لا يرتأفاه
 وقوله أنه لا يستمر
 الأول الخ) نظر فيه
 الشواهد حتى في خمسة من
 إجماعه هو عمل الخ
 ثم يجب عن أصله احتج
 به من قال إنها من باب
 التبريد وأنه إنما أخرج
 إخراج التحمل عنه فيما
 ذكر بطرا الكوفاهده
 له (قوله ومعلوم أن الثاني
 عنه بية العادة أي وهذه
 بية غير (قوله ولا يرميه
 القدره في بيته) كأن
 هذه الاستظهار بغيره قد
 هو بانه ومن له يسه
 على ذلك بدليل قوله الآتي
 والأوجه الخ

وقوله اعتمد وجوب الدور به مثله (أي أخرج عن أدركه ولا يفسره على كافر) أي وهو حالف
 وأخرجها حينئذ هل يعاقب عليها في الآخره لأنه محظف من خروج وكان معصك من صحة إخراج
 أن يأتي ككافة الإسلام ثم لا يسه بطر والاقرب الأول لمعه المذكورة وعن شمس عن حج في
 شرح الأر بعين الثاني وفيه وقفة (قوله أصلي) أي وهو أسير ثم أراد إخراجها عنه متى له في الكفر
 فقياس ما قدمه الشارح من عدم صحة قصائه ما فيه من الصلاة في زمن الكفر عنه صحة
 أدنه هذا يقع ما أداه فرضا ولا غلا وقد يدل مع خروج وتبريق منه وبين التبريد أن الكافر
 بس من أهل الصلاة لا فرضها ولا تغلبه في يسبح ما بعد بعد الإسلام عنه فده في من الكفر
 بخلاف الصدقة فإنه من أهلها فيمن الكفر في محظف إذ بعد صدقة الخروج منه فده أدى ركاه
 بعد الإسلام بما يختص بها وهو وفوعه فرضا ووقفت بطون لأنه كان من أهلها قبل الإسلام في
 الحلة (قوله على عودته إلى الإسلام) أي وبكرته الإخراج في هذه الحلة كما في أول الباب الثاني
 (قوله وكذا العبد البرد) بقى ما لو ردت لأصل أو لفرع ويسعى أن تأتي فيه ما قبل في أسير (قوله
 وإن جرى على الثاني الخ) هو فريسة لا يصر في أسير (قوله وظاهر موجوبها) معصم أي وجوب النية
 على الكافر وهي للتمسك لا للتقرب

قال رب الفطرة السبعة سبع فيها حب مساع في حب ولو عند خدمه ومساك وإن ساء ساء
لأنها بالحب والحب ومن الأصح لا أن السكندرية بدل خلاف الفسرة (ومن ربها فطرته
ربها فطرة من ربها ستة) بروحة أوميت أو فراه أي إذا كانوا مستحقين ووجدوا مؤثري عنهم
كما مر في الخبر مسلم « من على لم يدر في عمله ولا في صفة إلا صدقة الفطر في الرقيق » والساق
« اتقوا الله في كل ما فعلت وادخل في عمارته ما وجدتم روحه إلى عمله عادة أمها فأحببه
وأفهم عسها فانه قد عساه فطرها كدفنها خلاف لأحسنة مؤجرة لخدمها كما لا تك عساه
مقتها ، وكذا إلى خبره بخدمته فطرته بدمه في معنى المؤجرة كما مر في المجموع وروى
الرقيق في العتق من عسها وهو القس وهو خدمه مؤثري وأوجه من ذل على ما إذا كان
له مقدار من العتق لا عتقه والساق على ما مر لم يكن له مقدار وكل كسها كالأمة

أورد أنه سبع بدمه فكذلك يراه وأنه ما يسكنه معنى أنه كان مؤثري خلاف ما مر مع لكنه
خلاف الصهر وعن معهود آخر يمكن توجيهه بأن كذا النظر في وحت على من العتق كانت
كالأرض والحق عليه عساه بدمه فكذلك السحق « ما موقوف على السيد عن منه وثمنه عشر
البرهون فلا يباع فيه البرهون إلا بعد كانه لأنه ليس يملك أنه كان مؤثري قبل العتق (فونه
قال (مست النقرة باسمه سبع) أي أن يمكن من جراحها ولا تفعل (فونه أوميت أو فراه)
وهل ثبت المخرج عساه أولا فانه بطر ودفن الذي قد جمع كما مر في الأحسنة من أن يورث
لأحسنة المذبحي وسقط عليه العتق عن أهل السيد (فونه كأحسنة) إلا كانت للسيد وهي
معنى أو عن أحسنة أمها أو امرأة أحسنة الخ وعلى هذا ففونه الذي وكذا التي تحسب الخ ساق
هذه برأيه وفي نسخة ثمة لأحسنة وعساه فغيبه بالأحسنة ستة لأمة ، وأورد أن السيد
« كالزوج وعكس توجيهه بدمه أن يورث لأحسنة من أي شيء من منه بدمه وعكس تحسب
« عساه من ثمة البروجة و« ذل الزوج (فونه مؤجره لخدمه) أي و« بإجارة فاسده ومن
هذه ما ذكره ووقعه في مصر وقراها من استخرج من أرى جوابه ثلاثين معين فانه لأفطرة له
الكونه مؤثرا بإجارة بما صححه وبما فاسده خلاف ما وجدته ، انتهى أو الكسوة فصح
فطرته كخدمه البروجة ثم قال مره أخرى وخمس أن يفرق بأن خادم الزوجة استخدام واحد
كالزوجة خلاف من يعاقب « وح مشا فانه لا يحس استخدام وهو ممكن من أن خدمه عساه
ولا يبعده خروج إلى استخدام وإن فرض استخدام بلا إخراج كان كالنزع بالسقة فلا فطره عليه
فخرج « قال حج وهل الحرة العية الخادمة بالزوجة من سفحار برمها « على ما مره به
في المجموع ومنه التمولي وغيره أنه لا يبرمها فطرته خلاف ما مر في كسوى فطره عساه مع أن
عساه على زوج محدود منها عسارا بها أولا لأنها بدمه للزوجة وهي لا يبرمها فطره عساه وإن كانت
عمية والزوج معسر كل محتمل « والى أقرب إلى كالأمة في القس أن لها حكمها إلا في مسائل
ستشبهها ليست هذه منها وكسب عليه سم فونه العية عساه ساقى التردد اه (فونه لأنها
في معنى مؤجرة) أي فلا فطرة له كمن مؤجره لأفطرة له (فونه والأوجه من ذل) أي
وهو عدم الوجوب لمعهود من فونه وكذا التي تحسب الخ ونحوه في عوفونه وقال رافعي في الفتاوى
حب فطره الخ

(فونه وأتق عساه) أي
على لأمة (فونه خلاف
الأحسنة الخ) بين للمعهود
المذكور في قوله لأحسنة
وكان الأسب أن يقول
أما لأحسنة الخ والحاصل
أنه أراد أن من ما أحمله
تولا في قوله لأحسنة
فكانه قال لأحسنة فبيها
عسها من من هذا
« فحصل قوله خلاف الخ
وإن كان في نسخة فلاقة
وكان الأولى حذف هذا
الإجمال ثم سول وخارج
« أم الأحسنة ثم سول
ما عساه وانعاده بالروض
وشرحه ووقع في السقة
التي كتب عليها النسخ
كأحسنة من لأحسنة
فرب عساه في حاشية
وأصح على نسخة أخرى
عساه الأخنية وكل ذلك
خلاف من الروض لدى
ما عساه عمارته كما قدمه

ومثلي عند ملامتي الأرائس وانفذه إذ شرد عمو مع العاص وشبه عسفه فان فطرية على
سند خامس لا يحس عنه سته كبرو حة السرة فلا يحس عنه فطرية إلا مكاتب كونه فاسده
كما مر وإذا اروحة الى حين سها وهي رويحها تحب عنه فطرية دون حقه وليس لاروحة
مناسه رويحها ، حراج فطرية كما في الدموع فان كان عا فيها الاقراص عسفه سفي دون
فطرية سحرها ، ساع له ته دون الشرط ولأن روح هو الحاصب ، حراجها ، فته في البحر ،
وكذا الحكم في الذب العبد (سكن لا يرمه من فطره العبد) أي الرقيق (والارب والاروحة
السكر) وإن وجب سته بحر لمار من لمعس (ولا العبد فطره وحده) حره كات
نومه وإن وحدت سها في كسفه وجوده عا أهل فطره سته مكاف حقه عن حيدر ،
وحره عا عن بعض فيجب عنه فطره أذا ، فطره ورعته وروحه على مامر رولا لاس فطره
روحة سته (ومسئولته وإن وجب سته عا الولاء لأن السمة لا يرمه لأن مع سته
سعه في الولاء خلاف الفطره ولأن عسفه الفطره لا يمكن الروحة من السج عا ف السمة (وق
لاس وحده) أنه يرمه فطره رويحة سته وسعي أذا من يجب فيها البقرة دون الفطرة
كس من لاس والس المموج للسجد وموقوف ووعلى معين فلا يحس فطرية سته وإن وجبت
مؤتمهم ، ولو اشترى رقيقا فمرت عليه شمس ليلة الدثار وها في خيار الخاس أو الشرط فطرية
على من له الملك أن يكون الخمار لأحدهما وإن لم له ملك وإن لم ياتوهب للملك من كان
الخمار لهما .

(قوله ومثلي) أي مثل
لأخيه يعني التي
مقرر لاتعتداه والثنية
إعماهي في كون الفطرة
لا تسع النفقة لأعير
(قوله وعنه عليه)
أي على العامل .

(قوله فلا يحس عنه سته) أي روح فطره الواحة عا سها ، كما في قوله (قوله وإلا الروحة
الى حين سها) سته ورس كات سته ورس وجوب و سامل وحده حينئذ ومن الحيولة
الحسن وسهوه ووكان حسها ستم (قوله ، حراج سها) قال سم على منهج بعد ستر
مذكر وسمه في مكسبه سها إن كات حواله فالحسن لاسب ورس كات ضاها فالصمون سها
لا سها ، وقال الأسوي إن أرا مع سته سته فطره أو ليع لاس قسم ، وإن أرا
انطاعة نأصل لدمع عسفه لاس مع ومع لأن أرا سته ستر ستر أو سها من مكر سها ،
قول ليس الكلام في ذلك ولا يحس سها هه ووقيل أن سها سته ربع صومها إن سها
معلى حتى حراج الركاه سعه وفي الإحاف لاس حجر في ركاه النظر في أن صوم رمضان لا يقع
إلى الله إلا ركاه النظر سها والظاهر أن لك كسبه عن عسفه ستر فأنه عسفه إذ لم يحرج
ركاه الدثار لسكن عا ستر سها بوايه العظم على إحراجها عسفه سته ستر عسفه الحاصب
سها من عسفه حينئذ لاسم له جميع ما رس على صوم رمضان من الثواب وشبهه إلا حراج ركاه
الفطر وينتد النظر في بوقت الثواب على إحراجها كاه عسفه وصهر أحدث السوءف ، سم حكمة
البوقت على إحراجها أنها طهره للصلائم فلا سم سته وناهيه لذلك اسوب لأعصم إلا حراجها
ووجوبها عن الصبر وجوده عا هو بطرس السع على أنه لا عسفه أن فيه طهره له سها (قوله
ولأن الروح هو الحاصب بحراجها) أي وصريقه أن يوكل من يدفع عنه سته ، أو يدفعها
للقاصي لأن له نقل الركاه فان لم يتمكن من ذلك بقيت في ذمته الى الحصور ويعذر في التأخير
(قوله لاجل امر من المسلمين) أي لقوله فيه من المسلمين (قوله وريقه) أي كاملة كما تقدم
عن الر يادى نقلا عن الرمي (قوله ومسئولته) أي الأب

يصح خبره وثبت حياته بعد ذلك وبعد سنده وجب الإخراج وإن لم يعد إلى سنده فعلى
 الخلاف في الصلح. أما لو انتهت عينه إلى ما ذكر لم يجب الفطرة حرما كما صرح به الرازي في
 النص وما استشكل به بعد من أن الأصح في حسن الفطرة اعتبار بلد العبد فإذا لم يعرف
 موضعه فكيف يخرج من حسن سنده. بل هذه الصورة مستثناة من القاعدة للضرورة أو
 يخرج من ثبوت آخر هذه عدم وصوله إليها وهي مستثناة أو يدفع فطرته للقاضي الذي له
 ولاية ذلك ليجب لأن له في ذلك كاد وهي مستثناة عنها وفيها لا يحسن اختلاف أحسن
 لأقرب نعم إن صح نقضه في الخارج من الواجب في عينه لأنه على الأقواب (والأصح أن من
 أسر) بعض صانع وهو ليرد أو حد (أمره) أي جراحته مخالفة على الواجب صدر بالإمكان
 والثاني صواب صدر على الواجب (و) الأصح (نه) ووجد بعض ضعيفين (وحوال) (نفسه)
 خبر «أما» فثبت فصدق عده من فصل ثلثه وأمره من فصل ثلثه فثبت قرأته «والمعنى
 بعده روحه وإنما» خبر (مروحة) ما كذا قسم لأنها معوضة لاستطاعتها إرمين (ثم
 ولده الصغر) لأنه أخبر عن أبي وحسنه ثمة بعض (إجماع) (ثم لا) وبين علا ولو من قبل
 الأثم ليرفعه (مأله) كذا في مكس النسخة لأنها بخلافه ولا يجوز أن الفطرة فطرة وشرف
 (قوله أما) ثبت سنده في مدارك (في في قوله في سنده حكمها بموته) (قوله كما صرح به
 الرازي) فسندته لا تحتاج مع ذلك إلى الحكم بموته وقال الزبدي وهل يخرج إلى حكم حكم
 بموته أو كافي مضمون أنه كوفي في الفرائض الذي جزم به حجج أن مضمون السند كاف وبخلافه
 شيخ رضى قد لا بد من حكم بموته في موير الحكم نظر إذ لا بد من تقسيم دعوى ويمكن
 صورها ما لو ادعى عليه بعض سنده في فطرة عبده فادعى موته وألغى السند في الحكم
 انتهى بموته دفع ثمانية من السيد (قوله فكيف يخرج) أي السيد (قوله نعم إن دفع
 في نصي الفطر الخ) وصورة ذلك أن العبد سنده تحق حروجه عن عده وذمه القاضي فان تحقق
 حروجه من محل ولا يثبت له الإمام من خدي حروجه عن محل ولاية الإمام أيضا بأن تعدد
 معلوم وذمه سنده في كل قصر إلا أمر فعليه فله الذي يظهر أنه يتعين الاستثناء للضرورة حيث
 أما إذا لم يقطع خبره فخرج منه في حدودها مع ذلك يظهر الفرق بين مقتضى الخبر وعده
 حارفا من رعم عده الفرق أنه حجج وقول حجج في بده أي العبد (قوله قتم وحوال نفسه) فهو
 واحد بعض الضعيف وخالف الترتيب فان للتحقق علم الاستعداد مع الاتم ويتبع الاستعداد وإن لم
 سره ولا عبرة إلى من ليعاد النص من قوله مر أمه على حجج وقول حجج وخالف
 الرازي ويعبر ذلك منه فيقول قوله في ذلك. وبقي ما لو وجد كل الصيغ من تحت الميراث أم لا
 فيه غير والأقرب سنده الوحي كذا فيه نعم على حجج عن السارح استدرا كما على حجج (قوله
 م روحته) الصغر أنه لو كان أرواح مؤمرا فخرجت عن سنده بعد إيداعه لأرجوع لها لأنها
 مبرعة فبأنه وأنها على أرواح كالموت على الصحيح والمخير في أي أمر دونها عليه لا
 يرجع عليه فبأنه

فخرج حدد أروحة حيث وحت فصرح بكون في أي مرة يعني أن يكون بعد أروحة
 وحصل سنده من عدها حتى ولده الصغر وما بعده لأنها وحت سنده أروحية الله مئة على سنده
 من عدها وفي ذلك لم أمه على مبيع (قوله لأنه أخبر عن أبي) أي لا وما بعده.

ولأن أوى هما قانه مفسوب إليه ويشرف بشرفه ولأن تركه منه بدنة وهي لأرجل أكد
 بخلاف التهمة قال في المجموع ومراهم بأنها كادته أصل التبريد لا كقسه وتجلل الأسوى
 الفرق بالولد الصغير قانه يقدم على الأوبى هو ثم يشرف منه قبل على عشرين حاجة في
 الباقى ورده الوالد رحمه الله تعالى ثم يتم وجه الظاهر عليها لأنه كعص وانه وبه
 متبعة عندهما وتكون الحوب أن يش الظاهر ثم يظهر وجهه عند اتحاد الحس كالأصالة
 وحديثه فلا رد ماد كره (ثم) ولده (الكسر) لى لا كسب له وهو من ومحوون فان لم يكن
 كذلك لم يجب بقتله كما سيأتى في بانه ثم الرقيق لأن الحر أشهر منه وبما فيه لا مة بخلاف ذلك
 ويسمى كما أفاده الشيخ من بعد ما منه ثم يرد ثم يرد ثم يرد ثم يرد ثم يرد ثم يرد ثم يرد
 في درجة كاسين وروى جليل غير لاس ونهها في الوحوب وبن عبد الله منهم من كان فيهم
 الأصل فيها التظهير وهو مفسوب فيه لى انفس أخرج إليه وإليه يورع فهو أصله
 عن الواحد في حق كل منهما بالاصور و قد يرد ما يرد عند إلا بعض الوحد (وهي) أى قطرة
 الواحد (صاع) لخبر من عمر لاس (وهو) بانه درهم وبلانة واسبون) درهم (والت) درهم ولده أربعة
 أم اربعة رطل ودرهم بعدد رطل رطل مثله لاسون درهم (وت) الأصح منه وحملة وتكون
 درهم وخمسة تسع درهم لاسون في كاد الساب) من كون الرطل مائة وثمانية وعشرين درهم و
 تسع درهم (والله) كادى ركة الساب وإصاحه والأصل في ذلك السك والى قدره بالبر
 ستهارا على أن التقدير بالبر يختلف باختلاف حبوب كاديه وحسن والعبرة في الكسر
 بالصاع النوى وعياره موحود وهو قدس بالاكس لصرى .

(قوله أنه كعص ولده) يمكن رد عليه بأخبار الوالد الكسر عن الأوبى مع أنه نفسه (قوله
 ثم الرقيق) أى ثم بعد الولد قتم الرقيق اه سم على مهبج .
 فرع — قال لعبدك أنت حر مع آخر حظه من رطل قول عبد على العبد قطارته بشرطه .
 لاسد الوحوب لأن الحرية حاصلة مع آخر حظه كالجزء لأوبى من شول . فقد عرفت الحار به مع
 سب الوحوب اه سم على مهبج سكن حتى السكاد في صور ما كاد وقت الوحوب ما خرج
 قانه قبل وقت الوحوب رقيق ووقت سود بعض لاسك له وما تبع من لاسك أوأهنة أو حوبه بعد
 الوحوب لا يوجب عنه الإخراج فيما قبل وتكون صورته بموعد موطنه مقارن عروب الشمس
 وقمع العقب وملك ما يصرفه في الركا مفسوب بين فيسدر سبع لاسك على آخره أو سبهما معا على
 عروب الشمس (قوله كادى) هن متبهما أبو الال وأبو لاسونهما في الدرجة أو سبهما
 أو الأب لتقدم به على لاس فيه بصر وقصبة بإضافه الأوبى فخرج (قوله لا بعض واحد) أى
 قانه بخرجه عن نفسه مثلاً وإليه يرد الوحد بصر ودرهم لاسك لاسك لاسك لاسك لاسك لاسك
 واحد عند اسواء اثنين في درجة (قوله وثم درهم) لأوبى من درهم ثلث غير يعرب
 لى (قوله والأصل في ذلك الكسر) هو ككدهت وسكده لا يأتى في مثل الحس بر اه سم
 على مهبج أقول أى ففسد ذلك ثم يأتى به الحسن حاد (قوله على أن التقدير
 بالبر) عند من على حبوب وبن سطر وحاصل الاستظهار لا يأتى مع اختلاف
 الحبوب حبة وثقل وعدم اختلاف نحوه السك في التقدير ومن كاد عنه سم على شرح
 السجة على مثل هذه العبرة وقوله استظهر الخ أى استهرا مع أنه قدوب حبوب مثلاً وحبة

لأن رب الدين متعين بخلاف ما سيجي تركاؤه الناصي (كتحسين ذن) كما هو من بعد الله
دين ، فان لم يأتى لم يحضره حزما لأنها عادة تقتصر على فلا يستطعم عمل كلف به بدون إيدنه
(بخلاف الكبير) فإنه لا بد من إيدنه بعد استئذنه من الله . وقد دى اعموم عن الموردي
واسموى وأقوى بالرسد فإنه أن الله كالمعبر ، وهو كذلك . وب ورع فيه ولحسب مثله
أيضا (وبه اشرك موسى وموسى) مخصصة فلا (فى عهد) أى رقيق والمعبر يحتاج إلى خدمة
(لم لموسى نصف صاع) إذ هو مكلف بها وبخيه حيث لا يملكه سبها ولا خضعها على لموسى
إن وقع من وجوب فى بونه أحد من مؤثر بونه المعبر قد شئ ، عنه كالمعبر المعبر
(وبه أسير) أى الشركاء فى الرقيق (وحسب واحد) لأخلاف قول الله أن كان سلا
مخفى القلوب (أخرج كل واحد نصف صاع من راحة) أى من قوت يديه (فى الأصح) كذا كره
الرقيق فى السراح (والله أعلم) لا يملك إلا أحرار هكذا أخرج كل واحد جميع واجبه من حسن
واحد كالأمة يحرم على غيره خدمة من شئ الله تعالى له . ساء وصام البذل
عند ذلك فإنه حرمهم . وما ذكره نصف راحة الله على محبوب على ما يراه من شؤنا على
العبد وهو فى بونه سبها فى القرب إلى لدى المسلمين على السواء فى هذه حجة بغير قول على
المسلمين وكذلك لو كان العبد فى سب لاقول فها وبها حسن إسلام من على المسلمين من الأقوال
ما لا يأتى فى العقيدة كالمعنى واحد . واجب ممكن من كلامه تعالى على تصور صحيح
لأعني على الله تعالى . وقد علم أنه لا يملك من ماصحة لها وما ماصحة أولا من كون لأصيح
اعتراف بغير الله العبد فله من ماصحة ما فى مكره ماصح على أنها على الله سبحانه . إن جرى
عنده اشترج بعد ما فى ماصح . واعلم أن قول الضيف أخرج كل عن واجبه : أى
حوارا لا هو باليوائى ماصح فى نظيره من التحجير بين القوتين

(باب من ترمه لركاة)

أى كاه المال (وبه تح فيه) أى شروط من حب منه وشروط من لدى حب منه وليس
أمره على حب منه بل لأمر من ماشية وتتم وعبره على حب منه قد حرم من الأقوال
الساعة . وبه مراد ضيف المال اركوى على قد يؤمر فى السجود . وقد لا يؤمر كالصنف
(قوله لأن رب الدين متعين) أى فلا يملك فى دفعه . أى أنه قد خصص لامصحة خلاف المعبر .
فإنه قد يتم أنه قد دفع لمن لا يستحق أو لمن عذر أخرج منه وتؤخذ من على السراح أنه لو
انحصر المستحقون حار لموصى وتقيم دفع لهم (قوله فان) أى وإن كان أخرج عنه
من سبق عليه اشترج مروه وحديثه بغير لا يستطعم عمل أخرج عنه وبه استرده من لأحد وإن
ما علم أنه أخرج عن عده (قوله لأنها عادة تقتصر على) أى أنه يؤخذ جواب مدفع السؤال عنه
فى السراح من أنه لو منع أهل ركاة من دفعها ومعه بها لمسحق من تخويله أخذه وتبع ركاة
أما لا وهو عدم حوار الأخذ مفر وعدم الأخرى . أى عن به الترخ (قوله ولحسب مثله) أى من الضيف

(باب من ترمه لركاة) وما تح فيه

(قوله لأن رب الدين)
معين (أى لا رجل له
فى الترخ كقوله الشهاب حج
وفرى وجوب السيرة
فى اركاة خلاف ذلك الذى
(قوله بخلاف الكبير) فإنه
لا بد من إيدنه (أى
والنبوة أنه على .

[باب من ترمه لركاة]
وما تح فيه

(قوله وإنما المراد ائصاف
المال الزكوى الخ)
وحديثه فكان لأصوب
أن يأتى بهذا المراد بدل
قوله فيما شروط المال
الذى على منه كما صرح
الشهاب حج فى تحفته .

والجور واستدل ومعارضته قد مضى عليه من غير شك وحاصل الترجمة شرط
الركاة وموافاتها وحتمه حتى آخر من صلاة الجمعة من نومه الركاة فعل (شرط
وجوب ركاة نال) فأبواه الـ من حيوان وـ وقت ومعدن وركار ونحوه على مداركه
(الإسلام) فلا محذور على كافر أصلي بالمعنى السابق في الصلاة لقول أنى ذكر في كتاب الصدقة هذه
في حقه الصلوة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ووجه ترك ركاة من عن ركاة
القطر فإنها قد تلزم الكافر من غير كراهة (وغيره) ولا يجب على رقيق ولو مدبر ومسلمونة
ومعنى المعنى عليه لعدم ملكه ملكة لا يملكه وهو يدعى على من سجد فبعضه
ركاة وغيره غير شـ لا بد منه وجوب الإخراج لا يصل الصف ولا يؤثـ فيه شـ الشرط
آخر وهو الحرية لا كراهة لأن مقتضى ذلك مدار العتق على شه كهم في شريعة لا غيرهم
كذلك وإن لم يرد منهم فلا بد من عتقه (وغيره) ركاة مال الذي حال عليه
جور في ركاة (إن أئمتنا ملكه) مؤاحدة له بعلقة الإسلام بخلاف ما إذا أزلناه كأهمه كلامه
فإن قلنا بوقفه وهو الأصح فهو قوة.

(قوله لمناستهم) أى فكان الرحمة شاملة لها فبعض العبد يملك (قوله شرط وجوب ركاة
المال الإسلام) يستثنى من ذلك الأنبياء فإن لم يسلح أحدهم في كتاب التوراة من
خصائص الأنبياء الخ وجوب لله وسلامه عليهم جميعاً من غير ركاة عليهم ومن قوله
يعنى - ونوصى بالصلوة وركاة - أى ركاة البدن لا مال كما حمله بعض المفسرين أو أوصاف
بأن ركاة أى يسقطها خصائص النبوة وقوله أى ركاة البدن المراد بها ركاة النفس عن
الربان إلى ذلك بمقامات الأنبياء وبذلك لا محال عليه نصهم الآية من أن المراد بالركاة وهم
الاستكثار من الخير كالحكمة عنه الواحدى في وسطه لازكاة الله لأن مقتضى جود عباد الركاة
من خصوصيتهم أنه لا بد في كل ركاة من البدن وهذا هو مقتضى معنى هذه وجوب
الركاة على الأئمة وغيره في شرح حديثه وهذا كما أن الله من سجد لله على ظهره فبعضه
أن الأنبياء لا يملكون ومذهب الشافعى خلافه (قوله وركاة) وحارجه (عنه) على أن يملكها
بعضه وبوجه القدرى بعض الأحكام كعدمه من جوارى وجوب (قوله على ملكه) بغيره
مخصص وجوب ولست إلا به من غير من يعنى ولا فرق في ذلك بين المبيع والمملوك فيه
ما يأتى في قول المصنف وتجب في مال الصبي لأنه ليس الرأى وجوباً في ملكه فهو مملوك ما لم
كسبه لأن من سجد من ماله سجد في ملكه وسجد على الوى يخرجها من ملكه كما
مرتب الإشارة إليه في كلام السرخ في فصل من يجب الصلاة على كل مسلم مع (قوله يعنى
السابق في الصلاة) وهو أنه لا محذور في الدنيا ويعاقب عليها في الآخرة وهذا بقياس ما قدمه
في الصلاة من أنه لو منعها لا تصح منه أنه هنا لو أخرجها لا تصح منه لا قبل الإسلام ولا بعده
وسبقه من أحدهم وقد عاب إذا أخرج هذا الإسلام من تحتها فبعضه يعنى لا يفرق
منه وبين الصلاة من قبله (قوله وغيره) بغيره أى في قوله بالمسألة للإسلام بالمعنى السابق
في الصلاة وبالمسألة بجزئية في قوله فبعضه يعنى رقيق أى قوله وهو باق على ملك سيده
فبعضه ركاة

(قوله أو معارضته) قد
استثنى كذا من الخ
والمرق بينه وبين ما قبله
أن ذلك أوصاف مائة
نفس المال بخلاف هذا
ولهذا غاب في الأسلوب
وكان المناسب التعبير
بالأول بدل أو (قوله
ركاة مال الذى حال عليه
جور في ركاة) صادق
على ما مضى عنه جميع
الحول وهو مراد قوله
في كتابه واستمر في
تمامه ولم يسر وصورين
صريح الأربى وفي بعض
نسخ النسخ الذى حال
عليه حول بالتنكير وهو
قاصرة على الصورة الأولى

وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
من ماله على المشهور سواء . ثم قال في مجموع وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
الأولى على قول الترتيب . وعلى قول . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
فلا يرد له نصف ملكه . وصرح به لأنه قد . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
في العرب . فلا يرد له نصف ملكه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
قال عبد الحفيظ . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
صالح . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
لأنه يرد ملكه له . فإن رأت الكتابة بغير أو عتق أو غيره انعقد حوله من حين زوالها . وشرط
وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .

(قوله فانه يرد له نصف ملكه) . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
وفي نسخة على مشهور . (قوله وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه) . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
وفي الأولى . هي قوله . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
أي فان لم يرد إلى الاستبراء . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
كأنه لا قال . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
المعجزة . فإن له ولاية الإخراج في الجدة . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
والأولى أن يقال في الفرق أنه حيث مات على . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
فالإجراجه منه تصرف فيما لا يملكه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
إن تلف كالمقصود بالشراء الفاسد . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
والظاهر منه حيث لم يذكر التعجيل أنه صدقة . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
بأنه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
في غير وأما قول الذي لا . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
روى (كتاب) . أي كسبه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
خرج عن ملكه . (قوله على من في ملكه) . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
عطف على نصف ملكه . (قوله ولا يرد له) . أي . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
غير صالح للواسة . (قوله أنه لا يرد له) . أي . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
(قوله ولا ركة على السيد) . أي . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
بغيره . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
فردم . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
حول . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .

فرع . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
سحقه من غير قصد . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
أنه كان ولا يرد له الإخراج . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
بأنه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
مر الأول .

(قوله وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه) . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
في نسخة . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
فرد . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
عنه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
خوب . (قوله فانه يرد له نصف ملكه) . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
في ملكه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
كان الأولى . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
فرد . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
الأولى . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .
بأنه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه . وحيثما كان يهودية حبس في رده عليه .

وحيث في الموقوف على معين وأن يكون مسبق الوجود فلا ركاة في مال مثل الموقوف له بارت
 ووصية بعده الثقة بحياة من اتصل الحسين من مال الأسوي إن التجه عدم لرومها بقية الورثة
 انصعب ما كانهم ويخرج من الصهر حلاله وقد قيد الامام للثقة بخروج الحسين حيا وهو قياس
 ما ذكره في إرادة الصلاح أو الأشدد من خيارها أن من ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه
 مع كون الملك موقوفا وقد عرق بينهما أنه في مسئلة من حكما، سأل الثالث صاهرا، وفتاؤه منام
 يحقق معه استاء سبق حمله ولا كدث وفيه استاء في زمن الخبير وتكونه ويمكن الاستعاء
 عن هذه الشرع بخروجه قوله (وحيث في مال الذي) والصدقة لتناول خبر لمار لها

(قوله وحيث في الموقوف على معين) أي وإن حصل كل واحد من المعين نصب للبركة
 وبصورته أن نصب ساء، وحسن من تركة ما يجب فيه الزكاة (قوله فلا ركاة في مال الحمل الموقوف)
 أي وإن اتصل حب وعبارة العا لا في وقت حسن، إذ اتصل حيا اه سم على مهجة .
 وفي ما رواه عن أبي ذر روى عنه عن أبيه أنه قال عليه إذا انصحب بما يقتضي استحقاقه
 أو على غيره إلا أن عدم استحقاق الحق وسو به لمعركا وكان احسن من أن يستقدر أنونه
 لأرب وبقدر كونه رب فيه غار وانما عدم الوجوب لعدم تحقق خصوص المستحق
 مدة الوقف وبأنه موافق للسعي لكل من عزمه ليس من ماله ومضى الحول قبل
 وفهمه به فلا ركاة عليه من عدم حصوله لهم بعد ولا على المجلس لو انفك الحجر ورجع المال اليه
 ووجوده بعد من مسبق مدة الوقف (قوله لعدم الثقة بحياته) أي مادام حيا وإن حصلت
 حركة في المال من أن يكون غير من كالأرجح وميسر . ر كره في لو اتصل من أنه لا ركاة
 على الورثة أنه لا ركاة فيه إلا بين عدم الحمل للتردد بعد موت من له المال في عين من انتقل
 المال له ولكن من عن الشيخ الرياض وجوب الزكاة فيما لو تبيين أن لا حمل لحصول الملك للورثة
 بوب المورث . وهذا بعد من موقوفة فيما لو اتصل ميتا بدليل أن الفوائد الحاصلة في المال
 حكمها بوبه عند من الموت وقوله لعدم الثقة الخ أخذ بعضهم منه أنا إذا عدا حياته
 ووجوده غير معصود عنه الزكاة أقول وليس مراد لأن خبر انصوب لا يريد على اتصاله حيا
 واتصاله حيا محقق لوجوده قبل الاتصال ومع ذلك لم يوجبها بعد اتصاله لتبين وجوده عند
 حواله خوف (قوله قال الأسوي استجه عدم لرومها) أي في جميع أملاك الموقوف لله المذكورة
 لا في حصص ما حسن أن لو كان حيا وهو انصحب (قوله وفيه الامام مسئلة الخ) أي وهي عدم
 وجوب الزكاة في مال من (قوله بخروج حسن حيا) مو به بعدم خروجه الخ (قوله ويمكن الاستعاء
 عن هذه الشرع) هو قوله وأن يكون مسبق الوجود (قوله وحيث في مال الذي) أي لأن حسن
 لا يسمى حيا وتسم لغير الرى قال

(قوله وحيث في الموقوف)
 أي في ريعه (قوله ويمكن
 الاستعاء عن هذه الشرع
 لخروجه بقوله الخ) فيه
 خبر صاهر رد لا حصر في
 قوله المذكور وفي العبارة
 أيضا مسامحة

صلب من استخرج ركاة حسن	عني صغر من السن الهبي
فقال وهل عني مسئلة ركاة	عني رأي العرقى النكي
فقلت النافعي ب إمام	رى أن الركاة على النسي
فتن ذهب إلى انصحب ركاني	تول التامي من الوي

(فصل في أداء الزكاة)

وغيره من غير واحد في الباب ومما زاد أنه ما لم يفتح لإخلافه فيه ، إذ الأداء مرتب
على الوجوب وكذا على في النفس بعد (بحر الركة) أي أدؤه (عنى النور) لأنه حين
برمه وقد على أدائه وبلت انقرة على صفة وهي حاحه لأصناف (بدانكس) من الأثر لأن
تسكيب بدونه تسكيب لا بدق أو كسب ، ثم أدؤه ركة أكثر موسع لديه العبد ونومه
كما مر (وذلك) أي تمكن (مكسور) أي من غير وصوله (و) مكسور (أصناف)
أي من تصرف له من ربه أو من غيره أو من حقه وفي الأصول السنة لأصناف الإعطاء من غير
فائض ، ولا كفى حصول المستحق وحده حيث وقع التصرف إلى الإمام بأن طلبها من الأموال
المتوفرة كما أتى في كتاب المحكمين بذلك وعطف في كتابه وعنه من مكسور في حدوده
في معنى وجده منك من مهم : سوى يؤدي كافي ، أو ربه ، وهو حصر بعض مستحقين دون
بعض في كل حكمه حتى ، أما ما لم يحد من جهة ربه ولا حصرها لا ينظر أحوال أو أصبح أو
قرب أو حذر لأنه حذر عرس ظاهر ، وهو حد من مقبضه ، وكذا البروى حيث ترد
في استحقاق الحصر من ربه من إن ما يدل في ربه الحذر فحصول الإمكان ، وإش الحذر
عرس منه فمستند حوزة ربه سلامة الله ، وهو عرس حصر بالخروج حرم الحذر فلا
يؤخذ حصره عرس من حوزة ربه ، كما في (البروى) ، ما لم يكن محصور عنه
كما أتى في الحذر (كذلك في النفس) وهو الممنوع من المحررة والركاكة من مستحقها
وإن عرس لأدائه من ربه

[فصل]

في أداء الركة

(قوله و) في الأموال
المنفعة) عنه في حضور
الإمام والسائق في حضور
وحد منها مستحق
لوجوب النورى وإش
إش له أن يرقى ربه
ولو كان عنه في مستحق
سكان لسبب أن يكون
ولو في الأموال المتوفرة
لما أتى من الحذر فيها
هل أن يرقى ربه أولا
(قوله بعض حصرهم) من
الحصر من

(فصل في أداء الزكاة)

(قوله أي أدؤه) دفعه بأداء الركة من غير أن يكون أدائه أو مال ولا عيان
لا بدق من حكمه ، أي أدائه لا بدق من دفع الركة لا بدق ، بمعنى أصبح عنه لأن الركة لا بدق لها
محدود حتى عرس فيه ، خروجه (قوله و) من الوصول له (لا بدق الله مثلا أو أصبح
مصبح أو حوزة) (قوله مكسور لأصناف) ماهره وإن ، يتسوا ، ولعل الفرق بين هذا وبين
دس لأدائه حيث لا بدق دفعه إلا ، لم أن لدي ربه ربه وليس باحتسره ورصاه فتوقف وجوب
دفعه على صفة خلاف ماهره عنه وجب به حكم الشرع ودس أثره على احتياجه ، إذ الفرض أنه
فتقر من توقف وجوب دفعه على عرس (قوله ولو في الأموال المنفعة) أي عدم وجوب دفعه
بعدم في الأموال المنفعة لا بدق من كون ذلك تمكن من دفعها حيث وجد الإمام مع عدم المستحقين
(قوله في حصر بعض مستحقين) أي وكفى في ثلاث حضور ثلاثة من كل صنف واحد (قوله ضمن
حصرهم) أي حصر من (قوله ببروى) أي ليتأمل في أمره وينبغي أن صورة للثلاثة أنه ثبت استحقاقه
ظاهرا وبروى ربه من مستحقه وإلا ففي الصان حيث نظر لعدم الاستماع إذ لم يجوز له الدفع
إلا بدق من مستحق الباب (قوله حرم التأخير مطلقا) أي سواء قصد تأخير الركة البروى أو غيره ،
وأنفق الفقهاء في رعايته ما يدل قرينة على كدهم

كما يعتمد قوله رحمه الله تعالى لا يفرق بين حيسة القاص من مال وجروح المال عن
 الله القاص من مال بعض تخرين وقصة كلام المصنف أنه وما القاص معسرا في ثناء الحول
 ردم حيث دفع ركاة ما للسحن وهو كدك وفي مجموع أنه قضية كتم الجمهور (ولا
 يصرف عنه ركاة) لمعنى أكثر أو بوجه أو بحرية فيها أو غير ذلك إذا قصد بصرف
 الركاة له عنه ولذا وجدنا في بعض النسخ وأحيانا في بعضها بالاسراع يؤدي إلى بطله ولو
 ما معسرا ركاه مع ما عليه من ركاة واردة وكراه الحولي فيما ذكر ركاة القطر وهو
 المعسرا (١) ركاه أخرى معسرا أو غير معسرا فكأنه غير ركاة كما صرح به الفاروق وقال الأذري
 إن معسرا لم يشهد له وضوح هذه المسألة كما بينت معسرا من حسن عنه من ركاة أخرى
 وثبت في يده من ركاة معسرا بدل لسانه وبني عنه وما إذا بقيت وكان حالة قبضهما محتاجا
 إليهما مع معسرا في آخر الحول يكتب باحداهما وما في يده والأوجه أنه لو أخذ معسرين معا
 وكل منهما نفسه حري في دفع ثمة شاء من أحدهما من استرد لأولى على ما وقفه كلام
 الفاروق والمعتمد كما حري عليه السبكي أن الثانية أولى بالاسترجاع ونؤيده قول السيد سحى وغيره
 لو كان بدووع أنه المعسرا من عند الآخر معسرا ووجب له حريه فبطلت هذه الفرض ولو
 كانت الثانية غير معسرا لأولى هي المسترد ونكته بعكسه إذا لمبالاة عروض المانع بعد قبض
 ركاة أو حصة أو معسرا ركاه وغيره ما عدا ما كذا اقتضاء كلام المصنف وحزم به في
 بروعة أنه بدووع من معسرا حرجا في نفسه (وإذا لم تقع المعسرا ركاة) لعروض
 مانع وحسبنا كما مر من لو فعل - من أن معسرا في يد القاص .

(قوله كما يعتمد قوله) وهو آخرى ذلك في البدن في القصره حتى لو معسرا القطر ثم كان معسرا
 أو حوب في ذلك آخر أول ولا من إخراج ما يدرك من معسرا أو حوب بعد آخر منه بشر
 أنه سم على حج وذوق لأول معسرا كونه في كلام الشرح فإن قصتها أنه لا فرق بين ركاة
 المال والبدن (قوله وقصة كلام المصنف) أي حيث قال وكون القاص في آخر الحول مستحقا
 لأن بموته قبل فراغ الحول يستلزم أنه آخر الحول غير مستحق سواء أمات معسرا أو مؤمرا وحسب
 ما مر من ركاه على لسانه وكراهه خرج وهذه المسألة فهمت من إطلاق قوله أولا وهو ما
 قبله أو بعد الحج ولكنه ذكرها هنا بشارته إلى أن إعتباره لا يسقط الصمان عن المالك فلا يقال إنه
 معسرا بعد أسبوعه على التبر لا بعد مقصرا فيسقط الصمان عنه (قوله لو مات القاص معسرا)
 أي مؤمرا بالأولى (قوله ولا وجدناها) أي عند غيره بها (قوله يتبع معسرا عن ركاة
 وره) أي بل ستره إن عدا الشخص التعجيل ومحل ما لم تكن بيد القاص ويعلم بها الوارث
 وحوى ما ركاه ويختص من يمكن فيه القاص قسما على ما تقدم عن سم في قوله نفسه يتجه الحج
 (قوله وذكر ركاه الحولي فيما ذكر) أي من أنه معسرا كونه المراكبي وقت الوجوب بصفته والقاص
 نفسه المستحق وأنه لو اتفق خرج ركاه إلى غير الله المستحق أخر أنه (قوله فكأنه غير
 معسرا ركاة) أي المسترد لأولى

(قوله وقصة كلام)

المصنف أنه لو مات القاص
 معسرا الحج) يبنى عنه
 مانع من قوله ولو مات
 قبله عقب قول المصنف
 مستحقا إلا أنه نفسه
 على أنه قضية كلام
 المصنف وذكر فيه كلام
 الجمهور (قوله وبكته)
 أي بأن كانت الثانية هي
 المعسرة وقوله بعكسه أي
 الثانية هي المسترد وهي
 المعسرة أيضا (قوله وو
 المعسرا ركاه وغيره)
 أي مجموعهما (قوله
 نعم لو جعل شاه من
 أربعة يبنى فثبت في يد
 القاص) أي والصورة
 أنه عرض مانع من
 وقوعها ركاه

١ قوله ولو استعصى ، وجد في بعض النسخ فيها زيادة ، وهي ويصرف عنه غيرها ركاه
 وحصة أو معسرا أحدها بعد أخرى واستعصى بها وهي تؤخذ كما سيدها في صحيحه

ثم يجب التحديد لأن الواجب النقصه وقد كلف بها من السائمة و (سيرة) فذلك (إن كان شرط الاسترداد إن عرض مانع) عملا بالشرط لأنه دفعه عما يستحقه القاض في الشئ فاد عرض مانع الاستحقاق بسيرة كارد على حرة النار ثم يهدى في المدة وفيهم كلامه بعد الاسترداد قبل عروض المانع وهو كذلك لتبرعه بالمعجل فاعتنع عليه الرجوع فيه كمن على ذلك مؤخلا وغير منه أيضا أنه لو شرط الاسترداد بدون مانع لم يسترد وهو كذلك . والنقص حينئذ صحيح فيما يظهر إن كان على نقد الشرط بغيره حينئذ يدفع (وأنصح به من) عند دفعه ذلك (هذه زكائي الصلة فقط) أو عدم النقص أيها معجده من سائر النقص المعجل وكذا الحادث بعده كإرجاعه السبي (استرد) في كل منهما المعجل وإن شرط الرجوع بأمر بالمعجل وقد نزل وسواء في ذلك غير حكم المعجل أو لا كما شئ به صرح به ولو كان هذا كأي المعجده من معركه فهي بسيرة كما صرح به رافعي وخرج قوله هذه زكائي المعجده مانع عنه أيها ركاه فلا يكتفى عن غير المعجل ولا سيرة له على شرط ذلك ومن لأصح لاسترد ويكون متبوعا ومن حارب في دفعه استرد منه من فرق الإمام سيرة فله إذا ذكر المعجل (و) لأصح (أنه من عرض المعجل) من مقرر على ركاه كما مر أو سكت من يذكره (وهو معجده المانع سيرة) ويكون متبوعا للشرط مانع سكونه . وما إلى ذلك لصفة الوقوع عن ركاه ولم يقع عنها ولا فرق فيما ذكر بين الإمام أو است (و) لأصح (أنهما لو اجتمعا في مثل الاسترداد) كغير العارض بالمعجل أو صريح استرد به أو بشرط رجوع عند عروض مانع (صدق النقص) أو بغيره (منه) لأن الأصل في عدمه ولأنهم اتفقا على سفل المالك والأصل سمراره وذن العاص هو الأصل في نوب ويستحب النقص على البت وورثته على نفي العزم وعبره منه لو حارب في نفس حال من السب أو منه قبل الحول أو غير ذلك وهو كذلك وإن قال الأدرسي فيه وقته ولم يرد به والذى يستحق المالك حينئذ لأنه أعرف بقصده ولهذا لو أعطى بغيره واحدا في أنه عارية وهذه صدق المانع ومن الحارب في غير عم النقص بالمعجل أن فيه صدق النقص فلا خلاف لأنه لا يعرف إلا من حينئذ ولا بد من حمله على نفي العزم بالمعجل على لأصح في مجموع لأنه لو اعترف بما قاله لدفع لصن (ومتى) لاسترداد (والمعجل تام وحده) منه من مثل في مثلي كالدراهم وقيمة في المتقوم كاهم لأنه منه من نصه ولا يجب هذا الشئ الصوري منه على لأصح وقوله من المعجل من العرض بعد أنه مثله في كونه منسكه فلا بد أن لا (وأنصح) في متقوم (بغير قيمته يوم) أي وقت (النقص) لا يوم السب ولا أقصى القيم لأن مراد على قيمة يوم البيع رافعي من ذلك .

(قوله يجب التحديد) أي على المالك (قوله واسترد) أي ولا شيء عنه لا نص في مقابلة المصلحة لأنه شق على من لا يرجع فيه على العاص به جعل كونه معصيا وعلى المشرى شراء فاسدا (قوله إن كان مانعا عند الشرط) أي فإن كان حازه فالتص فاسدا (قوله فإن منع ركاه) من منه صفة (قوله بد ذكر المعجل) أي وم بشرط الرجوع (قوله صدق يدفع) أي في أنه عارية ثم بعد ذلك صدق في مجموع إيمه في قدر القيمة لأنه انصرف عنه سكت ثم بينة (قوله والمعجل ثالث) وثق مالو وحده مرهوبا والأقرب فيه أنه قيمته لمحييه أو يسر إلى فكاكه أحد بما في السبع (قوله بدل من مثل في شئ) أي مثل أو متقوما (قوله ولا يجب هذا المثل الصوري مطلقا) أي مثليا أو متقوما .

(قوله حكم القابض بالمعجل) سيأتي أنه ليس من عن خلاف فلا يصح تخمين به لمن مع اللف (قوله وعبارته شاملة لما لو اجتمعا في نفس الحال عن النصاب أو أتلفه قبل الحول) وظاهر أنه إنما يخاف في هذين على نفي العلم فلا يرجع (قوله أو منه قبل الحول) ما مره وإن ادعى التلف سب حتى وفيه وقمة لا تخفى .

(قوله يومه بالشهادة) مرفوع بدن من كلام المصنف والمنعول قوله فالقول الخ (قوله بل أعاد بالكلية) أي بالنسبة للأشياء
وأما كذا فسبغ به فلا يبقى مائة له من وجوب صومه به على من وثق به (قوله) (١٥١)

ما يتعلق بالشهادة ، فإن يعنى به ثبت لأغراضه به ويشمل كلام المصنف ثبوته بالشهادة فالقول
الحساب على عدم إمكان الرؤية وضم إلى ذلك أن القول على أحد الشك على مقتضى ما روي
قبل دخول وقت العشاء لأن الشارع لم يعمد حساب من أعتد بالكلية وهو كذا كما أفتى به
أولاً رحمه الله تعالى فإنه لا يسكن ومن سعة ولو عذر في اليهود وكذا في ما عذر عدم روى
الصوم له إذ لا يتصور حزمه بالنسبة ، والظاهر أنه يحرم عدم الصوم حيث يحرم صومه يوم السبت ،
ويؤخر فق القاضي المشهود عنده وحين كان العدول فلا يثبت أنه كماله بشهادة على أنه
يعمل بالفسق ولولم يكن القاضي أهلاً لكنه عند ما ذكر يوم السبت حسداً لحكمه
كان ممن ينفذ حكمه شرعاً ولا أثر لرؤية الحلال نهاراً فلا يطرأ إن كان في نهار رمضان ، ولا يثبت
إن كان في نهار شعبان (وشهد الواحد صفة العدول في أوضح لأحد أو مراد) فثبت من
عدول الشهادة ، وإطلاق العدول كما في شرح مصنف أي ١٥٠٠ ، فثبت من أن
قوله ، وشرط الواحد صفة العدول بعد صفة العدل ركعتين إلى العدل من كتاب صفة العدل
وأن مراده من أن العدل وأراد أن من العدول ، فمن العدل من أن كل كسر
ولا أثر على صفة من من من قول الشهادة والحد من على من الشوب هو حد
شهادة أو رواية فلا يثبت بواحد منهما على الأقل وهو واضح وصحة من من تعدد الأثبات
وهي شهادة حسنة وحسن بحسن الدعي كما جزم به في الأثر ، ولا يثبت العدل إلا بصفة
وهي أن يجمع فيه بقول من كل صححة في المجموع من كل العدول المصنف المصنف وهو روى
بمسور وأما في به وإن كان شهادة أحدها بمسور ، وفي غير مسورة من مسورة بالنسبة لوجوب

(قوله ما يثبت به) في مالورته روحه دون روحه من عدمه من عدمه من عدمه فلا
فيه شر والأثر الأول فثبت من المصنف ما يثبت على ما في كتاب المصنف عدول المصنف
وعدول المصنف من قوله وشرط الحكم حسب كذا كتاب لم يثبت من قوله إن عدول
عنه كالتن على صفة ولأنه لا يثبت إباحة كذا دفع من عنه وإن كان غير مكلف ، وهو
ما هو حث على رؤيتها فإن علق على ثبوته فلا يقع عليه خلاف من قوله أنه من صفة وهي
المسور ولم يوجد فثبت عندها بمسورة من قوله أو حصة صهر أو ما (قوله) أنه من
بالفسق (يعلم منه أن الكلام فيما إذا لم يعلم للولي بشقة ويؤليه لأنه حيث لا يعرف (قوله) وشرط
أو حد من (قوله) فاسق حين لم يكن في حقه الحلال فهو له لإيمانه على الشهادة بصفة الحوار من
أو حجب إن يوجب ثبوت اعتقاد عيبها من وسأني بصره في الشك أن (قوله) صفة العدول
في ومنها سألته من طرد المروءة (قوله) مصنف إلى الشهادة (أي في عدول الشهادة) قوله
كتبي بالعدالة المصنف (فثبت أنه لا يثبت سألته من طرد المروءة وهو ظاهر لكن فثبت
فوق شرح النجدة السكندر وغيره أي العدل الواحد الشهادة لأرويه فثبت فيه كما سبق في
نفسه صفة الشهود والأداء عند القاضي له خلافه ، وكذا في صفة من اشرح سأل والخلاف
من على أن الثبوت بالواحد شهادة الخ (قوله) وهو المراد بمسور (فثبت في الكناح بأنه الذي لم
يعرف له عيب) وإن لم يعلم له تقوى ظاهره وفسره حججها بأنه من عرفه سواء صهره

العدول في كل شهادة فاصح أنه لا يثبت على ما في (قوله) من أن من ثبوت الشهادة (أي هنا ولا حاجة للقول
بأن عدله الخ) والمراد لا يثبت في الشهادة وحدها أحب ، فهي لمرادة من عدله المصنف وإن كان فيها خلافه

(فصل) في أركان الصوم

وكثير ما يعترض بالشرط صريحا لا بد منه فتمثل الركن كما هو ظاهر في الأول هو أنه
 (الشرط بالصوم) الخبر: وفي الأعمال السابقة «وعليه القلب ولا شك» ما من فيه كما لا يشترط
 التمسك بها قطعا كما في الرواية وهو بحر يعقوب ثورث لدفع الغش عنه «وتمنع من الأكل
 والشرب أو الجماع خوف عوارق الفجر كالسنة من خطر الصوم بانه يساهل السريعة لعدم كل
 منها فسد الصوم (و شرط لفرصة) أي الصوم من رمضان ولو من صى كذا في المجموع أو غيره
 كقضاء أو كسره أو سببا ثمرة الامام كذا في نه شريف أو بدر (المست) بسببه وهو يداعبه
 «لا» صح من قوله صلى الله عليه وآله «من» بسبب التمسك من الدهر في صامه «وهو محمود
 على الفرض من غير» غير الآي في لم يستمع مع عن رمضان لا خلاف وهما مع بعض وجهان
 أو جهات متعددة ولو من جهتي ويدعى منه وبين معارضة من رمضان لا يتبين منه ومن ثم كان
 ذوجه من وجهان في لو روي في «من» صوم حوصا أو بدليل روال اعتقاده فلا إن كان
 حاصرا في ذلك فلو لم لو قال «صوم عن الغداء» أو «صوم» حر من القضاء قطعا ويصح فلا
 في غير رمضان ولا بد من التمسك في كل «صاهر» غير بد كل يوم بعده مستند رجوع
 اليومين في بعض الصوم كالصوم بالجماع والامم ووجد من بعضه بالشرط أنه لو شك عند
 السنة في أنها مقسمة على الفجر أو دم صبح يومه وهو كذا كذا صرح به في المجموع لا الأصل
 منهم بل منها ولو روي ثم شئت من «صبح» ولا صبح إلا الأصل «المس» و«المس» به راجع بوي
 «لا» مذكر وتو بعد الغروب كذا في لا يرى صح أيضا إذ هو مما لا ينبغي التردد فيه لأن نية
 الخروج لا يترتب مكافؤ التمسك في النية بل متى تذكرها قبل قضاء ذلك اليوم «صباح
 بعده» والغير «ذكر» لا بد من أن لا يشترط تذكرها على الفور ولو شك بعد الغروب
 من بوي أولا ولم يذكر مذكر من فوجده في الكسر ولو صدمت بعد ذلك من غير
 بوي أولا أخرجه «صباح» به في الرواية في «ب» حيف في مسألة التجرية والفرق بينه وبين
 «صباح» في وقت في السنة بعد الفجر منها «ذكر» مذكر حرمه لا بد من التمسك في سنة الصلاة
 بد من أنه لو روي الخروج منها

(فصل) في أركان الصوم

(قوله وأشار في الأول) أي في أركان الأول (قوله كقضاء) بيان للصير (قوله لتحطل اليومين) أي
 في يومين وهو صرح به كان أو في (قوله من بعده بالشرط) أي في قوله «وشرط الخ» (قوله «م
 «ذكر») أي كان مذكر وجب القضاء لأن الأصل عدم النية قال حجج ولو شك هل وقعت نيته
 من البحر أو بعده أصبح لأن الأصل عدم وقوعها بيلا بد الأصل في كل حدث فمدره أقرب
 من غير رحمته لله وهذه الصورة معبرة «تول» السراج السابق ووجد من بعده بالشرط أنه
 «سكت الخ» لأن الشك في كذا وقع معبر «لجنة» وما عدا بعد الفجر وشك في الوقت الذي بوي
 «قوله قبل قضاء ذلك اليوم» أي ولو كان أنه ذكر بعده سببين (قوله ولو صدمت) «هل مثل
 صوم حقبة حصالها مع نظر والظاهر التقوية.

[فصل]

في أركان الصوم

(قوله وأشار في الأول) أي
 للركن الأول قرينه
 ما سألني فيل الفصل
 الآي (قوله «مدره
 شرحية) أي أي شرح
 تعرضت لك في أسئلة
 سألني (قوله إذ هو لا
 على امرئ فيه) «مدره
 تكون لصحة راحة أي
 الصوم فلهذا أن الصوم
 لا شئ فيه استرددهم
 أنه لا يترتب ويحتمل
 أن يكون راجع إلى
 الحكم فالله أن هذا
 الحكم واضح لا يسي أن
 وصفه (قوله «أحدا
 من قولهم في الكفارة)
 إنا قال أخذا مع أن ما في
 للكفارة نص في المستند
 لأنه فرض كلامه هنا
 قد مضى وإن كان من
 من فيهم على ما هو عليه

ظفت في حن . ووجى من لدن . ومع صرع البحر لم يجد تهر البحر من (وبتحج
 نه (شهره) في التفت (الحجف لآخر من عيل) ن كى من ثله بولاق اسبب في خبر
 ول فيه من لمة (والذي شرط لمره من العدة) (و) الصبح (نه لا يصير لا كل وجمع)
 وعرض من ملى الصوم (نهده) نى اله ومن البحر إذا ساق صبح لصواع البحر فلو أنها
 لا صبح إلى طوعه . وكذا بوجت بعدا حن أو عس لردده في ظهر كما مال إليه لأدعى
 ونه نده قول نر كسى لوجى رخص اليه من البحر وحج حدهه لخالق . ووجهه ن
 رخص اليه بياضها فآر هم . قبل البحر ليعقها حنن خلاف حو الجمع فان إلى ساق الصوم
 دالة والزده مائة منه فكأن كرمها (و) الصبح (نه لا يحج البعد) (نه) (د) (م)
 بعدها (م) (نه) ليل لأن النوم غير صاف للصوم . والساق حن قر لامة من العدة قبل
 بوسع . فان ستم النوم إلى الصبح لم يصير قطعاً (و) صبح (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه)
 أنه صبح لله منه وسأ قال لعائشة يوماً «هل عندكم من غداء» قالت لا قال فإلى إذن أصوم . ويوما
 حر هو عندكم شيء . فانت لم قال إذن أفطر وإن كنت فرجت الصوم . واحسن بما قبل
 روى البحر في العدة صبح (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه)
 معتم النهار به . فان ستم من الصوم . وكذا (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه)
 في قول (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه)
 شرط الصوم) في السنة (من أو شهر) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه)
 الصبح الصبح عتسه نه صبح من قول البحر حن ثاب على جميعه إذ صومه لا يتقص كافي
 الكفة . (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه)
 ثم بوى صوم طوع صبح . وكذا كل ما لا يتصل به الصوم ومما لا يصح لا يشرط مد كرو وقول
 الشراح وشرط الصوم هو الإكراه عن التصرف في آخره . فلو أنه بعد صبح كلال فليس بمسح
 مع أنها عتسه في كلامه فليس مرادة نه وقوله في روى . ونهده أن على القول بوجه السنة
 نهده (ويجب) في النية (التعيين في الغرض) سوى كرمين أو غير ذلك . وكذا روى
 من له سب كما حن في المهم أو مؤلف على مائة في مجموع كسوم لا يبين وعرفه ونهده .
 ويه الصبح وسه من شوى .

(قوله لامة) أى
 صبح سبب فلا يشك
 بعدم تلاها بالخص
 ويحوى (قوله المحكوم
 عليه الخ) كذا فى الصبح
 وعنده الإجماع للحكم
 عليه به مع وانتهى
 ما هو عرفت عنها من
 الكيفية فان ما هو من
 لإمداد حرقا تحرى

(قوله ظفت) أن خلاف الصوم فلا يصح منه الخروج منه (قوله ووجى) محتر . قوله اسبب الخ
 (قوله حنن أو عس) نى ورا لاق البحر (قوله جمعها حن) كرهه قد عصى شأه
 بناس وحنن مائة لمة (قوله انه لا يحج البعد) . ويسمى أن من خروج من خلاف
 (قوله وبن كمت فرض) نى قدس (قوله نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه) (نه)
 المعنى والبال بجملة قسم لى يؤكل مصفى (قوله اسم ما يؤكل) ظهره وبن قل حنن كى
 في ذعن التبيد مما يسمى به في العرف فلا يحسب كل ثم سيرة من حلف لا متى ومه
 ما عتسه بمسونه فصورا كشر نهوه وأكل اشريك (قوله ثم يتقص وليبال) أى فان مانع
 وه من ساق حننه . صبح نهده . ونهده وه نهده إنا أشر به في الصوم لئولده من مكروه بخلافه
 نه فان ثابته في حننه منسوبة لكونه ليس في صوم فليست من (قوله ما لا يتصل به الصوم) أى كالأكل
 مكروها نه سم على حج (قوله وفى حل نهده) كسوم لا يستند به ثم تأخر به الامم كالأكل نهده حج

قبل قوله وهو الموافق وهو

كذلك في شرح الروض
(قوله بحكاية عن الإمام)
الصواب إسقاط نعت عن

فان الامام هو الحاکی

وأصل العبارة ليس فيه

لقد عسى أن سمانی

(قوة) واللامه مفسر حبه

(۱) عظیم ال لائی فی حادہ

وہی کہ وہاں سے کہیں کہیں

«الربذاؤ»

جہ "وہ" اور "ادب" میں وابہ

وَبِالْأُمِّ حَبِيبٍ

4. در مورد این موضوع

وانه على أن السحرة التي

وقف عليها الشارح من

شرح الروص هي النسخة

الحرقة عبر عن اعط الامام

ہاں یہ چیز دوسرے سے دلالت کی

إمامار وعبره الخادم

قولہ ہی الرافعی ولو قال فی

[illegible]

الحسين بن علي بن أبي طالب

سیدہ عائشہ رضی اللہ عنہا

تصومہ ایو اُن قال اُعمی

صاحب الحکم الیہ نور

أحدها ما ادّعى الإمام أنه

مظاهر النص مشكل ثم

نہی و حہ، شکالہ ثم قال

الذي هو

هو في ما يقيد عن طوائف

من أصحاب كلام الام

شرح به ولا نقل به

لا دعوى الامام انه ظاهر

الصوم لنا في المجموع

زبان فصیح و دلیلی مجمع

وهو ابو في لما حكاه عن إمام عن صوامع وكلامه مصرح به ولا بأس بعارضه لإدعائه أنه صابر
النص ومن كما قال وسيأتي الترقى بين عبد الله بن يونس انتفت قل في المجموع ووقال لبيد
الثلاثين من شعب الصوم عدد ثلاثين كان منه وإلا فمن رمضان ولم يكن ثم ثمانية من
شعبان صح صومه ثلاثاً لأصن سقوه، صرح به ثوبن وعبد أي وهو ثوبن كان له صومه
وإن كان من رمضان صح صومه فرضاً ولا خلاف (وهو يرى أنه لا خلاف من رمضان صومه عدد
إن كان من رمضان أخره إن كان منه) عملاً بالاستصحاب ولا بأس بعينه سنة مصرته ما يمكن
نصره على مقتضى الحال وأما من أجل أنه لا خلاف في أنه على حكم حاكم وهو شهادة عمل
ولا أثر له في حق عدد حكمه وبذلك حرره ما جرى عنه في إسناده وسنعه الحسن جوحري من
جعل حكمه مقيداً للحرم (ولو اشتبه) ورمضان بن عيسى وأما من أوجوه (ص) وجوه
(شهر بالاحتياط) كما في احتياجه للصلاة في التقدير وجوه، وبذلك صار كحكم من أوجوه أو رد
فيهم غير احتياط فو في رمضان لم يحرمه بحدود في السنة، وفيه جهل وخبر في غيره شيء، لم
يرمه الصوم كما في المجموع وإمام يرميه وتعين كماله في السنة هذه حتى لم يوجب أو ضمه
تخالف القسلة فقد تحقق دخول وقت الصلاة وعنه عن شريك في سنة في عدمه على حسب إمكان
لحرمة وقتها، ولولا عرف العمل من الشهر واستمررت السنة رمة الأخرى والصوم ولا خلاف
عليه كما في المجموع، فلو ظهر له أنه كان يصوم الليل وسطر النهار وجب له ذلك كما في
الكفاية عن الأصحاب (فإن وافق) صومه بالاحتياط رمضان وقع ذلك، وإن صادف أحداه
منه حروجه كما قاله الروياني أو (ما صدر رمضان أخره) كما ما وإن نوى الأداء كما في الصلاة
(وهو قضاء على الصحيح) لوقوعه بعد الوقت، والذي أورد، لأن بعض قد جعله في وقت
وفد كما في الجمع بين الثلاثين (وهو نقص) الشهر الذي صامه بالاحتياط، وهو مختص بشيء لا
ولا إذا الحجة (وكان رمضان ما رمة يوم آخر) لأنه في السنة كاملاً وهو العكس أحسن
وكان مضامه ما ورد من بعض ما في وقت أنه قضاء، فله إفسار البوء الأخر إذا عرف الحظ وإن كان
الذي صامه ورمضان ما بين أوله وبين أخره بالاحتياط وإن وقع صومه شيوعاً فليصح منه
سبعة وعشرون إن كان كاملاً وسبعة وعشرون إن كان ناقصاً، وهو وافق إذا الحجة في صحيح
منه ستة وعشرون إن كان كاملاً وحمسة وعشرون إن كان ناقصاً (وهو غلط) في جهله
وصومه (ما تقدم وأذكر رمضان) بعد من الحظ (منه صومه) خلاف تمكنه منه في وقته
(وإذا) أي وإن صدر رمضان لم يمس له أجل إلا بعد أن توفي فإنه (ما تقدم وجوه التقدير)
فإنه لا بأس به بالعادة قبل وفاته، فخرج به كما في إسناده ولقد علمنا لا يجب بعد وفاته كلامه عدم
روى شيء منه حيث سئل له إن كان في الصلاة وهو كذا في الصلاة بالاحتياط ويوحى شهر بدر

(قوله وهو من نحن له صومه) أي فإن وافق عادة له (قوله ولا أثر حرث) هذا تقدم في قوله كالهـ رد
في القبول لكنه سبق هذاك تقدم صريحه رد مع النص بسند صحيح فلهذا بيان الحكم بتقدم
(قوله لمصلحة منه في وقته) أي ويتبع ما فيه أولاً فلا تنقض إلا ما كان عليه صورة فرض أحدكم تقدم
عن البارري في الصلاة هو كان عليه فرض وقع عنه ونحن نثبت ما عليه نفيه عن هذه السنة
وإلا فلا يتم عن الفرض الآخر قياساً على ما تقدم له في الصلاة

المس ومس كما أنى إلى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى (قوله مع جهل وخير من غيره شيء) يرمة الصوم كما في المجموع
في ماء تحقن في حوض من تحفته ولأنه وحده كما هو ظاهر كما إذا مضى عليه مدة يسع ثلثه مضى فيه فصل ولا بد من رجوع

(والأمعاء) أي الحرس (وإنشده) بضمه جمع البول (مصرف) بضمه (راجع للمعجم) (أو الأكل)
 راجع للمعجم (أو الحقة) أي الاحقار راجع للأمعاء، والثالثة في كلامه قلب وشرحت وإعالم
 وتفرقة التي بالحق خبر عن أن مقصود من الأرجح إسباب محرم وذلك مفقود في حقة والأقصر
 يتصل بوصول إلى خوف وقد وصل (أو الوصول من حصة) راجع لمعظم نص (ومأمومة) راجع
 للرأس (وحوام) لأنه خوف محرم وقوله عن الدماغ مثال لأقصر وهو كان رأسه مأمومة فوضع
 دونه أعين فوصل حر حصة للمعجم فتر وبن نص من الحر حصة كما حكاه الرازي عن الإمام
 وقوله ومثل ذلك الأمعاء وهو وضع على حامة صفة دونه فوصل جوفه أقطر وإن لم يصل باطن
 الأمعاء كما حرره في الروضة ويمكن دفع ذلك بأن يقال في حصة الأمعاء لأنه الذي يأتي على
 الوجوه (والثالثة في عن ذن) ويرى من إلى المعجم (و) باطن (الإحليل) وهو يخرج
 البول من الذكر والمثمن من السدى ويرى من إلى حصة وهو حاور أحسن وأجمل (مدر
 في الأصح) لما مر من أن اللذان على معنى الخوف. والذي لا عيب بالحق والحق ما هو
 بالخوف على الأصح وبني الأحبار حصة الأمعاء لأنه من أحسن صرف فصحة دونه أقصر ومنشده
 فرج لأن يوصل نص به أو صفة غيره بإدبه فوصل السكن جوفه وأدلى في حصة أو أنه عور
 أو نحوه فوصل إلى النص فتر وهو أصح من صرف حيث وأصبح من نص من الأمعاء وأرعه فتر
 وإن تركه لم يصح صلاته فتر به في فهمه أن حصة منه حرره وهو نص من كس فتر ومنشده
 من دفع الرغ أقصر من مع مواضع لمرض العنق فهو مسلوب لأنه في حصة شكته من دفعه وهذا
 فارق من صفة غيره لأنه يمكن من صفة كس فتر وقد لا يقع حصة عور بهذا الظاهر
 ويريد الخلاص بطريقه أن يحرمه الحاكم على تركه ولا ينظر.

(قوله والأمعاء) أي والوصول إلى الأمعاء وإنه حرر على ما يأتي في قوله وإنه يصل نص
 للأمعاء والأمعاء جمع من كس في فارق الأصح لما مضى وفتره أسير من نص وحصة نص من نص
 وأما جمع لم يورد أمعاء مثل حرر وفتره وهو في معجم نص معا وجمع مضرب من رغب
 ويرى أن ثم المصار بن جمع الجمع أه وعليه فالما يطلق عليه مصر والأمعاء مصر نص (قوله
 أي الاحقار) فتر بذلك لأن حقة اسم للدودة (قوله والثالثة في نص لاس) من في
 شرح البهجة لأنه يفتى إلى حرر فتر نص وهو خوف أه وقوله إلى جمع قول في الأمعاء من المعجم
 ككاتب مع رأس أو أم هاء أو أم الرأس أو أم مع حية رويته كس حصة هو نص وهو قول
 أنصحب كسبر العنق فوق المعجم وما عن من أحجمه نص ولاندي فتر حتى من أو كسبر
 أه شى (قوله وإنه من السدى) أي لأن السدى يطلق عليه الأحاسنة وعبره عن
 والإحليل يخرج البول ويخرج من من الصرع والسدى (قوله وحق) من في المحرر والحق
 شاموه (قوله دونه) أي من حور به ما حكى عنه من لندر وقيل المرأة (قوله ولو اشبع من الخ)
 حصة أنه لا يلحق به راع قطعة من نص حصة رحيها لئلا لا حج ونهية قول أنصحب فيما مر
 عن وصول عين فانه يفتى أن الخروج من الخوف لا يطر إلا إلى معنى معاد (قوله أن به
 حر وهو عائل) أي فلا يكون هوسا في راعه بعد أمر غيره فانه حصة نص بعد حصة بطل صومه
 (قوله من صفة غيره) أي حيث لا يفتى بذلك من حج إلى لا يعمل له وإنما يروى يمكن المحرم
 من المعجم عن الشعر من أنه في حصة أمعاء فانه المعجم عنها خلاف ما بها من شكل منه ما يأتي

وكذا إن شأده على لأصح لأصغر رد إليه كما لا يظن ظهر للتحاطف بحروج النسم ، ذكره
 المعوى وحوار ي ، ووجه أيضا بأنه كارتى إذا ابتلعه بعد انفصاله عن الفم على اللسان وبه
 طريق موق كل حوا وجمع لصف القباب وأفرد العوضة نعا لنظم الآية أو لأن العوضة لما
 كانت أصغر حرم من النسم وأصغر من حولا منه مع أن جمع القباب مع كبر حرمه وبسره دحوله
 بالنسم لا يصح عدم أن جمع العوض لا يصح بأدنى مفرد العوض وجمع القباب لغيره لأدنى من
 الثاني بأدنى (ولا يصح جمع رعه) الصروف (من معدنه) أى عسله وهو الفم جمعه سوا
 فى حيث لا يصح سمي ما كور أو - صيب ساس أو - سيب ساس أو غير ذلك لغير التحرر عنه ،
 والتحرر به رعه عسله ومصلح . فى عسله رعه فانه يظن حوا (فلا يخرج عن النسم) ولو رى ما عسل
 السفة لأعلى المسب (مرد) إيد ساسه أو سعه (واسعة أو إلى حبيبا ريقه وردة إلى فمه)
 كما بعد عند الفم (وعسله ريقه سفل) وسفها (واسع ريقه يحولها من ريق) الدهر
 كمن قبل حب مسومة بعد رعه أى وورق أو ريق فى ما يظهر من إغلاقم إلى انصفت
 على منه سبوه التحرر عن ساس . وسبها كفى لأدنى مالمو - ساس وقد غسل السواك وسبها
 ريقه سفل (واسع ريقه) وأخرج يدك مالمو لمكن على ساسه وسفل ساسه أو عسله أو الحماقة
 فانه لا يصح (أو مسحا) كمن رعب رعه أو كل ساس حب ريقه حتى تصبح (أو ريق)
 فى سلسل ذر مع لانه دحاجة ريقه فى ريقه وسلسل ريقه وسلسل ريقه وسلسل ريقه
 منه . وهو أخرج لسان وعسله ريقه ثم رده .

(قوله وجمع سلسل
 القباب) فى أدب الكاتب
 لأن قضية أن القباب مفرد
 وجمعه سلسل كعرب
 وغرمان وعليه فلا حاجة
 بل لا وجه لما ذكره الشارح
 وعارة المساوى فى الآية
 والقباب من القباب لانه
 يدب وجمعه أدبه ودان
 (قوله إن انصفت منه
 عين) علم منه أن المدار
 على العين لأعلى لون ولا على
 ريق فلا حاجة إلى التاية
 بل هى يوم خلاف المراد
 على أن اللون فى الريق
 لا يكون بلا عسل كما هو
 ظاهر

وبه من اختلاف من خط النسم . وقد سئل عن شحار ريقه أى كان يلقى بذلك أولا ثم عرض
 عنه بعض بامدنه فسمعه ثم سئل فيه وكبرها من بدنه وأراد ما يتقدم من أثر النسم فيها .
 وقال له هذا عسل فخرج عن ذلك وقال حوا كان . يظن ، وماقش فى ذلك بعض تلامذته
 انصفت من النسم : هو من الرماذ الذى بقى من أثر النار لامن عين النسم الذى يصل إلى
 النسم ، وفى الظاهر ما فيه كذا للشارح من عدم الإحصاء وهو الظاهر غير أن قول الشارح
 ها ويرى بعدم فتح فيه لأجل ما فى عسله أنه ريقه فغير وعدم سميته عسله سلسل عدم
 تنص (قوله وكذا إن أعادها) أى وإن توقفت إعادتها على دحون شئ من أنصعه (قوله بعد
 انفصاله) أى فانه لا يصح لكثرة الأسلاخ به (قوله فانه سلسل حرم) قال جمع وما جاء أنه عسله
 الصلاة والسلام كان يصح سلسل عسله وهو صائم وقفة حال فبعضه محتمل أن يصح ثم رجه أو عسله
 ولا ريب به (قوله فيما يظهر من إغلاقم) أقول أى فأنه لاندلعة فى قوله ولو رى أن أخرج مع
 قوله إن انصفت منه سم على جمع (قوله إن انصفت عن منه) فهم أنه لا يصح أن يسلعه معبرا
 به أن أخرج حيث لم يجر اتصال من من نحو الصبح لكن قضية قوله بعد وأخرج بذلك الخ
 أن حوا بعضه ما سفل من الريق متصل بالخط ، وعسله حتى يظهر فيه نهم صر و ريقه
 اتصال شئ من الصبح لكنه حينئذ قد سفل فيه بالنسم الخارج (قوله ولم يمسس فمه حتى
 تصبح فظن) أى ويرى كان حيا ، كما انفصل إغلاقم حيا فى المعرى عن الفرق م .
 سلسل سم على جمع (قوله ولو أخرج لسان) هذا علم من قوله أولا لا على اللسان فهو
 نصير به بالفهم

وابتلع ما عليه لم يضر لأن اللسان كيف شاء معدود من دحل القم في يشرق منخبة معدود .
 وبو عمت بلوى شخص يدهى به تحت أخرى . ثم أو كات سومع ماشق الاحرار عنه .
 ويكنى بشفه ويعنى عن أثره ولا سبيل إلى فكيفه غسله جميع سهاره ، إذ انصره أنه أخرى
 دائما أو يترشح . وربما إذا غسله راد جريانه كذا قاله ، لأدري وهو فته صهر (وجمع جمع)
 فابشله لم يضر في الأصح (كاتلعه مسرقا من معدود) والذي سطر لحقه الآخر عنه وسواء
 جمعه حتى كالعطاك أنه لا ، واحترى كجمعه ثم بو اجتماع من غير فته ولا يقصر فقا (وجمع سبي
 ماء الصمغ أو لاسنق في إن حوفة) معروف أو دمايه (فمدع أنه من جمع) في سب (أنصر)
 لأن الصائم منهي عنها كما مر في الوصو (و إلا فلا) سطر لا يرد من مأمور به غير حصره
 بخلاف حالة السائمة لم مر ، وبخلاف سبي ما نهى عن ادخاره وعن كائن جعل ماء في فته أو نهى
 لا لعرض وبخلاف سبي ماء غسل الشرد واد الزاغة من صمغية أو لاسنق لأنه من مأمور
 بذلك من منهي عنه في أربعة ، وخرج عما قوبله سبي ، العذر من حيث أنه من أو حصة
 أو من غسل مسون فلا يضر به كما في قوله حمد لله على . ومنه أخذ أنه في غسل .
 في مخرجه وحده فليس الماء إلى حوفة . ولا يضر ولا يكره إلى مكان الماء . ثم حدث
 لا يدخل شيء . فصره .

(قوله المعروف) في
 الطن وما هو طريق إليه
 و قد وجد هناك لا ماء
 الصمغية لا من إلا إلى
 ذلك ويهني نصف
 الدعاء عليه (قوله والمرة
 أربعة) هي واحدة في قوله
 غير مصروح على

(قوله وطلع ما عليه) في ما يخرج لسانه به عنه نحو سب فته وحلى الصمغ من أنقى .
 ثم رده في فته فهو سبي أول لأنه من يشرق معدود فته حر ، والاد الذي . وحلى من عن
 حيا الزمادى ما هو في ما قوبله الله حمد الله على قول السراج على أن من قد يهني حيا لاني
 مدعى به الصمغ من على لسان في الحشفة (قوله من دحل القم) أي بالذمة له ولغيره
 فيما يظهر فلا يحرم على غيره مص لسان حليته من (قوله بخلاف حالة السائمة) من جمع
 و صهر صمغ . ثم يلا فته أو أنه ماء تحت سبي على في خوف وكس عليه ثم قد سب
 ظاهر كلامهم ضرر السبق بالمبالغة المعروفة وإن لم يعلل فته أو أنه كاد ذكر (قوله لا عرض)
 الظاهر أن المراد أن لا يكون مأمورا به سبيل ما ذكره في سبي ماء الشرد من الضرر المحذور كونه
 غير مأمور به (قوله والمرة الرابعة) أي يقينا بخلاف ما لو شك هل أتى مدين أو نال بلاد
 أخرى فالمسحة أنه لا يصح دخولها معها على بهجة (قوله لأنه غير مأمور بذلك) فته
 حصص العرض استوعق لوصفه في فته بحيث يمنع من الإبطار بمأمور به ، وعليه فستمن مع
 العرض فيما نقله عن الآثار فيما مر من قوله وفيه لو وضع شيئا في فيه عمدا . أي لعرض بقرينة
 ما يأتي ، ثم رأيت ممن على جمع صورة مما لو وضعه لنحو الحفظ وكان مما حوت العادة بوضعه
 في الفم . ثم ويسعى أن من النحو ما لو وضع الخبر في فته لضعه لنحو التلح حيث احتاج إليه أو
 وضع شيئا في فته عدوه أو نفسه به حيث . فحصل منه شيء ، أو يمنع سبيل حبيب منه إلى .

فرع : كل أو شرب لبلا كثيرا وغير من عدله أنه قد أصبح حصل له حنة . فخرج
 سبه من حوفة هل شمع عليه كثره مذكروا وهو إذ حلف وخرج منه سطر لا فته سطر
 والحواص عنه بأنه لا يمنع من كثرة ذلك ليلا وإذ أصبح وحصل له حنة . لم كور يمشه وبعين
 فته ولا يضر وإن تكرره منه ذلك مرارا كمن ذرعه القم . ونؤيده مذكور الترخ في قوله
 وهو يجب عليه الحلال ليلا الخ .

كسره مع لهجته مرة واحدة خلفه هاء وسوق شامة هاء متقدمة على طبع
الحجر فكان الصوم بعد ثم قيد كثر في سوغه رمة الكفر واستدسية بعد عمة به كاشم مع بعد
الصحة يجمع مع الصحة يجمع ثم به صب الصوم خلاف سغير معلق الصلح مود لا كره وه
نهر والحق أن ابتداء فعله هاء لا كفارة فيه فتعلق بآخره سلا كره يجمع به رمضان
ويطول ثم بعد حال عن مثابه النهار إن الله في الكاح ثان يجمع العدة به ثم إن استد على ش
صومه طروب برع ولا كفارة عليه لأنه قد عت حرمة كما افتر كلامهم صرح به وردى
و يروى أن أبا هريرة رضي الله عنه حتى صام أن عده الاستداه فكثت فروع خلا هاء وب أفتر
أن عمن النهار معنى وهو يجمع فسه العدة بالأكل كسره هاء وقد حب استيع
أو بعد مما قبل كيف هو البحر يجرود طوبه وصومه الحقيق يتقدم على عده به حو من
أحد ثم مسند وصحت على العدة ولديه وفوعه والتي شامة هاء عده يجمع عده
ولامع سح لإسهو السو لا بدرو مقابلة لأحكامه فالعارف بالأوقات ومعدل التمر بمر أو
الصحيح المسمى في روضة هت : هذا الثاني هو الصحيح

(فصل شرط صحة الصوم)

من حيث العسل ونوف

(الإسلام) ولا يصح صومه الكافر كمن كان كافر أو مرتد أو باسدا الصوم حال الأدينى فصحت عبارة
شرح المصنف أنه يورثه سله أسا للصوم فأسر في عمة أنه لا سطر ولا أحس لأصحاب
سمعون به ولأنه أن يروى أن الله عتله أنه وقد عده من فوعه أنه شمر الإسلام يجمع النهار
أنه عتله (والعقل) أى عتله سح صومه ثم لم يكره أن عتله وهو عتله دواء له
كأن لاه (والفاء عن حسن) أى عتله ولا يصح صومه عتله وليس له حرمة
عنه بإسناد كراهة في لاه (جمع النهار) هو فوعه في لاه عتله عتله أى النهار رده
وحيث أن حسن أو حسن من صومه كما وحيث في حذل صلاته وبوولت وه عتله من
صومه عتله كما صححه في مجموع والحق (ولا حصر اليوم سغير) أى عتله (على أنه صحيح)
(فوعه كسره هاء) أى في (حرمة) فوعه خلاف اسمه ثم معنى الصديق) كأن كان بروحه
من وطئت فأتى به (فوعه جمع الوقت) أى ومن جميع سده الفصل (فوعه وإن
برع) عده (فوعه فلا كفارة عتله) أى وإن من صومه وعتله سم على حج خاصة
أن مدبر السلان على مكث بعد الصلح وروى به ومدرج حو الكفارة على مكث بعد
مع العدة

(فصل شرط الصوم)

(فوعه أنه مظهرها) أى في (وأرثه عتله سب) فوعه أى عتله (الأولى أن يفسرها بالقرينة
وإن فسر بالنية في عرض الصوم (فوعه وإن طرأ في النهار رده) أى وهو سبها كما تقدم

(فصل شرط الصوم)

(الإسلام)

(قوله من حيث العسل)

(والوقت) ذكر وفه

لأنه كونه الإسلام

وما بعده مما يرجع للعامل

فقط هو الآخر مع عدم

عطف ما يتعلق بالوقت

عليه ومن ثم أفتر

الحقق المحلى على قوله

من حيث العامل وأما

الشاهد حج فلا أراد

إفادة أن العسل معقود

لما يتعلق بالوقت أيضا

حل المتن على وجه يصح

معناه ذلك وعبارته مع

المتن فصل في شروط

الصوم من حيث العسل

والوقت وكثير من سله

ومكروهاته شرط صحة

الصوم من حيث الزمن

قاسة الوقت ومن حيث

العامل الإسلام الخ (قوله)

وبواسطه للصوم) أى

ولا يتأهل به كالأكل أو الخمر

أو نحوها مما يقع فيه

البيان

انه شهية غصبت معه. انما يشترط به وجها آخر. فلهذا ناسخه اليوم دون الصائفة
 بالإعفاء. والثاني يصير كالإعفاء. (والأشهر أن الإعفاء لا يصير إلا اتفاق لحصة من شهر) أي
 لحصة كانت أكثر من سنة مع إقامته في حرة. لأنه في الاستسقاء على العنق فوق اليوم دون الحول
 وهو من الشهر في سنة لا يصير كالصوم. لا أقوى بالضعف، ولو قلنا إن الحصة منه يصير
 كالصوم لا لحظف الاضعف بالأقوى. مستوفى من إقامته في حرة كائنه. والذي يصير مقصدا
 والثالث لا يصير إلا اتفاق دون الشهر. وفي السنة وأصلها. أو شرب أو إمساك أو غير ذلك
 في التهذيب إن قلنا لا يصح الصوم في الإعفاء. فهو أقوى. وذا وجهان. واضح أنه لا يصح لأنه
 معناه. قال الأئمة. وهو منه الصحة في شرب الدواء أي إذا اتفاق في بعض الشهر غير من
 أقوى. وله به فهم أن كراهة العوى من لزم في العقل. كما في بعضه كالإعفاء. مع أن كلامه
 من وص في ذلك. وحينئذ فلا فرق بين السعرق وغيره. ولومات في بعض الشهر. أصل صومه كما
 لومات في أثناء صلاته. وقيل لا كالومات في أثناء شكه. ولو شرب لمسكر لئلا يفتي في جميع
 الشهر رمة الله. ومن صوم في بعضه فهو كالإعفاء. في بعض الشهر. فله في رمة. وتوحيث
 من شرب في هذا الشهر. (ولا يصح صومه العبد) أصغر وأكبر. وعن واحد للمهر عنه في حرة
 السجدة. (وكذا السعرق في الحرة) وهي حرة أنه بعد يوم الأضحية لما صح من النهي
 عن صامها. وهو كان صومه. مع ما يروي عن عموه النبي عنه وفي السنة من صومها عن الثلاثة
 وحده في الخرج خير البحري فيها. (ولا يصح الصوم) الصوم (في السنة سنة) عيسى
 صومه اليوم غير من شهر. من عام يوم الشك فقد عصى أنا القاسم صلى الله عليه وسلم. رواه
 برمدى وغيره. وتحتجده. عيسى وأبى عنه. وروى على صوم رمضان وضعه يسكي بعده كراهة
 صوم شهر. وروى أن يمتلأ صوم. عيسى النبي عنه. ومن في صوم شعبان إضعاف من صومه
 عارف صوم يومه. ونحوه فانه يضعف. عن عمار عنه فيكون فيه افتتاح للعبادة مع كسل وضعف
 وهو غير من شهر. ومن من حرم الصوم بعد شعبان. لا يصح شعبان إلا ما ياتي إن لم يصله عما قبله
 حرم. (إن أضعف شعبان ولا يصوم) وفيه من أنه لو صام أحد من عشر رباته. فقد
 أصبح حرم عليه صوم الشهر. وهو شهر. لأنه صوم يومه. ولا يصح. ومن من حرم
 رفته. (شهية الحنة معه) أي وبت على صومته. بعد أن كوره. (قوله) اتفاق عنة
 شهره. وكان الإعفاء. عناه. وفي حجة سنة عدم الضرر. بما لم يكن عناه. كان بعد
 من صومه. (قوله) (ويستأجر السعرق) أي لا يصح. السعرق الخ. (قوله) (وأصح أنه لا يصح)
 معناه. (قوله عن صومه) أي فلا يصح من صومه. إضعاف في العمل والسكنى. لا يعمل أطب
 ونحوه في كونه. كما يكره سعة. (قوله في أثناء صلاته) أي فلا يصح على ما فعله فيها
 من الصلاة. ولكن ما عني مجرد الله كما فعله ولا حرمه عليه حيث أحرم. ومن في من وقت
 ما سعه. (قوله) (في سكر جميع شهر) شهره. سكر. يعني سكره. لا أنه صرح مع على هجته
 وصرح بمثله أيضا في الإعفاء. فلا راجع. (قوله) (لما صح من النهي عن صومها) قال في شرح بهجة
 سكر. وفي عسم. (أي) ثم كل وشرب. إذا كراه الله عز وجل. أنه قال في النهاية. ويروي أي يوم وشرب
 بصم والفتح. وهما معنى والفتح أقل المعاني. وفيه رأ أو عمرو. شرب. لعمري. وقال السعوى في
 سنة. لأنه أي الجمل. أي صوم. وهو. وهو. لأنه لا يصح. جمع فهم. وهم. ويريد
 أنها أنه لا يجوز صومها. (قوله) (حرم سنة صومنا من عشر) أي فشرعه. حوار. أن يدل الصوم في حرة

(قوله) ويعلم منه الصحة
 في شرب الدواء الخ. قد
 يقال إن هذا هو موضوع
 كلام العوى إذ صورته
 أنه اتفاق بعض الشهر
 وإلا لم تأت المسئلة من
 أصلها كما هو ظاهر. فلا راجع
 أصل كلامه الأئمة
 (قوله) ولعله فهم أن كلام
 العوى الخ. لا يثبت أن
 هذه الهم هي التي في
 كلام العوى. بل دليل أنه
 من على الإعفاء ولم يحسن
 المقصدي للفظان به حيث
 جعله لا. غير مستل
 ربه. فله غاية الأمر أن
 العوى يجوز في قوله. فزال
 عنه. وهو يروى عن
 عيسى على أن حمل الروال
 في كونه على حقيقته
 نافية. حكاية الوجهين فيما
 روي. إن لا يصح
 من (قوله) (وشر)
 مسكر. (أي) شرب ما
 كان مفعلا. وبه صرح
 السعوى. مع في عدم مذهب
 حازق للشرا. حج

على محمول ومعنى عنه وسكران في معنى السكران في اللغة وهو من لا يحسن
(وإنما في) له وجه واحد في أن فلا يحسن على من لا يحسنه حب أو شره سكران أو مرض
لا حتى يروى وحده أو عود وعلى سائر كما هو في ووجوه عليهما وعلى السكران
ومعنى حبه واحسن ويخوف من غير وجوه فيهم ووجوب اعتقاد سب كما تقر ذلك
في الأصول في وجوب الاعتقاد به كما سيأتي ومن ألحق بهم لم يرد في ذلك فقد سها فان وجوهه عليه
وجوب سب كما مر في الإتيان إليه هم كمن لم يحسن من وجوب الاعتقاد به وجوب الاعتقاد
لذلك في حقه لا في غيره كمن اعتقد به سب سب كما (ويؤثر به الذي سبج د أنصاف)
ومير وشره على تركه في غير وجهه والوجه الثاني والآخر وجوب اعتقاد به على
كما مر في حقه في ذلك من وجوب اعتقاد به (و سبج د أنصاف) من وجوب اعتقاد به
سبج وهو ما سبج سبج من وجوب اعتقاد به على سبج من وجوب اعتقاد به
سبج من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به
بأنه الذي من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به
في حقه ونحو ذلك من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به
في الدين من حرج - وعلى ذلك من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به
فصل المحرفان عادة الأرض كالخمر والسكر والذرة من سبج من وجوب اعتقاد به
وفي الأثرين .

بل ما عدا الصامع من الصحة إن اعتد على طالع البحر ومطل للصوم إن مر به لا
لا يجوز أن الصوم لمرق الصامع لأنه مسوق بالولادة وهي مبطنة للصوم فلهذا إن
يكون له ذلك من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به
خطا في وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به
مير به عده من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به
سوم بعد الولادة حكم بحدوده وسبج من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به
وبعد من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به
حكم بحدوده من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به
(إشارة إليه) في قوله ولوله معنى (قوله حث في ٢٤) على وجوب اعتقاد به
ولا يحسن للصوم لما فيه من المشقة على الصبي بخلاف الصلاة (قوله ويباح تركه) ومعنى
على ما تقدم في لسمم أنه لا يجوز له ذلك ولا يحسن على سبج من وجوب اعتقاد به
عرق من مرض أو ردة في الدين أو ردة في الدين أو ردة في الدين أو ردة في الدين
فإن أو العسل الحامل من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به
سبج من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به
لا يقدح في حكمه بحدوده من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به
محمولين المعنى من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به
حب من مرضه) أي قبل البحر ع لوف من وجوب اعتقاد به سبج من وجوب اعتقاد به
وبحسب عليه الله

(قوله وسكران) في لا
تعد وسكت من محرم
لصامع (قوله ووجوه
عليهما) أنصاف راجع
إلى لوف من وجوب
محرم سبج من وجوب
لصامع من وجوب
وأنه من الصحة أنه
موجود في غيره شرح
أنصاف أي هي أصل
ماها بالحرف (قوله ومن
ألحق بهم الرند) تعريض
بالخلل لخلق كما في
له التصريح به (قوله
وهو ما سبج سبج) هو
محرم في حقه سبج
حج منه حمله شره
لوجوب أنظر لأثره
بإحبه (قوله وسبج
أن كلا منهما يدرمه
أقصد) هذا بقوله لا
عرض عرق في مرضه
أن من يعطى ما عرضه
ليعطر لم يعمله بقبض
قصده وبدرمه الصوم من
أبجالة الفطر ومن يعطى
لحسن ليعط عنه قضاء
أصله عامه بقبض
قصده وأمره بقبض

(قوله اغتسلنا) كذا
 في السج . و لأصوب
 اغتسل أي لحوض
 (قوله لأمر ما مقتران)
 أمر ما جمع ضمير السند
 و نحو أن يكون مواضي
 والمطووه لكن مكر
 عليه فوه فأشبهها للمسافر
 والمرضى إذ لا شيء ذلك
 في نحو الصبية والمصونة
 كما لا يخفى وأصل هذه
 العادة في شرح الروض
 أن صوم السبعة فيه
 راجع للمريض إذا شق
 والمسافر إذا حصر فقوله
 فيه فأشبهها للمسافر الخ
 أي من قام به الأمر
 و مرض بالمثل (قوله
 أنكر يندب لمرومه
 ووف) هذا سمع قوله
 في مر ويسل لمن ران
 غيره مر . جند . القصر
 (قوله أي الامساك) قد
 حال د كان لمرايه
 الصوم نية الامساك لها
 وجه تسمي استصحابا
 تكون الثبوت قبل نحو
 الأكل هذا والمنشور
 نية الصوم على ظاهرها
 للخروج من خلاف
 في حقيقه القائل بوجوبها
 حيث أي إذ كان قبل
 روال وظاهر أنه لا يجره
 عن صامه ذلك اليوم . لأن
 قد مر في راجع .

عنه . و هو رتبه من حق أو سكر من حق فلا يخرج في ذوقه فلا يجمع وفي السنة أم
 الكبر لأن حكم الردة من خلاف الكبر (و هو منع) الذي بمعنى التمس بمعية كما مر
 (بانتهار صائغا) بأن نوى ليلا (وحب عليه بقاءه بلا قصد) خبر ورثه من أهل الوجوب
 في ثمة العادة فأنه ماله حسن في صوم عتوق م يدر إمامه . وله جامع بعد بوجه لزمته
 الكسرة (و هو منع) الذي (منه) أي انهر (منظر أو أهق) منه المحزون (أو أسم)
 . الكافر (فلا فيه) غيبهم (في الأصح) لعدم إمكان من من سبع ذاء والسكن
 منه غير ممكن فأنه ماله ذرة من أول وقت ركعه م حتى . الثاني نكث الله لإمرأه
 حره من وقت الفرض . ولا يمكن فعله إلا سوء وسكن كما يجوز في حره عن بعض مد يوم
 (ولا يترهم) يعني هؤلاء الثلاثة (إمارة ملة اله في الأصح) أي رجم بعد وفشهور
 مسافر والمريض . والثاني يترهم لإد كهم وقت الإمارة وبنه يكره وقت السبع يوم
 . حب الحرمة الوقت . ويسل لمن زال عسلوه إحصاء الصبر بعد من نكث من نكثا يعرض
 مهمة وله قوله . وبنم من من الإمارة أنه لا حرج منه في جمع مقصد كسره وخنونه
 ككافة وحاصل احسان لأمره مقدر فأنه يفسد في ونوصي (و مر) الإمارة (من
 ملى بالطر) عسوه له ومع صه بعدد . و مر بالطر السرى في من ملة (أو
 سى النية) من الليل لأن سيانه يشعر بترك الاهتمام بأمر العبادة فهو ضرب من (لا يترهم)
 . مريض زال عنهما بعد الطر) بأن أكل : أي لا يترهما الإمساك لكن بعد حرمة
 وف . فإن كلاً فلتجبه كلاً يعبر بهم وعقوبة البطلان كما مر (وله رال) عسره
 (قل أن : كلاً ولم يوافق في منع) أي لا يترهما . (إمارة لأن ملة السبع مقدر
 حصة فكان كلاً كل وقت فيه وجه . و مرده من أن كلاً ما يحسن به الفقه .
 . خبر ملة . وم هو . عمالو يوم . فصح صائغ خبر الإمارة . و هو شهر نحو جامع
 في سنة اله لم يترهم الإمساك (والامته ملة مر) الإمارة (من أكل يوم السبت ملة
 كونه من رمضان) وهو من أهل وجوب ذن صومه كان واحد منهم إلا أنهم جهلهم بملة
 من نحو أنهم من جهة الصوم نية الإمساك ليس من أمثله . فأنه قد مر في قدم بعد
 الإمارة لأنه ساج له الأكل مع العلم أنه من رمضان كافر ومراده هو السبت هذا يوم سابع من
 في الكبر وقدما في فصل (من نكث الله عن يده السوصي صحة صوم الكافر الصلاة وقدره
 به فأنه الصوم هـ (قوله عنهم) أي عن صاحبهم (قوله وورثه من حق) نبي ما قد مر
 سون نردة أن من قوله مكفر الخبوس فيهم بعد الخبوس نردة ولا حكم منه بالرد منه
 ر كذا . من عن بعضهم أقول . و هـ . من عن الله لأن صومه حرام . و مرده
 من على الردة من ملة ملة ملة منع من قصد . فأنه حال المعنى والإمارة من عن فعل
 رتبه (قوله في لاوى) هي ملة الردة . وقوله في السنة هي ملة الكبر (قوله خبر ورثه من
 عن مخرج) وهو ثابت على جملة يوم . و حب أو سكر على ملة في من الله . و مرده
 منه هذا النوع . و هو الحب فيه سكر و ذوق الذي لأن الصوم كان حصه واحد لا يستعين بكن
 من الملتزم عنهم يمكن معصية وبنه ملة في طاعة من يتر في بعض الأفعال . و السبع منه
 من ملة (قوله وملة ملة) ملة ملة (قوله ملة ملة) أي لا ملة (قوله يترهم ملة) و عباس
 ملة في مسافر ملة ملة (قوله ملة ملة ملة) أي الإمارة . ملة من أمثله . و يحسن
 . مراده به الصوم عسرى كذا . كان في وقت صحيح ملة في بعض مد هـ

عكس عنه ولله ما عطفه في التهذيب ومثله ركعتا الطواف فيحور رنعا للحج (وقى لاستكاف
قول) نه عكسك عنه قياسا على لصوم لأن كلامهم كعب ومع (ولله شعير والأظهر وجوب
الند) عن كل يوم (على من فطر) من رمضان (الكبر) كتاب صرح بها هرا لا يلبس الصوم
في رمضان من أيامه ولا يرمه إلا في شهره سنة فيه وسيد كل ما حر عن صوم وجب هو في
رمضان وغيره رمضان أو مرض لا حتى - وقد أومضت أنه يذهب بلحظه ومما كانه قال تعالى - وعلى
لديس خطيبوه قد بد طعم مسكين - أي لا يطمونه أو يمتنعونه حال الشرب بل يحجون عنه حال
الأنف أو خطيبوه في كونه فلا يطمونه كما مر ويؤتى بمره من ذكره - في الأمر بعد ذلك
للقول الصوم عنه وعدم عكسه به كما هو الأصح في المجموع من أن العدية واحدة في حقه ابتداء
لأنه من الصوم ومن ثم يولد صوما لم يصح بمره وإن قدر عنه عهد الصوم بمره فسؤد
تخلف بمره في حج عن الصوم قدر بعد لأنه حوجب بالحج ولو كعب الصوم فلا فدية عنه
كما فدية في الكسبه عن البدن حتى كان كعب من سبب به الحصة بها حتى أخراته
عن واجبه فلا يرد عليه قول الأنسوى قياس ما صححوه من أنه مخاطب بالمدية ابتداء موسم
لا كعب الصوم وصية كذاهم أن من - كذا إذا عجز عن العدية ثبتت في ذمته كالكمارة
وهو كذلك .

(قوله لأنه حوجب بالحج)
أي ابتداء فلا يقال إن
كونه مخاطبا بالحج هو
محال النزاع .

(قوله عكسك عنه) (وهو داء) أي حار أن مكاف صحت لم يفعل في لا عكسك في دمه
لمس (قوله وقى الاستكاف قول) قال حج وقى ابتداء قول أن ثم من عنه أوصى ٣١
ولا حكاة العدي عن سبب وغيره عن إسحق وسيد الخبر فيه كعبه معقول بل قيل إن
برهان عن القديم أنه يرم ويؤى إلى جانب ركعة أن صلى عنه كاسوم ووجه عنه كسور
من أصحابنا أنه يطعم عن كل صفة مد وحذر جمع من محققين أخر من لأول وقع به السكي
عن بعض قاره ووجه آخر يرم من قول جمع سبعة وعشر الإجماع على لمع بمره من إجماع
ذا كثر وقوله واختار جمع من محققين أخر من لأول أي أن ابتداء مع عنه (قوله كبر)
بمره بالكبر يعني أن من فطر مرض لا حتى - وقد عجز معه عن الصوم ولا يذبح من
الكبر وفطر لا عكس عليه لئلا لا عهد به منه ثم إن استمر كعب حتى مات أخرجه عنه بكل
يوم مد كما تقدم وقد عكسه قول السراج أن يعصى وغيره من بعده صوم عدم صحة الصوم
عن حتى الحج ، لكن قول الشرح الذي وسيد كل ما حر عن صوم واجب الحج عصى خلافه وهو
الظاهر (قوله ومثله شديده) (هجه) وسيد من سبب به سبعة وعشر الإجماع على لمع بمره من إجماع
أمر من بها إلى حتى بها عذور سبب (قوله أي لا يطمونه) أي في مفره قال فب أي
قرينة على أن مراد بك وقت - يمكن أن يكون قد وجدت عند التناول قرينة حافية
فهم من ذلك - ولا يصح عكسك بها فلا يلبس الحج سبب به (قوله وإياك م يرم
من ذكره صفة) أي وإن كانت العدية واجبة في ذمته (قوله لم يصح بمره) أي بمره عنه
حال استمر (قوله لأنه حوجب بالحج) وقع حج لأول المسبب ويستمر منه ما دفعه إليه
من الأجرة

قضاء الصلاة إلى ما بعد صلاة أخرى مثلها بل إلى سبيل لأن ذكر الصوم من رمضان آخره إلى رمضان
لا يقبل ولا يصح فيه فهو كذا أخره من غير خلاف والله لا بد منه في كل ذوق ودبره من
شخصي عني الحكم في هو قيل عند الحجة بالتحريم فيه ذكر من لا بد لأن أراد ذكره إلى من
هو بطر له لأنه فاق العدة على أن يرد ذلك منه من قولهم في لا شكال منها وخرج بإمكانه
ماله أخره بعد كل أسير من غير أو صرف أو أراد حملاً أو مرده إلى قال فلا شيء عليه بأخر
مدام العدة ردي وإن استمر سبيل لأن ذلك حدة في الأذن بعد في العدة من قولي ولا فرق
في ذلك كما افتقد كلامهم كغيرهم وسأجبه بكونه من قولي من قولي من قولي من قولي
سبيل في صوم التطوع بعد في روضة من أسير وفرد في التحريم من حرمان وقصد
رويه ويمكن أن قال لا بد من حرمة الله به واقعة كلامهم في قولي وأخذ مدد عنك فيها
من القاء ثم سافر في شعب منه وممن فيه روضة الله وهو شر من سيرة الأسير
وأخذ الأذني من كلامهم أن التحريم جهة نوبت عند فاقه به وسبقه في في حكم
حده من أفتر بعد وذو حدة العرق وحث عليه سيرة الإله من دون العدة ومنهم
الإكرام كما في حدة ذلك وموهبة أسير يوم تبع بمكة فيه (والأصح كراهة) أي من
حرمة (تكرار السبيل) لأن حقوق سبيلية لا بد من حرمة في نحو الحرمة لا سكر يدان
لا بد من السبيل أما القن فلا تلزمه القدية قبل العنق بأخره كما أنه بعض من
كلام تراعى في غيره لأن هذه فدية مالية لا مدح من الصوم فمن العدة من من أهل كمن
نحو عده بعد عده وذو حدة عده وجوب وقيل من أحد من قولهم ويرد دمة سحر يومافرى
به السبيل من أنه من كمن من أهل الله وفي النص خلاف حجة صحيح وإن رجع بعضهم أنه
يمكن الجواب عنه بأن العدة في الكسرة بوقت الأداء لا بوقت الوجوب وهو الذي هو
المكسر ثم أهل للوجوب في حاشية وفي حدة وسبق خلاف ما قد عثر أهل لافرام الله
وقت الوجوب ومقابل الأصح لا سكر كاحدود (والأصح أنه لو حرمانه) أي من رمضان

(قوله قضاء الصلاة) أي حدة فاقه عده (قوله بد بأخره) أي في يوم عده العدة (قوله
لا تملك) حدة حالة (قوله وخرج بإمكانه مالاً أخره بعد كل سبيل) وسمى أن منه مالاً
صوم شعري في كل سنة وقوله شيء من رمضان وهو يمكن من فاقه حتى دخل بعد بعد في
أخر قضاء رمضان إلى شوال مثلاً لأن صوم شعب استحق عنه بالبرق سبيل صومه من
الله (قوله ولا فرق في ذلك) أي في روضة الله بد بأخره (قوله من من فاقه شيء) مع حدة (قوله
أن الأخر) أي بأخر قضاء رمضان سبيل أسير (قوله أن الأخر جهلاً) ومراد من حرمة
الأخر وإن كان محالاً للعناء لتمام ذلك لا سكر عند بعد جهله عده صامت في لو علم حرمة
التصحيح وحمل البطلان به اه حجة ردي (قوله والأوجه عده فرق) أي بين من
أفتر بعد وعبره فكل من جهل والنسب عده مقصد (قوله سقوط الإثم به) أي الجهل
(قوله وموهبة أسير يوم) أي وهو كان مقصراً سبيل من من أهل صوم ذلك اليوم
(قوله منع عنك فيه) أي فلا يكون عده في سكر القدية (قوله سكر السبيل) أي
عده أسير في كلام نصف وهو الإمكان وسأجبه نعم على مسيح فخرج في سكر
الأخر هل بعد الإمكان في كل عده أنه كفي روضة وجوب الإمكان في العدة

(قوله عده عن قولهم
في لا شكال) أي استمر
في قوله وبد بأخره
الصلاة إلى ما بعد صلاة
أخرى منها إذ هو جواب
عن إمكان منسك كما
لأن (قوله ولا فرق في
ذلك) أي في عدم روم
القدية في التأخر من
(قوله أن التأخير للسفر
حره) أي في هذا كان
الجواب من عده (قوله
وحدث بعضهم سقوط
الإثم به) الصبر لما ذكر
من الجهل والنسب
(قوله أما القن الخ)
كانه وهو أنه في من
رويه عده بطر وأنه
سقط من السبيل
ولا فلا موقع للعنة ما

هو

في الأظهر) لأنه صلى الله عليه وسلم أمر لا يمر في شئ كبير إلا تعبد به مع حصاره بعدد قد
 على سوا في سنة كأمته إيصاحه ، وإن في ذلك سنة كركاة التطير (ع) قد روي حصاره
 منها (فصلها) كما لو كان قادراً على حال يوجب ، وكلام السنة حتى في الشئ في نفسه هو
 الحصة الأخيرة ، وكلام الخاص في الصب حتى في إحدى حصار الثلاث وأنها محرم ، وكلام
 الجمهور أنها الكفارة وأنها حرمه في السنة وقد عرج ابن أبي العبد وهو التعمد ، ثم إن قدر
 على حصة فعلها أو أكثر (و لا يصح أن لا يصدق من السوء إلى إبعاد سنة العامة)
 على معصية مسمومة ولم يكتف به حصة مكاح لأن حرمان السوء بشدة المعصية في حصار
 به إلى الوقوع ولو في يوم واحد من الشهرين وذلك مقتضى لاعتنائهم وفيه حرج شديد " في لا
 يراه على الصوم فامتنع عليه المذلول عنه كسوءه (و) الأصح (أنه لا يجوز مقترن صرف
 كسوته إلى عياله) الذين تلزمه مؤثقتهم كالزكوات وبئر الكسب ، وقد فوه عنه السداد
 والسلام في الخبر «أطعمه أهلك» في الأتم يحتمل أنه لما أحرمه صرفه له صدقة وأنه يمكنه
 إياه وأمره بالتصدق فلما أحرمه فقره أدن له في صرفها لهم لأنه لم يمتنع من صرفه له صدقة وأنه يمكنه
 أنه يسوع يسكنه عنه وسفاح له صرفه لأنه لم يمتنع من صرفه له صدقة وأنه يمكنه
 لا بد منه وأن لا صرفه لأهل ، كسوته في وجهه وكل هو وعنه كما عهد العبد وعمره من
 الأصحاب وحاصل ذلك أن الأول لا يصدق له من رضى العبد وعمره
 لأخره ، ويصح أن يكون مصنف حرمه من عده له صدقة وأنه لا يجوز صرفه كسوته
 في ذلك لأن الصرف منها إنما هو لأخيه نعم معنى الكلام على ما روي في العهد مقصود
 بأنه لا يجوز كون حصار لأهل من سواهم

(باب صوم التطوع)

الأنوع الدرب إلى الله تعالى من عرص من العبادات ، والأفضل في ذلك الصالحين
 من صام يوماً في سنة في الله بأعند الله وجهه من أن يصعب حرامه ، وفي عهد " كل من
 ابن آدم به لا الصوم " وأما " أحدي به " وله صحيح معنى العزم به .

(قوله في الأظهر) زاد في شرح الصحة الكبير ولأن حقوق الله على أنه لا بد من عبادتها وف
 وحو بها فإن كانت لا السب من العبد كركاة التطير ، سدا في منه وركاب سدا منه سدا
 في نفسه سواء كانت على وجه البدل كركاة التطير وقد روي الحسن أنه لا كركاة التطير ولا
 واتفاق وقد جمع القرآن أنه وعقد تعود في قول الزا " ح بعد قول بسبب والأظهر وجوب
 على من أقصر الخ وصاحبه في المجموع من أنه على ما لم (قوة وفيه حرج شديد) وورد أنه
 صلى الله عليه وسلم لم يأمره بكبر ما تعود قال رسول الله وهو نيب ، لأن السوء فمرد لأصعب
 حرج (قوة فيجوز كون عدد الأهل) أي لا يحد كسوتهم من برمة مؤثقتهم

(باب صوم التطوع)

(قوله التطوع التطوع الخ) في شرعه رغبة من صام يوماً في سنة (في) أي التحديد وفيه دلالة على
 صوم السوء

(قوله كما هو إيصاحه) الذي

صم إنما هو مجرد لفظ

الحق ، شؤله قد تم به إيجاب

[باب صوم التطوع]

(قوله ولقد الصحيح)

الذي في الصحة كالمعبر

لغيره من وقته عن

في هريرة رضي الله

عنه " أن النبي صلى الله

وسم قال " يبرون من

بما سمع ثم ذكر أنه راجل

في يوم القيمة وقد علم

هذا وسنذكر هذا

وهذا عرض هذا تأتي

وله صلاة وزكاة وصوم

قال فبأخذ هذا نكدا إلى

أن قال وهذا الصوم

ويخرج على صوت اوع من غير ان يروح وهو حاضر فلا صامت بعد رده صبح ورم
كان حراف كالنبل في الارض معصونه وعنه برصه كادته وسير في القناب عشم حرمة صوم
خو عاشوراء بها فما صومها في عسرة روحها عن نكاحها في صومها وابتدأ صومها
إليه مع صومها في حوزة صومها في صومها في صومها في صومها في صومها في صومها
صومها في صومها في صومها في صومها في صومها في صومها في صومها في صومها
صومها في صومها في صومها في صومها في صومها في صومها في صومها في صومها

(كتاب الاعتكاف)

هو لغة والخمس في لغة على التي وهو من اعتكف واعتكف اعتكف صوم الاعتكاف
واعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف
واعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف
واعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف
واعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف
واعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف
واعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف اعتكف

(كتاب الاعتكاف)

(قوله في حرمه على امره صوم) حرمه على امره صوم حرمه على امره صوم حرمه على امره صوم
(قوله في حرمه على امره صوم) حرمه على امره صوم حرمه على امره صوم حرمه على امره صوم
(قوله في حرمه على امره صوم) حرمه على امره صوم حرمه على امره صوم حرمه على امره صوم
(قوله في حرمه على امره صوم) حرمه على امره صوم حرمه على امره صوم حرمه على امره صوم
(قوله في حرمه على امره صوم) حرمه على امره صوم حرمه على امره صوم حرمه على امره صوم
(قوله في حرمه على امره صوم) حرمه على امره صوم حرمه على امره صوم حرمه على امره صوم
(قوله في حرمه على امره صوم) حرمه على امره صوم حرمه على امره صوم حرمه على امره صوم
(قوله في حرمه على امره صوم) حرمه على امره صوم حرمه على امره صوم حرمه على امره صوم

(كتاب الاعتكاف)

(قوله والله على الشئ) راجع بملأه (قوله قال) أي في اللغة (قوله في مسجد) أي حائض
(قوله من مسجد على الشئ) ذكره بعد التمهيد محرم راجع لأنه يلزم من أحدهما الآخر ولذلك لم
يجمع بينهما في ذلك إلا أن قال من المسجد (قوله في مسجد) راجع لأنه يلزم من أحدهما الآخر ولذلك لم
يجمع بينهما في ذلك إلا أن قال من المسجد (قوله في مسجد) راجع لأنه يلزم من أحدهما الآخر ولذلك لم
يجمع بينهما في ذلك إلا أن قال من المسجد (قوله في مسجد) راجع لأنه يلزم من أحدهما الآخر ولذلك لم
يجمع بينهما في ذلك إلا أن قال من المسجد (قوله في مسجد) راجع لأنه يلزم من أحدهما الآخر ولذلك لم
يجمع بينهما في ذلك إلا أن قال من المسجد (قوله في مسجد) راجع لأنه يلزم من أحدهما الآخر ولذلك لم
يجمع بينهما في ذلك إلا أن قال من المسجد (قوله في مسجد) راجع لأنه يلزم من أحدهما الآخر ولذلك لم
يجمع بينهما في ذلك إلا أن قال من المسجد (قوله في مسجد) راجع لأنه يلزم من أحدهما الآخر ولذلك لم

من نكوت انهم في يوم كذا - ثم وضح في معنى من قد - على حد نفسه ووجد
 في ذلك - و قد من في اليوم من سمع - التمتع في حصة من أحد حصة
 من - ومن في يوم من يوم - لأحد في حصة من - في ذلك
 التمتع - و كذا في يوم من - و قد سمع - و قد سمع في يوم من
 (و قد سمع - كذا في يوم من) - و قد سمع - و قد سمع في يوم من
 و قد سمع في يوم من - و قد سمع - و قد سمع في يوم من
 و قد سمع في يوم من - و قد سمع - و قد سمع في يوم من
 و قد سمع في يوم من - و قد سمع - و قد سمع في يوم من
 و قد سمع في يوم من - و قد سمع - و قد سمع في يوم من
 و قد سمع في يوم من - و قد سمع - و قد سمع في يوم من

[illegible]

(٩٨) وأقيم كالأمة عديم
 مسجد في وقت حروث
 شاعرا) أي لأهله
 مسجد بالإسحاق ١٤٦
 خارج باطلقة المسجد

[illegible][illegible]

و قوله فادع في هذا
بحره ليدرك قلبه
في كنفها وفي سر
في احروح وانه روح
وليس حياحه وحده وقد
حسب ان ذوقها كان
حيره في بيت حيرته
لان المجدد في سبع امة
به مسلام على الناس

لقد لا وصف متبوعه فيه من انه ورد في بعض النسخ ان السبع بعده
 مبرمه كالوئد نص لا شكاف فيه كما يحدده وهو بعد خلافه كجري عنه في الارشاد
 وحده السكي حرقى ما عرفت في عده دل وفيه يورد في عكاف ثم سهر أو شهر
 مبرمه حتى حرقى كمن به انكاف ورد لمرمه صرنا به إيه لأن سهر
 وضو به لاسوى فلا من العزالي وحجاعة ومنه لأن الليالي إذا وجدت بالنية مع أن في ذلك
 وفيه هذا فوجبه السبع في أنه بعد وصف وتحت لا يرى كمن صحح عدها وجرى
 عنه في الخاوى عدم وجوب التتابع نيته وأجاب الدر الزركشي وغيره عن قوله كور
 صرنا به أن سهر إمامية فتح الليالي المتخللة لأنه في أحاط بها واحسان كالوئد انكاف
 شهر وظاهر أن ذلك ليس صورته فالأولى ما أحل به الشيخ من أن السبع مع من حسن
 الرمن المستور خلاف ما في عده التزم ولا بد من إحد الحس منه السبع إحد عشره
 وهو في عده التزم في موجهه كور عدم شهرها فما لو استثنى من الشهر ونحوه الأيام
 أو السبوع منه فلهذا في سهر حركه مادة في الموضعين وأن المرض من النية هالك
 إحد عشره من سهر في ذلك اليوم فلهذا في سهر حركه مادة في الموضعين وأن المرض من النية هالك
 وفي التزم منه العده السبع والوئد صوما متفرقا حيث لا يخرج عن عهدته
 ما في كمنه أن سهر اعتر في الصوم التعريق مرة والتتابع أخرى بخلاف الاعتكاف
 لم يلب فيه من سهر فلا وقول العزالي لو نوى أيما معينة كسعة أيام متفرقة أو لها غدا
 من سهر إحد عشره من سهر في سهر من كون السهر في كماله وأصح عده سهر كامن
 (والصحيح أنه لا يجب التتابع بلا شرط) إذ لفظ الأسبوع ونحوه صادق على المتابع وء ورد
 فلا يجب أحدها بخصوصه إلا بدليل ثم يسن التتابع والثاني يجب كما لو حجب لا كام فلا
 شهرا وقرى الأول بأن القصد في العن المحر ولا يفتق بدون السبع وحكم الأيام مع سهر في
 حكم الليالي مع نذر الأيام فيما مر (و) الأصح كما في الروضة (أنه لو سهر يوما خسر من سهره)
 من أيام بل عليه التحول قبل المحر والمثل إلى ما بعد العروب إذ للهو من عده يوم لاصال
 فقد قال الخليل إن اليوم اسم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس والذي هو سهر سبعة

(قوله لبواقي ما قرأه)
 هذا من جانب الخائف
 (قوله ولا يلزم من إيجاب
 الحسنية التابع) انظر
 ما معنى هذا التعصروا كان
 الظاهر أن يقول ولا يلزم
 من إيجاب الحسنية بالنية
 إحد عشره سهر (قوله وقول
 العزالي لو نوى أيما معينة)
 أي كأن قال سبعة سهر
 مثلا كما يؤخذ من قوله
 معينة ومن قول الاسنوي
 في تأييده وهو متعين
 لتعين زمن الاعتكاف
 بالتعيين اه وحيد
 فالاعتراض على العزالي
 إنما هو في حكون النية
 بمجرد ما تكو في ذلك أما
 لو قصد بذلك فظاهر أنه
 مبرم فراجع

لم تزمه السالي حتى يسوما ظاهري خلافة فعل المراد قوله هنا فيه السبع التزم سبعة سهر
 السبع لا التتابع للنوى بمجرده (قوله التعريق مرة الخ) أي وذلك في ده تتبع ونحوه
 والسبع أخرى في كمنه السهر ونحوها (قوله أيما معينة كسعة) أي كأن نذر سعة أيام
 ونوى سهر متفرقة (قوله فيما مر) أي في أنه إن نوى الأيام في نذره الليالي وحجت والإفلا
 (قوله خسر من سهره) سهره ووب سهر سهره وسمى خلافه وأن ما ذكره كمنه على
 ما لو أعين في سهر يوما كاملا وحب الخلف وإن سهر سهره كمنه ووب من أنه لأن
 ما سهر أنه متعمل اليوم في سهر سهره وسمى خلافه وأن ما ذكره كمنه على
 وبقي ما لو نذر يوما من أيام السحال هل يخرج من عهد السهر أن سهر به يوما من الأيام
 قبل خروجه كأنه درجه تنوله في حديثه «قدروا له قدره» أو كمن على اليوم ختبق من
 أمه وخرج من العهد وء سهر حركه من سهره منه سهر ولأقرب الأول

الأكل فيه خلاف الشرب كالمرة إذا وجد الماء فيه ويؤخذ من العلة كما أفاده الأثر في الكلا في
 جحد مطروى بخلاف لمخص وأما حوز الذي سطر صر فوه، فخرج مشرب مع عسكه منه فيه انقطع
 ما عه، والظاهر كما قاله الشيخ أن وضوء مسنون لعدم الإحلال معسر كالتحدث في وضوء واحد
 (ولا يخفى فيها في غير داره) التي مسحق مسقطها كمنه مسعد ودار صديق له حوار مسعد
 فيه من مسقة وحرم لرواه، ويرد في التذوق بالثمة بها ويؤخذ منه أن من لا يحتل عروته بالبقاء
 ولا يوق عنه سكرها من كاس أقر من داره وبه صرح لصفي وشوئي ومثل ذلك ما في كاس
 السقاية المصونة مختصة بالمسعد لا يسلحها إلا أهل ذلك المكان كما ختة بعض متأخري (ولا عسر
 بعدا) أي دونه من كور من المسعد مراد من من اسمه واسمه (لا أن محس) بعدده
 عنه وثم لا تق به أترك الأقرب من داره وذهب إلى أبيهما وصات المسح كاصرح به العوى
 أن يذهب أكثر الوقت في البرد لله (فصريح في ذبح) لأنه قد يحتاج في حدوده إلى
 البول فيبعض يومه في الذهاب والإياب ولا يسهل، والأقرب من داره من يحد في طرقة مكان
 أو وجدته ولم يلق به دحواله، بصر غش العبد والذي لا يصر غش ديت ممدت مامر من مشته
 الدحول لقضاء الحاجة في غير داره ولا يسهل به خروج له، ومن حو حمة كما ذكره أحوار في
 (ولو عاد مريضا) أوزار قاعدا (في صر غش) عسر حاجته (عسر ما من وقوفه) فإن لم يقف
 أصلا أو وقف يسيرا كان اقتصر على السلام والسؤال (أو) لم (عسر من صر غش) أن كان
 لم من والقدم بها صر غشه «إلى كاس دخل السب بالحجة» أي انبر «وغير من فيه
 في شغل عنه إلا وأما «رواه مسلم في في دور مرفوع» أنه صلى الله عليه وسلم كان يركب
 المريض وهو معتكف فيجر كما هو يسأل عنه ولا يخرج «أن من وقوفه عرفا» وعدل عن صر غشه
 ومن قف صر وقوفه على صر غشه على حارسه «عسر هوله» عدل عن صر غشه إليها حار وإلا فلا
 وهل عيادة المرص ويحوله أفضل أو تركها وهم سواء وحوه ترجيح أفض (ولا قطع السبع)

(قوله أن يذهب أكثر الوقت) أي الذي يراه كاهه «رأى» (قوله من من وقوفه عرفا)
 أي أن يركب على قدر صلاة أخره أي من يحرم منها «يظهر» حج «أما قدرها فمحتمل
 لجميع الأعراس (قوله حار) أي الوقوف به قطع التبع (قوله وإذا فلا) وهل له مكر
 هذه كاعتقاده على موى أو مرضى من مهم في عرفه «سرحى» مذكور من أحدا من حمة قدر
 صلاة أخره معتقدا عنه بكل مرض فيمن حج أفض الحجة «ولا سئل إلا واحدا» لأنها طار
 فعله نحو صلاة أخره بأنه سرحى ووقع بأنه لا مقصودا كل محتمل «وكذا» في الجمع من نحو
 العادة وصلاة الحارة ورد القار والذى سرحه أن له ديت، ومعنى النهي المذكور كالا على
 حمة «سرحى» سرحى فلا يضر سرحه إلى غيره يقتضى سرحى من وظيره مامر فيمن على يده
 من فيمن معق عنه ونكرت بحيث وجمع أكثر أهل سرحى «لا جمع حتى صر» ولا حتى ينهر العوى
 فيه خلاف لا سرحى بحية ها «وإن لم يكن الفرق شبه نقط لثلاثة سرحى ما لا يحاط بها وأما
 قدها في سبع وهو بعقرية «لا عتري» مسود «حج» (قوله أرحب أوله) صهره وإليه يكن
 من حار المعتكف ولا نحو صرحى «وعادة حج فسر مكاتب» وبحت البقي أن الخروج
 بعدة عو رحى وحار وصدى أفضل «وإلا» لكلا «حج» أن يحل الصمير في قوله المعتكف
 ليس خرج حجة

(قوله أن يذهب أكثر
 الوقت في التردد للبر)
 انظر ما المراد بالوقت هنا
 ثم ريت الرأى صرح
 أنه لوقت الذي يد
 عسكه

وتوا الحج والعمرة لله وحده ، أي لا يشاركه على شيء « قد أنصبي وهو من السرايع
البدعة ، وهو أفضل العباد لاشبهه على من والدين إلا الشدة كما مر بها نفس وروى « أن
أدم عليه السلام حجج قال له حبره إن ناسكك كانوا يعفون فثبت هذا السب سبعة
آلاف سنة » ورحح بعضهم أنه لم يجب إلا على هذه الأمة لكن في جمع به عرب بل وحن
على غيره ، ثم التفت إما فرض على من حج بغيره أو كسبه لأخيه أو بطوع
أو بقوة في الأمان ، ثم التفت إلى الكعبة لا توجه إليها من غير طوع منهم من حبس
به الكعبة أحسن من يستعصمهم من حج عن الكعبة كما في الأمان حده لكن ظاهر كلامه
في أن حج الله حده غير المكلف فمن استعصم الله فرض حده ولا يتركه غيره فحده
لهذا الفرض قدر محض ، بل ليس له بوجه غير في حده من عتق لم يكلف في كل سنة
مرة (هو فرض) أي من فرض بغيره لأنه بوجه غير الله على من حج الله -
لايه ، ولحقه في الإسلام على من « وهو حج غيره كحج حده به حجب منه وفرض حده
المحجوة في السنة السادسة كما صححه في السيرة ، وفيه في شموله من حج حده »

(قوله وهو من اشترع البدعة) أي من شئ إلا وجع حده من سبى هو وحده
ريدى وحج ، وقوله من شئ على صلى الله على من وعنه وسير و « غير - السبى
في رسالته السابعة بالإعلام بحكم عيسى عليه السلام ، وهو من حج مع غيره بوجه غير أي
و « حج في رمره الصحابة فإنه اشترع من صلى الله عليه - وشو من مومنه ومعتقه ،
وكأن أحده به من في غير السنة الإبر ، من حج بغيره روى من عدى في الكامل عن
أس قال « ما من مع رسول الله إلا رآه في يومه فمما رآه من رسول الله ما رآه في ربه
منه » قال قد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في يومه فمما رآه من رسول الله ما رآه في ربه
من طي آخر عن أس قال « كنت أصف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حوله أنكحه
ب « ربه صادق شدة ولا ربه ، فمما رآه من رسول الله ربه ، فمما رآه من رسول الله ما رآه في ربه
من مريم اشترعه حتى قضى صوفه فمما رآه من رسول الله صلى الله عليه وسلم حوله أنكحه
قال الرادى ، والحج كبر الكعبة والتمسك على السبى على ما في حجه ، بعده
وقبل عكبه من دأها (قوله لاشبهه على من) وهو ما حده أو من سبى لآسة (قوله
من وجب على غيره) معتمد ولا فيه قوة ولا وهو من السرايع البدعة حوار أن يكون عند
هذه القائل مندوبا (قوله في الأرقاء والنسب) أي ونسب على ما في (قوله من السرايع البدعة)
معتمد (قوله في السنة السادسة) وحج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة ، هذه ومن الحج حجه
دبرى عدها ، ونسبة هذه حجة إمامها باعتبار الصورة إذ من كن على من الحج الشرعي
« عمار ما كوا بعهده من النسب وعمره بل قيل في حجه أي كرا في السنة ، لكن الوجه
حده لأنه صلى الله عليه وسلم لا يأمر إلا بحج شرعي ، وكذا قال في النسب التي أمر بها كتاب
الأسد أمير مكة وأنها حجة بواعده ، حج وكسب عنه سم قوة وحج صلى الله عليه وسلم
في قصة صدقة أن حجه عليه الصلاة والسلام بعد النبوة من الحج حجه شرعي ، وهو
مشكل حده ، وقد قال لا إشكال فيه من معناه صلى الله عليه وسلم بعد النبوة من حج حجه شرعي ، وهو
شرعي بهذا الوجه الذي سطره به الأمر فمما رآه من رسول الله صلى الله عليه وسلم حوله أنكحه

وحرم رافعي هاتين سنة حسن وجميع من الكلامين شرانير عنه حسن وسأخر بإيجاب عن أدلة
وهذا كقولهم قد فتح من تركي - فاس آية مكة وصحة النظر مدسة ولا يجب أصل الشرع
سوى مرد في العمر ، وحج أكثر من ذلك لعارض كسبر وفدية عند إفساد التطوع (وكذا
العمره) فرض (في أشهر) لقوله تعالى - وتوابع الحج والعمره لله - أي نحو هذه ، بل ،
وحج حاشية - قال - حب رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال - ثم جهاد لأقبل فيه حج
وعمره - رواد ابن ماجة والبيهقي وغيرهم - بعد توجيحه - وأما حرم - مثل صلى الله عليه وسلم
من العمره وأوجه هي - لا وأن يعمر حرم - ضعف - قال في المجموع - ولا -
مؤيد لمردى فيه حسن صحيح ، ولا - أي - حج وبيت شمس عمره في - أي - من - عن
أوصوه لأنه صلى الله عليه وسلم هو الأعز في حق الله - أي - خط الله في الأضواء الأربعة -
أي عن الله ، والحج والعمره - والأعمد له - أي - ونوعا : قصد البيت فلا من
لأنه أو من الأدل كما مر ، والرسول الذي في نفسه به حرم - ولا يجب - أصل لشرح في العمر
سوى مرد وحده - أي - هو يرد - أي - حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فثبت أنها من
قد فرض الله عليكم حج ففعلوا - أي - كل عام برسول الله فسكت .

(قوله خبر أن هريزة
حطبت الحج بعد الإذن فيه
للعمره فكان الصوت
ذكره عقب قوله في الحج
ولا يجب بأصل الشرع
سوى مرة

على أنه لم يكن على قولي - سرع هذه السكينة . وأما فعله قبل المبعث فلا إشكال فيه لأنه
كن نوحى - أي - من الله تعالى - تركي شرعا بهذا المعنى لعدم وجود شرع إذ ذلك ولكنه
كان مصورا كبرائه عن فعل الخدعة الناحية وقوله في السنة السادسة شكل عليه أيضا أن
مكة إنما فتحت في السنة الثامنة ، فثبت صلى الله عليه وسلم أنها بكر يوجب بالناس في السابعة وحج
سنة الصلاة والسلام في العاشرة وفي حج مكة ، لكن لم يسموا بمكة من حج إلا أن عاب
عنه ثم أحب به الرجوع عن كلام الراعي من أن الفرصة قد برز - أي - يجب ، لكن
في كلام الرافعي ما حذف هذا الجواب حب - أي - حب رسول الله صلى الله عليه وسلم - من الأرض وقع منه حسن ،
والصواب ما توجه منه - أي - وهو على الله عنه وسر - أي - حج بالناس اه - ويمكن
الجواب أيضا عن كلام رافعي أنه شرط وجوب ما ذكره الاستدلال كما في وهي مباحين من
مكة لعدم فهمهم لعدم استنباطهم لعدم الصواب (قوله) وتوابع الحج والعمره لله (أي) قال
ذلك سمى بها لاستدلاله بأن صهره وجوب الإذن إذ شرع وبعث لاستدلاله وجوب الشرع قال
أي - سبر عليه من شرعهم ففعلوا (قوله) لا وأن يعمر (أي) حج أن يستدبره وهي وما بعده
مسند حرم ، وتفسيره أي - بيت يعمر فهو نفس فهي كسبر العمره ضرورة وجوبه فهو
فهو أفضل لفعل الرواية بحقه (قوله) وإن شمس عيسى (أي) محمد (قوله) هو (أي) عيسى
(قوله في حق محمد) أي أن محمد كان عبدا لله تعالى للسلامة ومفهومة أن من عبد
لعب عبده عيسى مادام بهارته راقية ومنه علم أن قوله كان عبدا كان عبدا في صدر الإسلام سلكي
صلاة إمراده على محمد (قوله) بعد رافعي (قوله) التمسك إلى مكان - أي - شرح الهمزة الكسرة
(قوله) فقال رحل (هو) لأفرح من حسن عيسى هكذا - أي - من منسج صحيح ثم رأسه في مواضع
المدنية في النوع السادس في حقه عليه السلام

في اثم احرام باصحة من سائر نية يا صغير مردود بش اثم الام يتصور كاقادده الذي
غير للمسكاف وهو ما فهمه السكي وبالفرق بين هذا ومنع ترويجه بأن اندر هذا على تحصيل
اشواط مسموح به عام مسموح به ثم ومن ثم حار نحو وصي هذا لا حرم عن التي لا رويحه
ووي التي ياتى شبهه او حرم عنه حيث حار ايجاحه ثم هذا جعل عند المسكاف محرما باحرام الوي
وما دونه واما حرمه وهو غير ثابت وحيث جعل الوي معه من محصورات الاحرام وعنه ايجاحه
ما فيه كالمها وحيث في الواحة وحيث في اسدونه كعقود ومراعاة وتنشع حرار لا مكان فيها
مسه ولا يمس حصوره عنه وعليه وحيث كاد ذكر أمرد ب قدر عليه من نفس النسب
كم من وحرار عن عينة وليس إزار وانه وانه وانه في بحر شبه فيبونه هو أو شبه
الحجر ليرى به إن قدر وإلا روى عنه بعد رمية عن نفسه والإوقع نراى ورس بوى به انسى
وفي المجموع عن الأشخاص سبب وضع اخصه في بده ثم أحد سنده وحيث ما ويدا فاحد
من بده ثم روى بها ولو رماها عنه انه حار وكذا في اندر على الشواطى أو روى عنه حيث
والا حرام وحيث بوى تركه دونه اشترط ككون سبب وفندا إن كان ارا ك من غير ولا كوى
اللى والشواطى من غير اشترطه وحيث بده به بعد فعه من نفسه سبب ما روى في روى بده من
الحج على عدم التبرع به مع قيام العرض ووبرع وقع فريما لا يربط وتبلى عن غير محرم وكفى
الإحرام والطواف اسجد و شرب الشواطى صهر به من اخص وسر عور به

(قوله حيث حار بده حده)

أى العبد بأن لم يقوت

مصلحة على العسى وإلا

به عايه غرم زيادة على

فقه المحصر كقوله شيئا

وكتب عليه سم قوله والأقرب قد سئل الأول بأن كلا منهما لا يأتى إحرامه عنه لأنه لا حائر
أن يراد به جعل جملة محرما إذ ليس به حيث إن ولاه على بعض طلبة لا على كالمها ولا جعل عنه
محرما إذ إحرام بعض الشخص دون بعض غير مستطاع فسمى أن معنى إن أحدى محر
في الإحرام عنه بكون إحرامه عن حرمه بولاه وولاه موكبه اه قول أو بده على أن
يستأنا في السعة بأن يوفى بها مع (قوله نحو الوصى) أى وحدا كان أو متعذرا ثم في التعداد
إن كان كل منهما مستقلا صح إحرام الأول منهما بترادف وإن لم يكن مستقلا صح إحرام
أحدهما إلا بإذن صاحبه فيكون مباشرا عن نفسه ووكلا عن الآخر ولهما إذن حيث حرم عن
المولى عليه ويكون وكلا عنهما في الإحرام (قوله إذن نفسه) أى التى (قوله حار ايجاحه)
أى بأن لم يقوت مصلحة على الصبي وإلا روى عنه عدم رده على عنه المحصر (قوله وعليه حصاره
الواقف كالمها) مفهومه أنه إذا أحضره لأحس لاهته بدهك وبده صريح حج (قوله ولا روى
حصوره) أى مولى وقوله عنه أى الذى (قوله ليرى به الحج) أنهم به لو استقل بوى منه
لا يكتفى وهو قياس ما يأتى في الطواف واللى (قوله بده رمية الحج) قصته أن لدونه لا شرط
للاعتداد بها ككون المسؤل روى عن نفسه وبحج حج أنه لا بد أن يكون روى عن نفسه لأن
مسألة الحجر من مقتضات الرى فتعطى حكمه اه (قوله وبى بوى به التى) قصته أنه لا يمس
الصرف وإلا لم يقع عن الرى لصرفه إياه عند روى عن التى (قوله في بده) أى التى
(قوله اشترط أن يكون الحج) أى الوي ومنه ما دونه (قوله وبى بده رمية الحج) أى التى وانسوف
(قوله بده فعهما عن نفسه) قصته أنه وإن كان الذى مباشرا لا يعمرون ووجه شبه
ما اشترطت مصلحة الوي له رتب مبراة فعه وقد يسأل على هذا ما سأل من أن المحرم لا
يمن محرما بطلب واحد منهما عن نفسه ودخل وقت صوافه وجراد الحسن المحمول وقع المحمول

(قوله وبهاذا الذي حج) أي من حجود بني قريظة مع قريظة - (قوله وسألت) أي عن فائده لحضور بعد لأحرام
 (فيه) أي هل يحل فيه - (٢٣٤) أي من حجته لا مدد فيه وسألت في سنة الكعب في هذا الموضع عدة مرة

[illegible][illegible][illegible]

(قوله وبه قال الذي حج)
(فيه) أي هل يحل له حج
سألت في الشرح عن
اشيخائكم كانه عليه حج
(قوله قال من أي من)
سألت أن يكون كأي
في حكمه (في أي)
سألت أو سئل السواد
وكان لا ولي لعدم حج
عنده (قوله لأن اشترط)
الافاقه (الخ) هو وجه علم
السادة وهو الشيخ الاسلام
وهو أبو لا نقله الصارفة
كان رأيي ذلك حج
(قوله في السأول) أي
شيء يشعور (قوله هـ)
والذي في الشرح والروضة
(الخ) أي وهو ضعيف عنده
يد (قوله استم) حق
كلام من أي اسم وهو
كما قال إن كان من عند
النسرح (قوله وبه) أخرجه
كافر من البقاة ومعلوم
أن إجماعه غير صحيح
(قوله ثم أسلم) أي وأخرجه
بعد ذلك فيهما (قوله فلا)
بما فيه ما صرح (١٦) فيه أنه
لا جامع بين السنتين حتى
تحكم بهما في المخرج
إلى الجواب لأن ما صرح
لا محالة فيه للبقاة بعد
أحكام شرعية إذ صورته
أنه أخرجه حرما شرعا
من سبب السكن في حال
نقصه فلم يحج عليه اللهم
ما قدمه من كونه أي ثا

١ - (قوله فلا يضاعفه

فلا يحب على كافر صلى وجوب مسامحة بهما في باب حق وشر وهو معدر بعد سبسته في الكفر
فانه لا أثر له بخلاف المرتد فان السبب يسير في دمه ، استطاعته في ردة ولا على سبب مكاتب كونه
العبادات ولا على من فيه رق لأن مسامحة مسيخته فهو غير مستطيع ولا على غير المستطيع فهو
لآية (وهي) أي الاستطاعة (توعان) أحدهما استطاعة مسامحة (خج) أو عمده مسامحة (و) ثم وط
مسامحة (و) أحد عاين من كلامه وقد مر (أ) مع ما يقال (أحد) وهو (أ) منى كسبه ولا من
أهل حرم (أو عسره) أو سره (أو) أحدهما (أو مؤنه) أي كسبه (أو عسره) مسامحة (أو) أي حرمه
منها إلى عسره وإن لم يكن له فيه أهل وعشيرة (وقيل إن) يكن له عسره (أو) السبب (أو) أي
من تلزمه مؤنه كروجة وقر (أو عسره) أي (أو) من جهة لا منى (أو) كسبه لا واحد
منهما (لم يشترط) في حقه (أو) (أو) كونه من سره وعسره (أو) كونه في حقه (أو) والاستيع
الأول (أو) في العسره من أوجه (أو) طرأ على بر حرمه (أو) حرمه (أو) مؤنه (أو) من الر
وأوعيه (أو) كونه (أو) من عسره (أو) على بعض قومه (أو) كونه (أو) عسره (أو) مسامحة
ساده (أو) واحد في غير حرمه (أو) مؤنه (أو) كونه (أو) حرمه (أو) عسره (أو) مسامحة
والأصناف (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة
(أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة

أو مسامحة وعليه تصحيح ما نصه أي إذا جازوا مع الإرادة ماذن الولي فلا يباي ما من لآية
فما إذا كان بدون إذنه أو به يندفع الثاني في المأورة لكن سبب الكلام (أو) واحد من
اليقات ثم مع بعده فانه لا يتصور إحرامه بدون إذن منى (أو) كونه (أو) مؤنه (أو) مسامحة
أو كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة
ما ذكر من الحج والعمرة (أو) قوله (أو) منى (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة
وقد يكون بينه وبين سده (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة
مستحقة الحج لأن السبب لا يسحق مسامحة في حرمه (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة
قول وقد نص (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة
له حصة ما استوفاه من مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة
أسيد بعد استيفاء حصة (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة
مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة
لحظة كرامة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة
ثم رأيت ما يخرج من ذلك وهو (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة
عنه قال (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة
وعادة سم على مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة
الطلاوي وجوب حج عنه (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة
وحكمة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة
الذين في لآية فقال الراي والر حيد

فخرج مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة
منه (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة (أو) كونه (أو) مسامحة

يوم كرهه أنه لا يخرج من مخرج كسبه بخارج من مخرج وعنه على مده عدم فطاعه وجمع من
 نص السر والكسب منه ماله غصبه (ويمن قصر) السر كأش كان منك أو على دون مخرجين
 (وهو يكسب في يوم كسبه أنه) أي أيام الحج (كسب) حج أن يخرج له حيث لا يستعمله
 بكسبه خلاف ما إذا كان يكسب كسبه يوم يوم لا يتعدى عن الكسب أنه الحج وبحث لأدري
 أحدا من العسل من أنه لا بد أن يدركه الكسب في أول يوم من حروجه وأنسوى أنه
 لو كان تدرك في الحصر شيء من كسبه في يومه بكسبه به ويخرج به من قصر السر لأهم إذا أرادوه
 به في الأمر في الحصر أو وكذا من دل لا يعد محذور ويرى أن كسبه في الحصر حلال سلب
 وجوب وهو غير واحد كما ترى ولا كلف الكسب في حصر مضاف وبقى منه وإن من
 سر على الكسب في الأمر أن ذلك بعد مستطاعا في السر قبل الشروع فيه ولو قبل تحصيل
 الكسب بعد لا بعد مستطاعا إلا أنه حصول الكسب لأن العرض أنه لا يقر على الكسب
 في السر ولا تحت نفسه حصيله من ماله فلهذا إذا يجب عليه الكسب إلا أنه حتى الأما
 من لا يجب له من غير أن يقر في ذلك من الخوارزمي لا جمع على عدم وجوب الكسب
 لأن من حله وحده أنه لا يقر في ذلك من حصر السر والنسب وحصر وهو كذلك لا في
 قصر السر وكان يكسب في يوم كفاية أيام كما مر وأيام الحج سنة يذعن من روى سبع المجة
 في روى ما عسر وقول مجموع بها سنة مع حصره بذلك في السر والسر واحد
 لأسوى من النقص، نظامه من الكسب أنه حج منها من حرج النقص وهو من أول
 النقص من الحرجات عـ وهو في حق من لا يخرج السر لأول وماله في الإلهاد من كون
 تدركه كسبه كما في من كسب قرب من حصر من حج عـ وإفراد يمكن في
 في نومه أنه والمراد بالأعمال الأركان ورمي حجرة العقبة لأن له مدخلا في التحلل من الحج والقارن
 يمكنه حصره أنه في يوم عرفه ورمي السر فيه سر ولا يقر به أنه لأسوى لأن الغالب
 أن لكسبه في هذه الأيام السبعة لا أحد من سعيه ولا في الكسب به يوم الثمن يقر
 عنه سعيه كسبه في إحدى عشرة والى عشرة والكسب به من حرج عـ غاية فيما يرمي في
 بقاها من حصيل سعيه الكسبه التي عـ في يومه كسبه كان سعيه الستة أولى وسعيه
 في العمره لا كسبه سعيه فلهذا وهو حرجه في يومه (سعي) من شروط الاستساعة
 (وجود الرجة) النسخة منه سره أو سحر من أو آخره من لا يقر به ويرى قرب عليها
 أو كسبه موقوف عنه من فيه أو سعيه

وجه الخصوص أمر من أراد سحاح أي الموى وقصد به معنى صحيحه كان ربه يحتاج يقاوم
 الوجه إلى كسبه كما حلفه أو غيرها فلا حرمه (قوله وهو كسبه في يوم كسبه أنه) أي كسب لا تقا
 به لأن في تعاطيه غير اللائق به عارا وذلك شديد أحاديث قومه في النقص من أنه لو كان يكسب
 بعد لائق به كان لروحه التسبح بذلك (قوله في أول يوم من حروجه) هو بعد (قوله في الحصر
 مطلق) أي قصر السر أو من (قوله الصلح) عبارة الرادي وبن عيسى به وماله في حج وسأى
 ذلك (قوله أو ركوب) عطف على قومه شراء (قوله بن قله) وهل يجب القول فيما تركه أولا
 في قول الوقت من لمه وكذا حاله في أووصي له من وماله موصي هل يجب قول الوقت
 أولا لم يتقدمه سر ولا يعد فيه عدم وجوب كسبه كره ويحتمل الفرق بين الوقت وعصية

ووجهه أو موسى متعنه إلى ذلك ولا وجه الوجه على من حرم الإمام من ذلك كالأش
وصائب الركب من القصد أو غيره وعن ذلك (من منه ومن مكة من حسن) فكثر وإن
فقد على حتى يبرهن على حشد حرمها من حرم من وجهه ومتنصي كلامه روى عنه
الفرق في المسحبات التي في الرجل أو في اليد في مذهب وهو كذا وهو نعمد وإن كان
القاضي حسين لا يستحب للزاد خروج عاتية من حرمه وإن كان من حرمه من حرمه
على الأول منها كما قاله في التقرير والركب من قدر عامة أصل الإمام وقدس سر من قدر
أن يركب على السب والرجل من ذلك وفضل رجع إليه أنه حرم يحمل ومن على ماركه من
إلا ذلك كما كان أو أنى وهو مرادهم ما وأعلى الذي في كل به سب من حرمه من حرمه
من أو حرم قال الإمام عني وإمامه من ذلك في مراحه من حرمه وإن كان سعة لا سوى
عنه بل إن الله والسهر من به حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
حاصر المسجد الحرام في التمتع رعايه بعينه للثقة فيهما (فإن لحقه بالراحلة مثقة شديدة) بأن
يكون كالثقة بين الذي وركوب كافي الكفاية عن حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
وحدود من) بفتح الله ذوى وكثير الله به حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
في جانب السير للركوب فيه يبيع أو إحارة هو من مثل بعد حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
الحمل مثقة له كورد سير في حرمه الكفاية وهي حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
فيها للثقة فإن حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
ذلك وأما فائدة عن أي مما لا يفي وحرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
عن حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
يحمل ويحرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
تخو من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
سير في شكل حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
كافي التوسيط قال الأستاذي وفائدة من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه

(قوله أو موسى متعنه
إلى ذلك) القاهر من
مرجع الإشارة يستند
من السب من العادة
الإمام ويظهر من قوله
وجهه أو موسى متعنه
إلى مكة أو موسى متعنه
(قوله أو موسى متعنه
وحو حرمه من حرمه
لأنه من حرمه من حرمه
ذلك كما في شرح
الروس وهو حرمه من حرمه
من حرمه من حرمه من حرمه
حرمه من حرمه من حرمه
من حرمه من حرمه من حرمه

لأن الوقف يصير ملكاً لله تعالى ويتحقق من الوقف عاتية تواتر وحال شرطه ولا يجوز له
التصرف فيه يبيع ولا غيره من في معناه تضعف عاتية حلف وجهه فانه ذلك لموصى به
مسا مطلق فأشبهه الحية (قوله وصحناه) أي على المرحوح (قوله عني من حرمه) أي ك
نعم عليه ذلك إذا حله الإمام يسمى وجوب الشأن به من إجماعه (قوله وهو من حرمه) هو
قوله وهو المعتمد (قوله وأحد السرى) أي وكما من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
لله (قوله من حرمه من حرمه) وإن لم يلق به رضى وحج أقول وقد سوت من حرمه من حرمه
قال الشيخ لا يدل له بخلاف الجمعة ويزرق بين ذلك وبين العا لآتي حيث أحب فيه به
أنه يبره عليه انصرر بحرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه

خريف احج . وو أمكن بيع بعضه . فان كان في منها نكته وو غير سعة وروى عنه غيره
سكة لرمه أيضا وحق الأسوي تحت لمة اسمه الى بعده فان سكن بعده ان
كانت للاستمتاع فكأنه يبيع كما ظاهري من العمد خلافاً عنه الأسوي لأن العمد فيها
كالهبة فيه وأيده الشيخ . فان في حاجة السكاح قال الأسوي وكلامه يشمل لرمه مكفيه
بسكن روج وإحداه وهو منحه لأحد من بيع روجه فحاج إليها وكذا أمكن لأهل
وب مدارس وحوارط . ورواه من العمد فان لمعه أن هؤلاء مستبعدون للاستمتاع في
الحال فانه العمد ولهذا يجب تركه . انظر على العمى إليه لمجد فقط . ورواه حسن كانه والشيخ
وهو مارجحه السكي في غير الزوجة عزم الخوحي . فان الأسوي فيه عروفي لمجموع لرمه
التيه يبيع كنهه لحاجته لها إلا أن يكون له من كتب سجن فيه منه بيع بعد من بعده الحاجة
له ويظهر أنه أي هذا ما يأتي في قسم السكاح في يوكايت إحدى من شرط والأخرى وروى وغير
ذلك من بيع كتب مارجحه بعض حود . وروى عن سجن فيه وسلاح حدي وروى غيره
كذلك كما حذ من الأسد وروى لخاصة لرمه . كركهم فيه صفة فيه وإحداه إلى السكاح
لا تتبع بوجوب ولا لاسرار وإن حاد البعت من السكاح من راد . غير أنه على أنه لا حل
خوف ووقع في الرأوى لأن حاجة السكاح حرة . ولحق على الراعي ومع ذلك إمامان وروى
بعضهم من ركنه لأنه لا يجوز مشروط بسلامة العدة . فانما البعت فبعدم حرج
له وروى (و) الأصح (أنه لرمه صرف من حاربه إمام) أي رد وإراحته وروى بعض
بها وروى صفته إلى سجنها . أي مؤن وروى نظمت حاربه . ومسألة أنه لا يرد برفه
في ربه خلاف الكثرة ما مر . وروى أن السكاح والحرة باحساحه لها خلافاً من ربه .

(قوله كما قال ابن العمد

حاشا حنه الأسوي)

حزم الشارح في شرحه

للحجة كما عنه الأسوي

من غير أن يذكر ما قاله

ابن العمد

(قوله فحتاج إليها) أي للسكن والبعد (قوله من هؤلاء) أي أهل سوق الداريس (قوله
ومدكره) أي من العمد معتمد (قوله فيها يوكايت بعد شرط البيع) وفي ما لو كان عليه
سعة من كتب فسهة وكان تمكنه معها وتخصص بسعة عود متاعها بعض منها من كتاب معها
والحالة ما ذكر أم لا فيه سر والأقرب الأول . وان على ما تقدم وما كان للسكن والبعد معتمد
لا يفتان به حيث ربه يذله . ليج ومعهود أن السكاح حيث سجن . في إرادة تقصود من السكاح
وهو كتاب النفقة حقد من يوفى به أو صفته أو تصحبات معمد حقد عنها الأخرى لم يكن
بيع النفقة (قوله وآه عرفت كذلك) أي فلا يكاف بيعها ويكفي الفرق منه وبين ما يأتي
في مال التجارة بأن المختلف محتاج إلى الآلة حالاً بخلاف مال التجاره . فليس محتاجاً به في حال
(قوله ومع ذلك إذا مات الخ) وهل يقين عصيانه من آخر سجن الإمكان . ولا فيه سر والأقرب
الأول ثم رأيت من على حج صريح بما قلناه فلا عس من وسارده لو قدم السكاح وما عرفت
سنة المحسني عصى وفسق لأن الشخير وروى كان سجن بدم السكاح المستوفى مسروط سلامة
انعاقه من اه تحروقه سجن في حوائج شرح الروض . ولذا الشارح محصيه أنه إذا مات في هذه
حاله لا يثم كما في قواعد رركسي لأنه فعل مأذون فيه من قبل الشارع .

سنة . فباس ما أتى به شيخنا الشهاب الزملي من أنه يجب على المدين التبرؤ عن وراثته
بعوض إذا أمكنه ذلك لغرض وفاء الدين ووجوب احج على من يبدد وروى أنه أمكنه التبرؤ
عنها . في يكفيه للحج وإن لم يكن له إلا هو . وروى أنه أمكنه احج . ووقوف لمن يحج وحب الفقهاء أن

(النوع الثاني متباعدة بحسبه) أي اخرج داء شردي (بمعنى من باب) حرم مره (وقى
 دمنه حج) وحب مسير ولو سجو بدار أن تمكن بعد قدرته على فعله بحسبه أو بعد ذلك بعد
 تنقيل له البحر ومضى إلى مكان آخر والصوف والسعي إلى دخول حج بعد عوف من باب ثم
 ونوشا ومنه مرجع النعمه و (وحد الإحراج عنه) و (على عذر قوله) (من ركبه) ولابد
 منه كما يقضى بمهاذمه به في تصرف فيه كان أو لم يكن كما والعذر المستقر
 كالحج فيما تقدم ومن لم يوص بذلك فإن لم يكن له ركبه سجد بركته اخرج منه بحسبه قوله
 والأخرى ذلك ومن لم يأت به إلا في وقت واحد أو في وقتين أو في وقت واحد أو في وقتين
 عاده بدنة بحسبه خلاف حج وأما في باب ما صح من امره فبأنه قال الله عز وجل
 الله على عهده في الحج أدركت أبي سعد كذا الآية الحج من باب على حج بحسبه
 قال ثم «ومما صح أن الله عز وجل يقول الله عز وجل ما أتى من الحج فقد أخرج عنه
 حدي عنها» وثبت رجاء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حج ولم يفتن فليطعم
 عنه قال فكان على كل من حج من كل سنة فليطعم عنه من كل سنة وهو الحق
 عليه الحج بالذي لا يملكه غيره فلو كان من كل سنة فليطعم عنه من كل سنة وهو الحق
 معلوم من بعده ركبه ثم لا بد له من كل سنة فليطعم عنه من كل سنة وهو الحق
 وهو على كل سنة وهو من كل سنة فليطعم عنه من كل سنة وهو الحق
 حج النوع الثاني من باب ما صح من امره فبأنه قال الله عز وجل
 الهدى وقوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حج ولم يفتن فليطعم
 في السنة إلى مكة للصوف باله وهو من كل سنة فليطعم عنه من كل سنة وهو الحق
 الله عز وجل شعرا وحدها وكف وكفى لله من كل سنة فليطعم عنه من كل سنة وهو الحق
 السر بسبب وروى عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم من حج ولم يفتن فليطعم
 في بيت بعد موته أو بعده فليطعم عنه من كل سنة فليطعم عنه من كل سنة وهو الحق
 بهدته بعد ذلك وقص وشهد به في لأخرى وفيه في معصية من كل سنة فليطعم عنه من كل سنة وهو الحق
 من حكم شهود من فليطعم عنه من كل سنة فليطعم عنه من كل سنة وهو الحق
 معصية حار له شجر الاسنة كافي به من (ومعصية) صادقة من العبد وهو الشجر
 كأنه قنع عن كل حركه ومعصية كافي به من (ومعصية) صادقة من العبد وهو الشجر
 حالا وما لا كبر وماله أو غيره وهو معصية كافي به من (ومعصية) صادقة من العبد وهو الشجر
 خير حركه الشره وخيرا في قوله (إن وجد آخره من حج عنه

(قوله وذلك) يعني الموت
 وكان الأولى بسبب هذه
 الإشارة إليها (قوله
 من كل سنة) يعني
 من مكة وهو في
 إلا كذا معصية إمكان
 منى والخوف والسعي
 (قوله من كل سنة)
 حركه (قوله ثم) لا في
 له حركه من عدا حركه
 السبب في كل من
 بدور معصية
 وحج الإحراج بحسبه
 معصية من كل سنة

(قوله من ركبه) ولا شره فمن حج من كل سنة فليطعم عنه من كل سنة وهو الحق
 فيكي حج لمرة عن رحمن كفايته أحدا من أحدث في (قوله من كل سنة) فليطعم عنه من كل سنة وهو الحق
 موروثة عنه والإفراج بالافتي منه معصية من كل سنة فليطعم عنه من كل سنة وهو الحق
 والعصيان التذو من وقت خروج منه من كل سنة فليطعم عنه من كل سنة وهو الحق
 أي من باب ومن سبب معصية من كل سنة فليطعم عنه من كل سنة وهو الحق
 معصية من كل سنة فليطعم عنه من كل سنة فليطعم عنه من كل سنة وهو الحق
 بخوف الله وقد قال الأئمة الأول ومن سبب معصية من كل سنة فليطعم عنه من كل سنة وهو الحق

[illegible]

(قوله وهو كذا) أي
كما مر (قوله وبشي
من كلامه ما مر صي
أو عبد يعصب غير محرم
الح) أعم أرباب كرهه
عراي شهة وقسم في
الصبي والعبد بخلاف
ما ذكره يومنا في الباب
المتقدم عن النص من
لزوم الدم لهما حيث
لكن يؤخذ من أخيه
هناك في بعض النسخ كما
قدمنا أنه عليه أن
يحل ماها إذا خرج من
إذن الولي والسيد وما
هناك إذا خرج من
وإن كان انتاح وجهه
هناك في غير محرم كقدم
النسخة عنه

(قوله أو كان الخمر من مخمر) أي ما حلف فيه على نفسه أو ماله ودخول في المال ماله أو كمال
الخمر الذي يخاف عليه في رجوعه بقدر قيمة ما لم يدرى بمرمته حيث لا يعد أو دونه وقد س ما في
النسم من أنه لو حلف على ما يسوي من ماء الشهيرة لا يعتبر أنه ما كماله من ماء العود وإن
حلف وقد اتفق أن ما هنا إسقاط لما ارتكبه وما في التيمم طريق لتطهره إلى هي شرط للسعة
لقدرة وهي نفس ما حلف فلا يجب العود ولا يتم بعده (قوله عرض شاف) أي لا يخلو عنه
وراء صبح النسم (قوله السعة رودة العود مضائق) أي سواء كان دون ماء الفصير أو فوقه (قوله
بعمرة مقبلة) أي وإن كان في حرمته (قوله فلا ردة عليه الخ) لأن كمالهما عند الحدود غير أهل
لإدخاله محجور عنه حجج في القن ورتب ماله في الذي قال حج أي وبجوار ذالو بنو عيسى من
الملك نهضها بدعوى التمسك كوز (قوله لا حواصص) كالتحجب أي لكرهه الإحرام مع الحيض
وحجوه كذا في فصل العود يسوي وأما من قوله ونكره أي الفصل وإحرامه جذا (قوله
فلا قلب له الإحرام) هو عده من عتب على ظنه اعتصم دمه قبل تجاوزها الميثاق برمن
تمكها فيه لا غسل ولا إحرام من استناب وإلا فبعض على هذا أنه لا يستحبها التآخير إذ لا فائدة

الإحرام بمشيه (شهر وهو موافق لأخبار صححة، والله أعلم) صحته صلى الله عليه وسلم
أحرم بجنه وبعمره، بخديبة من الخلفة وبيت حرام قبل ذلك مكاني دون الرمي ما يقع
من أن يعلق البعده بوقت أشد منه، مكان وذاً مكاني مختلف، خلاف الدلالة، خلاف رماني،
والأفضل للكي الإحرام منها وأن لا يحرره من حرجه في جهة النجس، ويسعى أن لا يكون إحرام
المصريين من رابع مفصولاً وإن كانت من نيت لأدب بعد، وهو بهذا الحجة على أكثرهم
وعدم وجودها، فيها وحشة من قصدتها على ماله وخود (ومبني العمرة) أنه كافي (من هو
خارج الحرم مقادح حج) بلحرام من أشاد الحج والعمرة (من هو) (ما حرم) مكاني أو
غيره (بمره الخروج إلى أي أحد أو حرمه) أي من أي أحد شاء بالجمع فيها من
أحد والحرم من حج من مره صلى الله عليه وسلم سنة خروج إمامه بالإحرام بالعمرة مع من
الوقت راحل من حج (فانم خروج) أي إلى أي أحد (وأي) أي من العمرة بعد إحرامه بها
في الحرم انعقدت عمرته جزماً (و) (أجراته) هذه العمرة من عمره (في أشهر) لا بعد إحرامه
وإتيائه بعده بالأحباب (و) لكن (عليه دم) به كذا إحرامه من نيت والرمي لا حاشه
لأن العمرة أحد السككين فيأمره فيها الجمع بين الحن والحره كالخروج منه لا فيه من حن وهو
عرفه (فانم خروج) على الأول (أي) أي (من أحد إحرامه) ومن صوته وسعة (سنة
الدم) أي من يحج (عني للذهب) كما هو حرم من سد إمامه بحرمه وانصت إلى الذي لم ينع
بأسقوطه والفرق أن ذلك قد انتهى إلى الميقات على قصد السك ثم جاوزه فكان مستحقاً له
وهذا معنى عدم موجبه فكأن شئها من أحرم من المساء (وأيضاً تنع الحن) بالإحرام
بالعمرة (الطهرانية) للانواع رواه الشيخان وهي بلسان العباس وحققه ابن أبي عمير
العباس ونسب الرازي وإن كان عليه أكثر الحديث وهي في صري السائف من سنة فرسح من مكة
وحكي أنه أحرم منها ثلاثاً صلى الله عليه وسلم بها (ب) السعير) لأمره صلى الله عليه وسلم
بالأحرامه، وقدمه على عمره بغير وقت أو لسان الخوار من أي حن وهو عند من حن
معروفة بمسجد عائشة منه ومن مكة فرسح فهو قرب الحرم في إحرامه مكة حتى يبيت ذي الحجة
عليه جلاله ليعلم له نعم وعني بإساره جلاله بالدم والوادي بمكان (ب) حديثه) حقيق
العباس في الأفضح، وهي اسم لغيره من حن بغير حن في المدينة بين حن على نياته فواسح
من مكة على ما قيل لأنه صلى الله عليه وسلم بها بالعمرة منها ففاته الكفر .

(قوله من أراد الحج
والعمرة) من من الله
الحج

فيه فانه يجب عليها أن تكرم من المساء مع المجمع (قوله لإحرامه من مكة) أي من مكة
بأنك يجب عليه إحرامه من الحرم ولا تنال إلى هذا المتناول بالنسبة للمساكن فكيف انعقد ذلك
حول المنع من الاعتقاد هو المكروه لما كان غيره أفضل منه (قوله والأفضل للكي الإحرام)
هو غير من قولنا نصف السائق ونصف الكافي، حج في حق من مكة نفس مكة (قوله مقادح الدم
عني للذهب) قصده وإن لم يرد الخروج إلى أي حن حاشه لإحرامه وعليه فممكن الفرق بين هذا وما
سبق من شدة ذلك أنه هاهنا نفس الإحرام، ونحن في إمامه حتى خارج لمسند ما يجمعها وفيما سبق
أن محاوره لئلا بالإحرام بموجبه فاحص سنة العود بجمع من رتب لإمامه حاشه ثم رأيت في جمع
عني مسيح قوله فلا بد من إمامه حاشه ثم إمامه من الخروج عارفاً على الخروج بهذا الإحرام
فان إمامه ولا ثم وعني أن السائق كذا في جمع (قوله من عرق حنة) أي بالحاء المهملة حج

النحر للوقوف (عذابه) عند النحر حرم (عذابه) يوم (النحر) أي بعد طه (و) من
(ث) كل يوم من (أحد الشريين) الثلاثة بعد غروب (البرق) أي ربي الخراب الثلاث
لأنه ورد فيها وأنها مواضع احتيج فحش غسل جمعة وسن سحون البعث لا ليست بمودعة
بغيره من عسا سرفة ولا في يوم النحر كسبه غسل العيد ولا لطواف القدوم لقربه من
غسل السحون ولا لمحض وهو في الإفاضة وطواف الودع على الأصح عند تراخي والمصنف في
أكثر كسبه وإن حزم في مناسكه الكبرى باستحباب هذه الثلاثة (و) ين (أن يطيب)
مريد الإحرام (بذاته لإحرام) ذكر أنه غيره شبه ثم محورا حية ثم لا للاساع ويصرف مامرا
في طمعه من عده من الأسرى في بيت لأن لم ين رين الجمعة ومكانه صق ولا يمكن
نحو رجل حرم (إحرام) نعم لا غسل لحيته (وكذا غيره) من إزار لإحرام وردائه من
أمنه (في الأصح) كائن في الثاني مع أن النوب ربع وبنس وتبع للمصنف في استحباب
سدر النوب محرم لكن صحح في المجموع كونه مباحا ولا بأس حراما وصحح في الروضة
كسبه المحرم وهو لعبد (ولا بأس به بغيره) أي طيب في النوب (بعد الإحرام) كائن
لروى عن عائشة رضي الله عنها أنها نظرت في بعض المسب في مرق رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو محرم، لو ينس، ما أوجده بعد يومه والصاد المهمة هو البريق والمفرق
هو وسط النسي ومحل بدنه بعد حمله ونحوه أي مسكك ولأصل المسك وأن يخطه بماء
ورد وعونه وسعى كما قال الأذري أن يستن من حواجز الاستدانة ما إذا لزمها الإحدااد بعد
الإحرام فربما ربه كذا في الشرح بقوله لزمها إزالته في وجهه (ولا يطيب له جرم) للحبر
دار (لكن يوجب نوبه الطيب) ورائحة الطيب موحودة فيه (ثم لزمه الطيب في الأصح)
كأنه بعد أن نوب منسب أو أحد المنسب من بدنه ثم ربه إليه، والثاني لأن العادة في
النوب جمعة ومنه نحن سرف من سكن رائحة النوب موحودة وكان بحيث لو ألقى عليه
ماء مشهور ربه منع منه بعد رعه ورد فلا يؤمنه عمدا يبدل لرمته القديمة ويصكون
به عملا بالنسب ابتداء جزم به في المجموع، ولا عبرة بانتقال الطيب بإسالة العرق ولو تعطر
نوبه من بدنه من غير حرم، ونحو الأذري نوب الجماع إن أمكنه قل إحرامه لأن الطيب
من دونه (و) من (أن حرم حرم) أي (إحرامه) (بدها)
أي كل يدها في الكوع مغطاه ووجهه وسنه حول ابن عمر رضي الله عنهما إن ذلك
من السنة ولأهم قد يسكن،

(قوله اكتفاء غسل العيد) ظاهره وإن حصل له تغير في بدنه وقياس مامرا في استحبابه لدخول
مكة في حق من اعتل لدخول الحرم قبل مكة حيث يمر ربه استحبابه قد وقد يفرق
أن غسل العيد يدخل نصف المس كغسل حمرة العقيقة غسل العيد يحصل له غسل ربي
لغيره بعد دخول وقت (قوله نعم لا يطيب) أي لا يجوز له ذلك (قوله وصحح في
روضة كآصلها حور) أي الإفاضة (قوله في مرق) فتح ابر، وكسرها (قوله وبومسه
عمدا يبدل الخ) ظاهره وإن لم يطق بيده منه شيء لكن عبارته في باب محرمات
الإحرام عند قول المصنف في نوبه أو بدنه الخ بصا وعثرته لا أثر على ابرح فقط سحونه وهو
بنس أو حله في ذلك عثار أو عند منحر لأنه ليس بطيبا.

(قوله عند النحر حرام)
طرف للوقوف كقول
المصنف عذابة النحر فلا
شأن في بينه وبين قول
الشارح بعد نصف ليلة
النحر (قوله كما عده
الشارح بقوله لزمها الخ)
فيه أن ما في كلام الشارح
ليس في خصوص المقتة
من في عموم المقتة
والوجهان فيها مذكوران
حق في كلام الأذري
الباحث ما ذكر وعبارته
ويسمى أن يستن من
حواجز الاستدانة ما إذا
لزمها الإحدااد بعد الإحرام
وكذا المتنوعة على أحد
الوجهين فلو وجوب إزالته
عليها وجهان اه وعبرة
الشارح الملقى ولو تطيب
بماء ثم أرمها بدنه
بدمها إزالة الطيب في
وجهه لأن في العدة من
أدنى المصابقة فيه أكثر
تحت. والحاصل أن ما
في كلام الشارح الملقى
ليس عبارة عن بحث
الأذري كما قاله الشارح.

ومسح وجهها بشيء منه لأنها مشعورة فكشفت فستر شربة بلون احدها وبطن الاسحباب واحد. وقد
كان نهما دون النظر يف والنش والنسويد ثم هذا الإحرام فيكره لكذلك منية من اربعة واربعة
اشعث بكر لا قديه فيه لأنه ليس خطب وجرح رجل وحش فيحرم عليهما ذلك إلا لصروره
ولحقه فيحرم عليهما أفع وسن لعمر احرمه أيضا لكنه محرمه كد هم كره للجلسة من
روح أو سيد (ويتجرد رجل) ورفع كما في خط الصف فقد قال السكي ربي في الأصل
الذي قابلته على خط الصف ويتجرد مصوطا بضم الدال أي لأنه واحد فلا يعطف على اليس
وصرح في المجموع بالوجوب كالراعي وهو المقتصد ومن عرج لصف في مسكة سدة واستحسبه
السكي وغيره تعد للطري (لإحرامه) خلاف الذي وحش إذا رجع عليهما في غير نوحه
والكفين (عن عبيد) مسح يمينه وخطه المصحة ، ولما زاد ما عوا أعم منه من كل محط بهم
هم واحد منهم وبولس ومنسوخا (التي) ونحوه من حش ومن يدق عنه لسه في
الإحرام الذي هو محرم عنه كما سيأتي وقول الأسوي بن منحه استحبه كما قصده كلام المسح
كالحرر منى على ما فهمه من كون عبارته بالصب وما على به كلامه من أن صب وجوهه وهو
الإحرام لم يوجد ولهذا قال إن وضعت يدي في مسك مسح عنه وضعت يدي في مسك مسح عنه
م إن الشيخين ذكر في المسح عدم وجوب مسح يمينه في الإحرام مع أن يدرك يمينه
وحد أحب عن لأون بن الوطاء مع في السكاح فلا يحرم ويحب مسح الذراع عنه لأنه حرم
عن العصابة ولأن موحه يس بعده بل الطراف معى عنه فله مسح إحق عدم التجدد بالوطء ،
وعن الثاني بأن الصيد يرول ملكه عنه بالإحرام كما في حرف راع النوب لا تحس به فيحب
فيه كما يحس السبي إلى الجمعة قبل وقتها على بعد مدار ولأنه لا مال من وجود له في لأنه
قد لا يحرم لأن إرسال الصيد بغير سب يقتضيه حرام بخلاف التجرد فإنه مقدمة العادة وشبه
انقضى عنها كالظهاره للصاد نعم قد يدل عدم وجوه أحداهم وجوب لاسن نوب وهو
لاسه تبرع في الحال لم تحث ومي ووعى أو أكل سلا من أورد انصوب لغيره تركهما قبل
طوبى العجر وأحب النسخ أن الإحرام عاده مات فهو أن يكون انقضى أشعث أعم ولا يكون
كذلك إلا إذا رجع قبله بخلاف الحنابلة في التطير تطوع العجر فاحتبط له منه تحت لهما ويسن
أن يكون التبرع بعد التطيب (و) سن (أن يمس) (أرجل قبل إحرامه) (يردد) (و)
الرسع رواه الشيبان (أبيضين) لخير «البسوا من ثيابكم البياض» وسن كونهما حذرس
والإقصاص قال لأدرعي والأخوند أن يسأل الحديد للفسور بشر الترس له على الأرض
وقد استحب الساعي غسل حصي الحمار حصيا وعاء أو في به وقبضة بعد أن غير مسود
كذلك أي إذا توهجت بحسه لا متصف لأنه دعة كما في المجموع وكاره كرهه ابنه انصوب
وله شبه سواء في ذلك شبه أو بعته وإن قل فيهما يظهر لا انقضى ،

(قوله ومسح وجهها) أي يده (قوله والنسويد) أي شيئا يزيدى وجهه ونوحه من حرم
واحد من هذه الأمور على حصة ومن يأتى لها حش (قوله ويحب مسح الذراع عنه)
عنده أنه لو كان المطلق رجعا وراجع عقب لا يبرأ لأبى عن وجوب مسح لأنه مسد ومن
إبراهيمة وهو صاهر

ويكره رفع مصرت نحو قارى أو ياء أو منى سواء شدد أو لم يثقل فيها ظهر ويسن للسان
 إدخال ضبعيه في ثوبه حال تلبسه كاش يجمع بين (وضعية) هو الله عز وجل محرم بانه
 معنى ضمير وهو حضور ولهذا في الخارج معنى حضور لأن الخصة في معنى خبر الشيء
 بدل خاصة الأمر أي حد حماسة وليس فيه كسر أمرها خبره مخصوص به يبدى كبد
 الطلب وهو لأن الله أي يتأكد (عند) (أخبر) من رتبة على الخبر (كر كوت
 ونزول وصعود وهبوط) فتح أولها أمر مكن الفعل مبهما وضمه مبدى وكل مبهما صحيح
 هاء كره في غموض (واحد رتبة) أو عجمي أصح وفي ور كوت ونزول وهبوط من
 صلاة وعند يده أو ثوبه أو عمل لسان أو ياء وهو بفتح واء حسن ويكره في موضع
 الحساب وفي حال قضاء الحاجة إذا لم يركب في حد ثوبه حيد وكذا استحباب في المأخذ
 كالمسجد الحرم ومسجد الحبس وفي حد ثوبه حتى يثقل عليه ويرفعه يسهل ويسكن من
 به في الأحوال من ثوبه إسه قوله (وأنشأ) (المنه) في ثوبه (المنه) أو غيره كالهبة
 والتمتع وسعى عند لأشبهها أن كان خاصة به حص ثوبه الله به كذا كره الخلف
 فيه قوله (وفي المصنف مستحب فيه) في المعنى قد روي عنه في (أخبر) (المنه) (المنه)
 (أخبر) في ذلك (المنه) في الأيدي وثوبه في إلهة ووجوه (المنه) (المنه) (المنه)
 أي أن يذهب على ما يثبت من ثوبه من أن يركب ثوبه في حد ثوبه في (أخبر) (المنه)
 إقامة عند إقامة وإجابة بعد إجابة وهو منى منى (المنه) (المنه) (المنه)
 أصله يا الله حذف حرف النداء وعوض عنه الهم (ليتك لبيك لا شريك لك) (أخبر) (المنه)
 أنشأ من عصبه من كمن قامه ثوبه في ثوبه لا شريك لك هو لك (المنه) (المنه)
 الحمد) تكسر الميم على الاستيف وهو كاش منى صحيح وأخبر (أخبر) (المنه)
 أي لأن الحمد (والعفة) (المنه) تكسر الهمزة في الألف وتخبر يعنى على الألف (أخبر) (المنه)
 محذوف ولذا قال ابن الأثيري وإن ثبت حذفه من عصبه أي من الحمد والعفة من قره
 لك (وأنت لا شريك لك) (المنه) (المنه) (المنه) (المنه) (المنه) (المنه)
 رد لم يكره عند كان من غير معنى ثوبه في حد ثوبه (المنه) (المنه) (المنه)
 ورعيه (المنه) (المنه) (المنه) (المنه) (المنه) (المنه) (المنه)
 حمية (المنه) (المنه) (المنه) (المنه) (المنه) (المنه) (المنه)
 تفكيك الحرأى والبرد (المنه) (المنه) (المنه) (المنه) (المنه) (المنه) (المنه)
 حياة النار (المنه) (المنه) (المنه) (المنه) (المنه) (المنه) (المنه)
 عند قوله في حد ثوبه في حد ثوبه (المنه) (المنه) (المنه)

(قوله أي أجمع) (المنه)
 للاختلاف وقوله وأخبر
 ليس من مدحول التفسير
 ل هو معطوف عليه وما
 قوله ور كوت ونزول فهو
 مكرر مع ما مر في المتن

(قوله ويكره رفع مصرت) أي ضمير الخمس في العدد ولا حرم (قوله وفرع من صلاة) وسعى
 بقدم الأذكار على التلبية لأن السماع وقت التلبية وسعى فيها وهدم إحدى يديها وما قبل ذلك
 الأذان عليها (قوله ويكره في مواضع التحطبات) أي بعده ذلك وسعى في أذنها الخاصة
 ضعفة (قوله في حد ثوبه) ظاهره كشرح مسج أنه في ثوبه إن العيش لم يغيره يدي
 قوله لبيك الحمد ويظهر عند لسان بيت محرم فغيره قول (المنه) (المنه) (المنه)
 صلى الله عليه وسلم في الحديث صحيح

ومن لأحسن النسبة بالعربية هي سبعة وعشرون خويلد . وجعل كنيستج الصلاة وقصده الحرمه والأوجه خلافه كقوله لأدري أن الكلام مسند في الصلاة من حيث الصلاة بخلاف النسبة ولا يبره من الله لأخذ في الترجيح . ومن أن لكلمة في أثناء صلاته ثم يريد السلام بعد وإن كرهه الله عنه وقد سكت الكلام في شأنه بغيره . كما نحو أنعمي بجمع في مهبط (وإذا فرغ من صلاته صلى) وسر (على النبي صلى الله عليه وسلم) عتبره من قوله تعالى - وربما ناك ذكره - في لا ذكر لا يذكر معنى طين ذلك ويؤيد ذلك صوت شخص من صوت المدينة في إردراي وتصلي على كة (وسئل الله) بعد ذلك (عنه) ويؤيد وسعدته من (النار) ومن أن يدعو عند شأه من ربي وأبى من ربه عز وجل اللهم اجعني من الذين سجدوا لك ويسوتك وقومك وقواتك وتوكلوا بوجهك ويومئذ بعدد ويسوع أمرك اللهم جعلني من وفضلك الذين رصفوا رصفك اللهم سرى ذمهم من رصفك ومن معي بكرم

(باب دخول مكة أي الحرمه (مكة) رآه الله شرفا وير وما يتحقق به)

باب مكة وكذا قالوا فيها خويلد . من الله وجد قال للتصنيف لأنه لم يكثر أمه من مكة ولم يسهل كونهما قبيلتين . وكثرة الأسماء على ربي لم يسمي ومكة أفضل الأرض بالأحداث الصحيحة التي لا تنزل لغير كونه من عند الله وعنده وأفضل . حب الكلمة المشرفة ثم ما حدثه بعد مسجد حرام ثم أتته إلى سمع أعضاء سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل من جمع ما من حتى من العرس وتسلمت لخدمته كقوله مصطفى في الإصحاح إلا أن ما على صفة وفوق حدود مكة (لا فصل) للحرم حاج ولو قارنا (دخولها قبل الوقوف) فرفعه إن لم يكن قوله يرفع وكثرة ما حصل به من السنن والآية (وأن يتنسل

(باب دخول مكة)

(قوله ومن لأحسن النسبة بالعربية هي سبعة) أي بعته (قوله وإذا فرغ من صلاته) بعته . فظاهر أن المراد بنسبه ما رآه في ربه من كثرته لم ينس له الصلاة ثم الله لا مدح في الشكل وهو صاهر بالنسبة لأحسن النسبة وأما كمالها فينبغي أن لا يحصل إلا أن حتى ثم يدعو تحت كل ثلاث مرات فثاني بالنسبة ثلاث ثم الدعاء ثم الصلاة ثلاثا وهكذا ثم رأيت غيره يتبع نصف وسبعة وسبعة في ذكرته اهـ حجج (قوله صلى الله عليه وسلم) أي تأتي صفة أراد حال حج والأولى صلاة الشهد الكاملة (قوله واستعادته من النار) كأن يقول اللهم إني أسألك رضاك وأحبة ونعمودك من النار .

(باب دخول مكة)

(قوله وما ينبغي به) كدخول مسجد من باب في بيته (قوله بعد السجدة الحرام) سكت عن باقي مكة وقصده استوائها في الفصل (قوله لا أن عت) وظهره وإن قلت على عنه أنه إن عاقرها وقع منه الحدود في سائر أيت من وظهره وإن كان الحدود في غيرها كبر من وهو صاهر من قبل ما عت النبي عت وهو مرجح لك وإن عت ما عت فسرقتها فيه صوت فاعلم عن أنها معاصي مع شرفها

(حبه) يرفع فاعل يرفع حتى (من صري من مديته) والثاء ومصر والمغرب : كان محرما
ولو اعمده كما في المصنوع وابن اوعب ساره الروضة احصاه : حاح ، وصاهر حاح الصحاح
استجابه غره وحلال (دى صوى) بلا سح رواه الشرح وهي بالتصير ونسب اليه والعص
أحو : ود عكة بن التمسك . سبي يديك لاشتهت على أن مطوبه بالخرد . اعني مديته . إذ
اعطى النساء ، وتصور فيها التصرف وعلمه على إرادة للكان أو البقعة . أما العمل لدخول مكة
وقد مر في الباب ان من أنه مسح مصد ، وبعث أعاده لسان محله وهو كونه من دى صوى
وأما الخافى من غير صري ليدسه كاتعني فيعمل من خواتم مسافة كما في المصنوع وغيره وابن
قال لمح العري نوله في استجابه سكل حاح ومعمره ، بعد ، ويصلاهم يشمل ارحل
وغيره (و) أن (حبه من نية كده) . مسح الكاف ولله والسوس وهي النية العبد وهي
موضع : على مكة وابن : . كن حربه كما صوبه نصف حلاله لم يفي لأنه صلى لله عليه و-
عرج ليه بعد كاتعني خوي . وفارق ما مر في العبد دى صوى من حكمة الدخول من كده .
غير حاصره ساوك غيره ، وحكمة الفصل النظافة ، وهي حاصره في كل موضع (و) أن (حرج
من نية كده) بضم الكاف والقصر والسوس ، وهي النية المعنى ، والنسبة الطريق الذي
بن الحليل . ومعنى فيه وفي الدخول من الذهب من صري والياب من أخرى كره في العبد
وعنه : وحقت بعد الدخول تنضم من موضع على مقدار والخارج عكسه ولأن العليا محل
دعا ، إبراهيم عليه الصلاة والسلام قوله - اجعل نية من ابن صوى ليه - كما روى
عن بن عبد فكان الدخول منها تبع في حقن استجابه ربه . رايهم ولأن ابن من منها يكون
موجها : لكفة ، وحته نفس الذهب من الأنسوى ونسبه ذلك مسح - ما ذكره
غيره قاله السهيلي والأفضل دحوقه بهر وقته بعد ساره اسحر وماسا وحذف بن . بلجته مساه
ولم يحذف من رحبه وحسوع فسد وخوارج ومع نداء ، والبصرع وحسب : راحة والاند .
والتنظف بمن يراجه ، وفارق للنسب هنا للنسب في حقية الطريق بأنه هنا أشبه بالموضع والأذن .
وليس فيه جواب مهم ولأن ان كره في الدخول يعرض باريه ، نداه في ارحمة ، والأفضل للزفة
ومشها عني دحوقه في هودجه وخوه (و) أن (قول) راحها (!) قصر المص حرام) أي
أحسن به ورواها في صاه بعد رفع يديه واستحجاره عكسه من المصنوع والله والمهنة
والاحلال (اللهم ردها) الشرب (أي رافعا وعيم) (وبعثها) أي محلا (وسكر)
أي نصيلا (ومهنة) أي توفير وحلالا (ورد من شرفه وعظمه من حجه أو حمده شرب
وتكرما ونظما وبرا) هو الاتباع

(قوله داخيا) أي مر بدحوقه (قوله مسح مطلق) أي لحال ومحرمة (قوله ومن استجابه)
أي من دى صوى (قوله ونظما) كأن حكمة سديم لعظم على الكبريم في البت وعكسه
في قاصده أن يقصود بالذات في البيت إظهار عظمته في القوس حتى يجمع شرفه ويقوم حقوقه
ثم كرامته ، كرام ربه ، أعصابهم ماسود . ويكره ما أمه : وفي ربه وجود كرامته عند الله تعالى
باسماع رصده عليه وعنه محمد حبه وقهره ثم عظمته بين أن حبه عظيم شواء وهدايته ،
وشره في هذا حتم دعا الف بهمة الناشئة عن تلك العظمة ، إذ هي التوفير والاحسان ودعا ،
رثر بالذات الشئ : عن ذلك التكريم ، إذ هو الاتباع في الاحسان فتأمل اه حج .

جمع متوكر كمرت سرد في الصلاة وبحث الأسوي أن التماس مع التيمم وشحن العاشر عن
 له من طواف الركنين نحو الإعادة فلا فائدة في فعله ولأن وفه ليس بمسود كإعادة وقطع
 في صوف النخل والودع بأن في فعلهما مع ذلك وحصله أن الأوجه الذي صرح به كلام الإمام
 وعمره أن له من طواف الركنين باسمه عند ما أخرجه عنه خبره في شعبه التيمم ونحو ذلك
 ثم بحث معه لإعادة حيث راجع الرد والمدة قبل تمكنه من فعله على وجه محض عن الإعادة
 أشد مشقة في شأنه مما مع غوده في وفه وبحث إعادته يد يمكن أن عاد إلى مكة لروال
 الضرورة عند ذلك وفي كل حال لا بأسه بإعادة تصورات له قبل العود للضرورة إلا أنه محرم
 باسمه لصوف في نفسه وبأنه من حيث أنه بعد تمكنه الطواف فقط من غير
 إحرام ولا أن قصر على ذلك وما فيه في صوف النخل صحيح أما صوف يودع فالأقرب فيه
 حوارته أنه نعم نعم على هذا الظهور من كتوف الركنين كما أقي به الوالد رحمه الله تعالى
 وبحث الإعادة عنه مع الذكر فافادة في فعله وبأنه من نفسه ككذلك حرمة وفه
 والصواف لا آخر وفه وبأنه يد صلي ثم قد على التيمم بعد الوقت لا يعيد الصلاة في
 صغير بعد المدة مع أن حرمة الصلاة عليه من حرمة واستند عنه صوف يودع بذلك
 وبالحاجة التي لا تقدر على صبره ولأنه عنه كالحصص وبأنه أيضا أن من حاصت قبل طواف
 الركنين وتكفي لإفاده حتى يهرق من رحنه أو من إلى من يهرق منها الرجوع منه إلى
 مكة خارجا حيث أن من كالحصص وعن حيث من إحرامها وبقي الطواف في دمها إلى أن
 عود والأقرب أنه على الرحن ونتم شحاج منه فعله من إحرام خروجها من سكنها بالنخل خلاف
 من صاف نفسه

(قوله جمع متوكر) أي دوكر كمر وسد وفه (قوله ك) أي تيمم بقرينة قوله الآتي
 وبالحاجة إلى (قوله وحاصله) أي حصل من شأن وفه التيمم لبحث لأسوي (قوله بالتيمم)
 فاستدركه لأجله بالحاجة إلى غير عن ذلك وعنه فيحصل أنه كالحائض فيخرج معه بفضه إلى
 حيث يهرق عنه العود ويحصل كالحصص وبأنه إلى مكة يحرم وطاف (قوله بأن عاد إلى مكة)
 أي ولو بعد مده هو له (قوله سقا الطواف في دمها) أي إذا عاد وجب لأحجاج عنه شرطه اه
 حج أي وهو عكس من العود وهو بعد وأن واحد في ركنه ما يخرجه من حج عنه (قوله
 ويؤخذ من ذلك) أي من قوله بأنه محرم باسمه لبقاء الصواف الحج (قوله من غير إحرامه)
 ممدد (قوله وما فيه) أي الأسوي (قوله حوارته) أي بالتيمم بقرينة ما أتى به من قوله
 وبالحاجة إلى (قوله نعم نعمان) أي صواف حسن والودع ويسمى أن يكون كالحائض فيسقط
 الصواف عنهما (قوله كذلك) أي مع فقد الظهور من (قوله بعد الوقت) أي أما فيه فيعيد
 أسبق أن صلاته الأولى غير معتبة إذ لا يجوز له الفعل إلا عند صيق الوقت (قوله بذلك) أي
 عقد الظهور من (قوله من صواف الركنين) أي يسمى صواف لإفاده (قوله كالحصص) أي
 بأن مدح وعين أو قصر مدة النخل (قوله والأقرب أنه) أي العود وإذا مات ولم تعد وحب
 الأحجاج عنها شرطه كما تقدم عن حج (قوله أي إحرام) أي للإتيان بالصواف فقط دون
 ما فعلته قبل كالوقوف (قوله خلاف من صاف نفسه) أي فلا يحتاج إلى إعادة لإحرام

(قوله وحاصله) هو جمع
 في الإتيان بالصواف للإعداد
 من حمله ما فيه في
 هذه السواكه ههنا له
 كمن ذلك ما ذكر كلام
 الأسوي قال عقبه وفيه
 كلام ذكرته في الحاشية
 يعني حاشيته على إصاح
 المسالك ثم قال وحاصله الحج
 فالصغير يرجع إلى الكلام
 الذي ذكره في الحاشية
 بخلاف الشارح فإنه
 يقدم له مرجعا وإن صح
 في عبارته في حديثهم مع
 قطع النظر عن معتبه
 للإمداد من مال الصغير
 يرجع للحكم المصالح من
 المقام أي وحاصل الحكم
 في المسألة (قوله كما أقي
 به قوله رحمه الله تعالى
 لو حوّل الإعادة الحج في
 هذا الصغير الرجوع إلى
 ما ذهب إليه لأسوي
 إلا أن تعين عن الفرق
 قوله مع السيرة (قوله
 ويسقط عنه طواف
 يودع بذلك) أي بعد
 الظهور من وقوله بالحاجة
 الحج أي وإن كانه فعلهما
 معها كما مر

جد معه لا جادة لعدم تحبه حقيقة وقول رضى ليس له أن يصرح بحال غيره به غلط
منه (فلا أحدث فيه توطأ) أى تظهر (وبى) من موضع الحط سواء كان عند تركي أو لا (وبى
قوله يستأف) كما فى النسخة وقرئ الأول بأنه جمل فيه لا يخلو فى النسخة كالنسخ الكثر
والكلام ولو سبقه الحديث خلاف مراد على التعمد وثبني بالنسخة ومنه النص وهو حسن توبه
أو منه أو مطلقه لا يعنى منه أو الكسب شئ من عبودية كان به انتهى من شعر رأس خرد أو شعر
من رجليها لم يصح انفعول بعد فان زال يقع على ما معنى كالحديث وإن كان النص كما هو بعده
شرايط بولاء فيه كالوصف لأن كلامهم عبادة تخور أن يحذف ما ليس منها بخلاف انقلاذه وسب
له أن يستأف خروجاً من خلاف من وجهه (و) انتهى (أن يحسن) استأف (السب) فى موقفه (حسن
ب) (ه) مازى بآية وجهه إلى جهة السب برباع وهو قسم مع حقه «وإذا عصى ما سلككم» قال حميد
عن يمينه ومضى أمامه أو استقبله أو استدبره وحذف معتبراً أو حجباً عن نفسه أو بشاره ومنه
التهقير لم يصح طوافه لما بدنه لما ورد الشرع به وقصة كذا نصف وعنده أنه متى كان السب
عن بشاره صح وإن لم يصح على توجبه ليهود كان جعل رأسه لأصل وجهه لأعلى أو وجهه
للأرض ومهورة لغيره وبحث الأسوى شئ يتجه عنه الجوار أنه ما بدنه لم يصح وقصده نحو حرق
بها لاس السقيت بم بدنه قدر على الهنة لشرعية .

(قوله تجب معه الاعادة) أى إعادة الطواف (قوله وبى) ع قال الأثرى الخراج لا يعم النص انتهى
على أنه يستأف الوضوء والطواف قريباً كان أو بعيداً والفرق زوال التكليف خارج الحديث
سم على مسح و أخذ من ذلك أن مثل الأعمام المحبون بالأولى ومثله أيضاً الكران سواء تعدى
بهم ثم لا لكن ساقى للشرح فى مسحت الوقوف ضمن حصر الوقوف وهو معنى عليه أن التعمد
أن حجه لا يقع قرب ولا خلاف المحبون وسكران لا رل عقله فتعجبهم فلا حذف السكران
إدام رل عقله فتعجب حجه قرباً اه وعليه فيحتمل أن يفرق هنا بين التعمى عليه والمحبون فلا يطل
ما مضى من طواف المحبون خلاف المعنى عليه وقال الشارح ثم والفرق منه وبين المحبون أنه نفس
للمعنى عنه ولما تحرم عنه ولا كذا المحبون ويؤخذ منه أن انصرص فى المعنى عنه أنه أحصر
الواقف بلا إحرام منه بأن أحرم عنه غيره وأما ما عمن فيه وضوئه أنه أحرم ثم أعمى عليه مرة ثم
فاق من إحمامه فيستأف الطواف ويبقى على ما سبق له من الأعمال الحجج وفى موارد هذا يستطاع
طوافه أم لا فيه نظر وقصة كلامه عدم بطلان ما مضى منه سواء حال وقصر لأن الولاية فيه نفس
شريطة وهو باق على تكليفه وإن لم يكن أهلاً بعدده فى زمن لرده فاد أنه متى عصى ما مضى قبل
رده منه حديده لبطلان النسبة لأولى برده لكن ساقى فى كلام الشارح فى محرمات الاحرام
بعد قول المصنف وكذا يهدى الحج قبل التحلل الأول الخ أن الحج نفس برده كعبدة من العبادات
وفرق ثم بينه وبين ما لو ارتد فى أثناء وضوئه ثم أسب منه ببقى على ما مضى وأنه فى وضوئه فانه
يمكن أن يعادى أعينته فى بده من بطلان بعضه بطلان كجه بخرجه فى الحج فانه لا يمكن توريه
على إحرامه اه ومقتضى أن الطواف بشرط برده سمول قوله كعبدة من العبادات به وأن بدنه
لا يمكن بدها على إحرامه لأن الأسبوع كالركعة وهولونوى بعض ركعة لم يصح فكذا الطواف
فلا جمع (قوله أصبح المفعول) أى ما كرم من تنجس الثوب أو البلى الخ (قوله وإن طال الفصل)
أى وبو سبيل (قوله عن بشاره) مثل ذلك ما مضى منه حمله به فيحسن السب عن سب النفل

ووقيل : حوار متلفد بعد كذا وف رحت أو نحو مع صدره على الشئ ولو جود السب
عن سارده مع وجود أصل التسمية بمراد و سدى من كلامه لمصنف استقبال الحجر الأسود
في شدة خوفه كما ساقى ورأى كونه (مأخوذ) في البيت (الحجر الأسود) لئلا يباع روده مسير
(محدد) بالجملة (أ) حجر أو يعنه (في مرورد) عده سده (مجمع بده) أي بجميع
الشئ لأمر كفاية لأمه والعري بأن لا تسقط حر من بدت على حر من الحجر وكفى بمحدته
عنه كما تكفى بوجهه جميع بده غير من الكعبة في الصلاة وصلة اعداد كافي المجموع
وسمه أن يتقدم السب ويطلب حب الحجر من جهة كفى تتأني تحت يمين جميع الحجر
عن كفه ومسكه الأيمن عند بده ثم جوى الشؤف ثم شئ مستقل حجر ما إلى جهة
كفه حتى جود بده حور اسل وجعل سارده في البيت ووقل هذا من الأول وترك اسفل
حجر حار كفى كفه لتسبده من شئ من البواب حور مع تسبده ل البيت إلا أن كرهه
من مرورد في الأمام وبيت كفه في التوبة دون لا سار في هو مجموع في غيرها وهذا غير
الاستسار من حجر عند شدة حجر فلو أن الشؤف كان بيت مسبح قطعاً وسنة مستجاب
وإذا استسار السب الجود بده من أن يمر منه شئ حره قبل عوده إلى جعل البيت عن
سارده من شئ من حجر من البيت الكفى ولو أنزل الحجر والعباد بالله وحب لمصنفه
ما وجب له في الشؤف ثم السب ووقل كفه في البيت كفى بده صفة شؤف الرأى كفى ومن
في التصفح ولا بد من ما به التسبده حار وحتى ما حر بحراره من الحجر ثم ما أفند كلامه
مجموع من إحد الأسان قد عرفت به جميع حجر هو سمه في كلامه في مطلبه والى
وبغيره ويرى تحت بر كفى من الرتبة حاربه وأنه لا بد منه من رقة جميعه لأنهم يوسعوا
في باب الشؤف منه وسمه في دواحه (فلو بدأ) في طوافه (غير الحجر) كأن بدأ بالباب (يرتد)
سارده ولو سهر (أ) شئ حجر (أ) سارده (أ) ولو جدد بعض بده وكفه نحو
حار الباب لم يفتد بطوافه

(قوله لأهم بده هو (أ)
من الأول

ويعرف به وفي حج أن يرى من سارده سارده أو ظهره للبيت صبح طوافه للصورة
وإذا جده من أن من كفه إلا التقلب على جنبه يحور طوافه كذلك سواء كان رأسه للبيت أم
رأيه مصروبة هاتفت ويحور من سارده من سارده من سارده وإلا يرميه ويحره من
قاصد يحمر في كفه فند لا يحمر كما هو سارده و شئ مثله في الطفل المحمول (قوله ولو سار
الحوار مصنف بعد) معتمد حره من أن حج (قوله مطلب) شئ قدر على المشقة مشروعة ثم لا يردوه
جميع الشئ الآخر

ساره ظهر أن أراد الشئ لا سار أعلاه الحار سار وهو السب فلو يحرف عنه
ما أوجده من الشئ لأمر بكفه حج (قوله جدد) أي يتألف (قوله كما يكفى) أي
شئ فيسأ على لا كسب دكر في البارة (قوله في البيت مسبح قطع) معرود ه سار يأنى
في قول مسبح وبها أن مسير حجر أو نحو حج شئ شئ جميع سبه فستأ حجر ولا
على الكعبة لا يحرر حيث يكون في كفه لا شئ عند صرف حجر ثم على أن حورده فبعض
(قوله حار وحب) شئ ساره يكن لتوف في ضمن حج بده (قوله هو سمه) خلاف حج (قوله
وإذا جدد) هار من قوة فلا شئ ساره حار من ساره لم يبعد ذكره بده لما بعده

مد كره فتونه (فان خوف) الدبر (مشي) وو مر زار ساع رواد مسر ولانه أنه سواضع
و لأدب فالركوب بلا عمد و يوعى أن كشاف الرجال خلاف الأولى كذا في مجموع وهو المعتمد
فتصره الأسوى فيه و يرد مرادة ذكره كذا سار عن الجمهور نعم إن كان به عمد
كمركب أو احتياج إلى غيره لم يستحق فلا يأثم به لما في الصحيحين «أنه صلى الله عليه وسلم قال
ذم سامة وكانت مراصة صوفى وراء الدس و أنت كلمة » وأنه صاف « كذا في حجة الوداع
ليظهر فتستحق ثم محل حوار إدخال السهمه مسجد عند أمن به يتم و بذلك حرمانه على المعتمد
وقول الإمام وفي القلب من إدخال السهمه في لا يؤمن به بها المسجد شي « فان أمكن لأستحق عدات
خلاف الأولى و إذا دخله مكرهة تحول على كرهة البحر بم من ساقى في الشهادت أن يدخل
السهم ثم انى لا يؤمن به بها المسجد حرام وما فرق به من أن « حال السهمه بم هو لحاجة إقامة
السنة كما تعهد صلى الله عليه وسلم بأداءه مخرج لأن ذلك إذا لم يحلف به شي ولا يدخل
السدان المحرمين المسجد مع ذمهم على السهم مع ذلك بإمكان ترفيق أن ذلك ضرورى وأب
فالأحرار فيهم ما يحلف و حود أكثر ولا كذلك السهمه هـ « لأنه من السكاهه مع أمن
الذويث على الإدخال فيهما بدون حاجة وعدمها على الحاجة إليه وطواف القدور محمولاً أولى منه
را كبا صيانة للمسجد من الذابة وركوب « إن « حلال من ركوب البحر و حجر و بكرة رحب سائر
على المشي وقول الأذرى ويبقى علم الإجراء في العرض واسع وكأ « مكروه لأن الغواف
صلاة يرد أن حقيقة الطواف قطع السعة من يد يفسد « في ذلك وقد نسب حور الركوب
بلا حاجة فالرحف مثله إن لم يكن أولى لأنه أقرب إلى العرض منه وأرجح في التعميم وسحب
عد في الطواف منه ساذ به كما هو ظاهر وأن مصر في أنى السكت حصة ربحه كبره لأخر له .
(و) « يثبت (سائر حجر) لأسود بعد استعيله أى به يده (أن صوته و تبه)
دون ركعه وقول القاضى أبى الطيب يجمع بينهما في الاستلام والتقبيل رده للصف بأن ظاهر
« أن الأصحاب أنه يقتصر على الحجر والكلام حيث لم يفسد من محبه وإلا ثبت محبه كما مر وس
حلف الله حيث لا يظهر لها صوت ولا من ثمره سلاه ولا تقبل ولا قرب من اليد لأحد
« أن للصف لا أوهارا وحقيقته في السكة به « من مثل والحنى كأمراه (واسع) بعد ذلك
(جهته عليه) للاتباع رواه البيهقي وليس كقول النفس والوجود به « (فان حجر) عن مسيد
ووضع جهته عليه ليعور حجة (ا - عده) فان حجر عن الاستلام به « فسحو عفا ثم فصل
ما استامه به حجر مسير « أن « من حجر استامه ثم من بعد وول

(قوله هـ والأوجه
حرام الكراهة الخ) غير
ممراده بالشكره .

(قوله بأصنافه) معنى مجموع (قوله لأن الصفوف صرفة) أى كاستلاء (قوله و سحب الحقد)
« مصر (قوله ما لم يذره) أى أو تحسن استقامته ظهرته به من الصف (قوله ولا ثبت) أى
ماد كره من الاستلام والتقبيل (قوله وسن حلف التقيد) أى « حجر « وسعى أن مثله في ذلك
كل ما طلب تقبيله من يد عالم وولى ووالد وأصراحة (قوله و مع) أى بلا حاش كما في سجود
الصلاة كما هو ظاهر أى الأكل ذلك .

فرع - لو تعارض التقبيل ووضع الجبهة فإن أمكن أحدهما دون الجمع بينهما كان حاف
هنا كما « جمع بينهما دون أحدهما فهو يؤخر النفس لنفسه أو وضع الجبهة لأنه أجمع في الخسوع فيه
نظر « ويسعى أن يكن وضع الجبهة ولو بمقابل لكن الأكل وضع بلا حاش .

سبه « فتقرر أنه يس قبل يد الصالح « ورحله به عن ذلك فهو أولى فيه ما يمكن

فيه للاسباع (وهي نفس من غير ما نورد) ذو موضع موضع ذكر ، وانسأل أقص الله ذكر
 الحبر « يهون الله تعالى من سعيد ذكرى عن مشتاق أعظمه أصل ما أعطى السائلين ونشر كلامه
 الله على سائر الكلام كقوله تعالى على سائر حديثه » . ويسر يسر ما ذكر لأنه أجمع للمجموع
 وراعى ذلك في كل صوفة عسى بشواك وهو في الأولى ثم في الأورد آكة . (و) رابعها (أن
 بر من) الله ذكر ولو صيب (في الأورد الثلاثة الأول) مسبوغا به التبت ، وكره سمة التلوقات
 شواك كما نقل عن الناصي والأختاب ، وهو الأوجه وإن اختار في المجموع وغيره عديمها ، ولا
 يخص بر من مشتاق من المصنوع . بل به حميد وكره حرمة راسه (أن يسرع) لطائف
 (مشية مشرب خطاه) لا عذر فيه ولا د . ومن قال إنه دون الحب فقد غلط (و غنى
 في السبق) من صوفته على هدية له رواد السجنان عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يدا صاف يدا صاف الصوف الأول حبة بلا ومشي أرما » . وروى
 مسر عنه في « من إلى صلى الله عليه وسلم » من الحبر في الخبر ثلاث ومشي أرما » . والحكمة
 في - حب - بر من مع . بل تعالى السبق شرح لأخيه ، وهو أنه صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة
 هو وصاحبه وفد وهبهم حتى يرب . فكان يسر كون به قدمه عليهم عند قوم قد وهبهم حتى وقوا
 مهابته فجلسوا إلى الحبر كسر الحدة فسمع الله منه على ما يروى أنهم أن يرموا ثلاثه
 أتواه وأن يمشوا أرما بين الركبتين يرى يسر كون حدهم ، فقال لشركون هؤلاء الذين ربحهم
 أن حتى قد وهبهم هؤلاء أحد من كد وك أن فاعله . فحس به سب ذلك ، وهو مشهور
 أنهم فسد كرمعة لله تعالى على إحد ر الإسم وأنه . وكره ترك الرمن بلا عذر ، ولو تركه
 في شيء من الدربة ليقصه في لأربعة لأنه لأن ههنا يسكون فلا يبر كالحبر لا عسى في الآخرين
 بخلاف الجماعة مع السابقين في أربعة جمعة بإمكان الجمع ، وأهم كلامه أنه لو تركه في بعض الثلاثة
 لأول أني به في « ويا (و حش الرمن) ويسمى خبيا (بطواف بقصه سى) مطاوب في حجب
 أو عمره . من كان مكيا في سبع ، من رمل في صوف الندوم وسعى بعده لأرمل في طواف البركن
 دن السعى بعد حشد غير مشهور ولأرمل في طواف الوداع لذلك (وفي قول) يختص (بطواف
 الندوم . وليس فيه) أي في منه نلتا (اللهم اجعله) أي ما أتاه من العمل (حجا مبرورا)
 وهو الذي لا يحسنه معصية مأجود من الله وهو الصاع ، وفيه مستقلا (ودعا معصورا) أي احسن
 ربي معصورا (وسعى مشكورا) والسعى هو العمل ولشكور هو التفضل به إن كان طاعة
 أم معصورة أي فيه ماصر في ذنبا ، وفي قول في الأربعة الأربعة ، رب اعز ورحم وتجاوز
 عن عدم إنك أنت الأعز الأكرم . اللهم ربنا في ندي حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب
 النار (و) خامسها (أن يسرع) الله ذكر ولو صيب (في جميع كل طواف بر من فيه) للاسباع
 (وكذا) يصطبح (في السعى على الدجج) فيس على الصواف يتجمع قطع مسافة مأمور
 تكرر بها وسواء اصطبح في الطواف قبله أم لا . والذين لا لعدم وروده ، وقد يعهم كلامه عدم

(قوله وسأل يسر ما ذكر) أي هذا يخش العبد عند إسرار (قوله ومن قال به دون الحب
 وسعد عاتق) أي بل الصواب أنه الحب كما في (قوله وأهم كلامه أنه لو تركه في بعض الخ)
 يتأمل في طريق أفهمه (قوله وهو الذي لا يحسنه معصية) وتقدم يسره للاسباع في الإحسان
 و زيادة فيه

استجابته في ركعتي الطواف وهو الأصح لكونه لا يصدق في الصلاة غير أنه قد إرسلها ويصدق
عند زيادة السجدة ، ولا يسن في صوف لا يسن فيه رمي (وهو جنس ومثله) يفتح السجدة
في الأصح (تحت مسكة لا يسن) مكشوفة (و) جنس (مرفوعة على الأرض) كدأب أهل
الخطبة ، والأصحاح افتعال مشتق من الصبح بإسكان الهمزة ، وهو الفصد (ولا يرمي ليرثه)
ونحو بيان في جوده (ولا تصطح) أي لا يطلب منها ذلك لأن الرمي من جنس ثبوتها ، ولا يصح
مكتشف مذهب سورة مبهمة ، ومقتضى كذا أعرض عن ذكره حيث قال : وليس به رمل ولا
اصطراع فإن كان هو المراد فسنه مائة من النسيئة بالرحمن من أهل الخطبة منهم من كان يصح
كلامهما في آفة كسهما تأتي ذلك فالأوجه عدم التحريم عند العلماء قصد النسيئة (و) سادسها
(أن يثوب من است) لشرفه ولأنه أسرى في الإسلام والعقل قل أنه وردى ولا حبيط
الإجماع عن الثبت بقدر درع والكبرياء في صدر ثوب تأمن الطواف على الشادرون .
وقال بعضهم عن الأصحاب أنه بعد أربع خطوات وهو غير ثابت وكان ذلك كله عند عدم ظهور
الشادرون . أنه حين ظهوره فلا حبيط كما هو مذهبهم ، ويحتمل سحب القرب من الست مائة
يتأخر ويؤخر رحم ولا بعد أول . ومن ثم يدعى ترك الإسلام والنسيئة حسنة . وقول الإمام
إلا في ابتداء الطواف أو آخره فأصح له الإسلام لأنه يرجح مراده خلافه وهو فيه الأسوى
الرحم اليسر الذي لا يثوب فيه ولا يرد ، فتوقفه إلا في ابتداء الصواف أو آخره . وليس لأحد
ويعنى أن لا يقرب في حال صواف بد كور . يكون كل مسبة في حاشية مطلق تحت لا يحصل
عند غلظتهم (فوق الرمل) العرب (من كنت) (رحمة) أو كونه أو فرجة مع القرب رمل
فيها لم يستطع (فأرمل مع بعد) عنه إلى حاشية تصدق (أولى) لأنه معين نفس العبادة
والقرب معلى بمكافاة واستحقاق نفسها أولى كأنه علة في استحقاق أولى من لا يرد في المسجد .
وتحت أربع ركعتي أن بعد ما وجب بالطواف من ور . رحمه الله مكروه فذكر رمل أولى من
ركبانه ، من راحة فرجة وقف يرمى فيها إن لم يؤد أحداً بوقوته فيها (إلا أن يخاف صدم النساء)
بأن كفى في حاشية تصدق (فأرمل) (أولى) من البعد مع الرمي للاتباعين صهره وكذا
لو كان بشرت أحد بقاء بعد رمل في جميع تصدق خوف صدمهم فذكر الرمل أولى وسن
أن يجرى في منية ويرى من نفسه أنه لو أمكنه الرمل كما في العدو في السعي (و) سادسها (أن
يؤدى) الصواف (طوقه) للاستماع وجروحه من خلاف من أوجه وجوه الكلام فيه ولا يسل
به الخبر «ألا إن الله أحسن المتقين» غير أن الأولى ركعة لا في حصر كأمير شعروف ومهي
عن مسكر وتعليم جهن وجوب مسكت ، وكبره النسيئة فيه بلا عذر وجعل يديه خلف ظهره
متسكناً ووضع يده على إله في حاله ساقية فمسح وشيئت أصابعه وتوقفها وكوبه حلقاً

(قوله كدأب أهل الخطبة) الذي هو الذي تأمّن أهله حسب الله مختصر صحاح (قوله فالأوجه عدم
التحريم) أي فيكون مكروه (قوله لا يقرب) هو عدم البراءة من قرب من كذا وصحبه
من قرينه بكسر الراء متعدياً ، واستقدر على الأول أن لا يبرأ منه وعلى الثاني أن لا يقرب (قوله غير
ألا إن الله أحسن المتقين) غيره معنى إلا أن الله قد أحسن فيه الخ (قوله ويكره الصوف فيه) أي في
الصواف وإذا فعله لم يكن خرفاً منه . أما بدوؤه في أرض تصدق خرافاً كما هو معناه (قوله وجعل يديه
خلف ظهره الخ) وهل يكره ذلك في غيره أم لا فيه خبر ولا قرب الأول لأن فيه منافاة كان عنه

وقع الحمل والخصاء في مجموع ويسمى بالخصاء الدوالي وضع الحمل فيها
على الأصح وهو في غير حمله وبه الذي أحرمه أم غيره كمن يمتنع كما أفاده الشرح في
حمل غير بوي أن يكون بدين لولي لأن الصبر بد صف كما لا أن يكون وليه أو بانه
سابقا أو دونه كما مر وغير في سرانته وخرج قوله من ماله حمله في شيء موضوع على الأرض
أو سعيه وحده وضع الحمل والحمل مطلقا لا ينعني بطرف كل منهما سواء الآخر لا ينعني
عنه وضوءه لصفتان به إذا كان الحمل واحدًا جرى على العال والآخر كان الحمل
من فاكهة من حرم وصية كلام الكافي أنه لا يرق في أحكام الحمل من الطواف ويسمى
وهو كذلك وإن عرقه كشيء لا وجه به مع كونه شرفه منه حكم الطواف كالوقوف
وقد صرح بذلك في أربعة وعشرين موضعًا في نسخة أخرى كمن سأل عن الطواف به كالوقوف
وبن حمله في الطواف أم فيه هي مصنف والمروي أن الصبر في الكون في الحذور وهو واحد
من كل منهما وهذا القول به بوجهين أحدهما وهو ما يوجب بطلان حمله في حمله عمدة فإن حمله
وقع فيه كما يوجب من حمله وحمله سواء وما ذكره من أن بوي حمله وهو ماد كونه الشرح
في كونه وعرضه لأبوين في حمله وحمله الأبحاث ما مر من وقتها من لأملاء
والناس في أنه بوي حمله وأمره وقع له فكذلك.

(قوله آخر قسمه) لعن

في معنى عن .

[فصل]

في حكمه الطواف

(قوله شرطه) في حرم

لصاف

(فصل)

في حكمه الطواف وبين كيفية التمسك

(في الخبر) لأبوين حمله في ذنبي والخطي (بعد الطواف) وقوله (وصلته) مراد
بالي خبره في مع والكون آخر هذه . أنه وقصد على الإسلام مقتضى عدم سببه بقبل
الخبر والحدود منه في ذلك وفي كل الأمر كذلك فعلى سببه أنه ذنبي للشيء والشهر
كما أفاده الشيخ من ذلك قول تركا في رد المحتار معنى شرفه (ثم خرج من باب الصفا)

ثم يحرم عن الصبي الذي لا يملك من قوله ولا كفي الطواف والتمسك به غير استباحته وإيمانه به
به بعد فعلهما عن غيره غير مصر في شيء أو قول وقد كان يمكن تصوير ما هناك على
أصلين وما هو معقول في ذلك قصد المحرم وحده سواء كان به أم صلبا بدين قوله الآتي وسواء
في الصبر حمله وليه الخ (قوله أوسطية وحذبه الخ) نعم إن قصد الجاذب الشيء لأجل حبه
بطل طوافه لأنه صفة أه حجب وقوله مقتضى سواء بوي الحرام نفسه أو أطلق
بوي المحرم لقصده صرفه عن طواف نفسه وقد تقدم أنه لا يلغى الطواف حيث قصد
به غير الطواف ومن ثم قال حجب عنه الخ (قوله أنه كالوقوف) أي في عدم قبول الطواف وهو
صحيح (قوله بوي حمله وعمله) أي من وقوعه للحمل .

(فصل فيما يحكم به الطواف)

(قوله شرطه) وهو حذر لصاف

(معروف) هذا فيمنى حتى يسق منه وإن لم يدر لآخره لعل ركن المسجد على يساره قد مر منه ذرع فيعدو حتى يوسط بين يميني الأخصر من يميني أحدهما في ركن المسجد والآخر متصل بحدار القدس رضى الله عنه فيمنى حتى ينتهي إلى لحدود ، فإذا عاد منها إلى الصفا منى في محل مشتهر وسعى في محل سجدته . ويسن أن يقول في السعي وهو أنى ركنة عمر وأرحم ونجواز عما نعم إن شاء الله تعالى ذكره .

(فصل)

في الوقوف بعرفة وما يذكر منه

(مسجد الإمام) فاستلمه من حرج مع الحجاج (أو متونه) لهم من حرج الإمام (أن) تحتب بمكة في ربيع ذي الحجة (كسر الحاء) أصبح من فحجهم يسمى يوم الرسة أو يومه فيه هو أرحمهم ويكون عند الكعبة وإلى حطب (بعد صلاة الظهر) أو الجمعة من كان يومه (حصة فردة) ولا كفى بها حصة الجمعة لأن الرسة فيه ما يخرج عن الصلاة كما تقرر ولأن القصد بها العجم لا أوعت والحجوف من ثلث حطبة الجمعة بخلاف حصة الكسوف . ويسن أن يكون عمره كما مر وسجدتها بالسبب واحد من الكبير (يأمرهم فيها بالصدق) في اليوم الآخر من اسمه يوم الروم لأنهم يروون فيه الماء (إلى منى) بكسر الهمزة بالصرف وعدمه ، وذكر وهو لأبى ، وقد يؤتى ، وحديث يومه أشهر من تشديدها . سميت بذلك لكثرة ما عني أي يراقق فيها من الله (ويعظمهم) فيها (ما منهم من استسنت) رواه البيهقي ، قال كان فيها ، قال هل من سأل وحشد حج ثم رجع هذه وحيدة يوم عرفة ويوم السحر ويوم شهر لا أول ولا آخر . وفي بعد صلاة الظهر إلى يوم عرفة فليست وقيل صلاة الظهر ، وكل ذلك معهم من كذا هو . وفي : وقصة كلامه أنه يخبرهم في كل خطبة بجميع ما بين أيديهم من المسائل ، وأما الأسوى في الاستدلال لكن الذي ذكره أنه يخبرهم في كل خطبة بما بين أيديهم من المسائل في الخطبة الأخرى وهو يحتمل أحدا من النص على أنه سئل لأول (قوله وهو أنى) ، يظهر لأحدهما معناه ، يد الصفة بالسنة لمعناه ، اللهم إلا أن يقال مراد العجم

[فصل]

في الوقوف بعرفة

(قوله وقصة كلامه)

لأن المراد بطريق مفهوم

موافقة لما سوى في له

تذكره من على ما ذكره

وتسند جميع من قضية

كلامه لا من صرح به

(فصل)

في الوقوف بعرفة

(قوله في الوقوف بعرفة) وقته مع أنه مؤخر لعمالة لأنه المقصود بذلك (قوله كان يومه) أي الساع (قوله ولأن القصد بها التعليم) أخذ بعضهم من هذا أنه تكرر الخطبة أو تعدد الخطباء لأن العلم لا يحصل إلا بالثبوت بكثرته . أقول : والظاهر أنه غير مراد بل يشفي الاكتفاء بخطبة واحدة تحد بطلانهم (قوله أشهر من تشديدها) أي مع الصرف وعدمه والتذكير والتثنية على ما سجد من صلاته (قوله قال هل من من من من) أي من الخطبة .

والأول لبيان الأكل، ولوثو جهوا للوقت قبل دخول مكة استحب إمامهم أن سعن كما يفعل بمكة
 قاله الحب الطري . قال الأذرجي : ولم أره لغيره . ويأمر فيها أيضا لسمعيل . قال في المجموع
 والمسكين بطواف الوداع قبل خروجه . وبعد إحرامهم كما اقتضاه من مجموع له عن الويلطي
 والأصحاب بخلاف المقد والقرار الآه قيس لا يؤمر من بطواف وراعي لأهله من محلا من مسكنهم .
 وليس مكة عن إمامهم (ويخرج) بداء (هم من شد) بعد صلاة الفجر إلى . يكن يوم
 جمعة (أي من) بحيث يصلون الظهر وباقي الخس بها فإن كان يوم جمعة نذب أن يخرج بهم قبل
 الفجر لأن السفر يومها لا عذر كخلف عن ربه بعد الفجر وقبل تعبه إلى حيث لا يبلى جمعة
 حرام فحله فمن تدرمه ولم يمكنه بقادتها عن وإلا بأن أحدث ثم قرية واستوطنها أو يكون كاملون
 خارج حروجه بعد الفجر لحسب معهم وإن حرم البناء ثم (ويبيتوا) فيها فليس بركن ولا واجب .
 ومن البدع الفبيحة ما اعتاده بعض الناس في هذه الليلة من إقادة الشموع وسيره وهو منسوخ
 عن منكرات . قال الزعفراني : يستحب المني من مكة إلى الناسك كلها إلى انصب الحج من قدر
 عليه وأن يقصد مسجد الحيف فيصلي فيه ركعتين ويكثر التلبية فتبهما وبعدهما ويصلي ركعتين
 يومه وصبح غده في مسجدها (فاد طاعت الشمس) على شرف مسجدها ثلثة حين كبر ترددة
 على يمين الذهب من مئذنة إلى عرقات (فمجدو عرقات) مكة من من التوبة ولذعه مائتين على
 طريق ص وهو الخس انظر على مئذنة ويعودوا على طريق التوبة وهو من الخس للاساع .
 ويسن للساكن أن يقول اللهم إني أدركت وجهك الكريم فرب جعل دني معنورا
 وحي مدوراً وارحمي ولا تحيني إنك على كل شيء قدير . وأن يعود في طريق عبر الذي ذهب
 فيه . قلت كما قال الرافعي في الشرح (ولذعه ٣٠ من يسمون نمره) وهي سبع النون وكسر
 الميم ويحور إسكانها مع فتح النون وكسرها موضع (ترب عرقات حتى رول الشمس) وثمة نمره
 للاساع رواه مسلم . ويسن أن يعسل نمره للوقوف عند است الشمس بهوا إلى مسجد إمامهم
 صلى الله عليه وسلم وصدره من عرقة صم العين وأخره من عرقة وتمر بينهما صحرا كابر
 فرشت هناك . قال السعوي . وصدره من الحنطة واصلاة (ثم يخطب إمامه) أو مسجده (بعد
 الزوال) هم على منبر أو مرتفع فيه لاني عرقات قبل صلاة الظهر (خطبتين) خصصين ويكون
 الثانية أخف من الأولى يبين لهم في الأولى للناسك ككيفية وقوف وشرعه وتدفع إلى مرددة
 والمبيت بها والدفع إلى مئذنة والرمي وما يتعلق جميع ذلك وتجنهم على إكثار الدعاء والله ذكر
 والتلبية بالوقوف ويجلس بعد فراغها بقدر سورة بإحلاس . وحين يقوم إلى الخطبة الثانية
 يؤذن للصهر فيعزف الحنطة الثانية مع عزف المؤذن من لأذن للاساع رواه السعوي . وبكأن
 النصد الثانية مع عزف المؤذن من لأذن للاساع رواه السعوي . وبكأن
 مع سماعها قصد المدة واصلاة (م) بعد فرعه من خصصين (يتلى سبب النهر والعصر
 (قوله كما يفعل إمام مكة) أي أن يحط في سابع ذي الحجة إلى آخره مقبلة ويأمر فيها أيضا لسمعيل
 قال في شرح المنهج : وهذا الطواف مسنون (قوله وإن حرم البناء) ثم يؤخذ من هذا الصفة
 اجمعه في الساية الكائنه سواك وإن كانت في حريم النهر لأنه لا يلزم بين الحرمه وصحة صلاة
 جمعة وهو ظاهر قوله لمن قدر عليه أي يوم يحط بداء ولا يحسه (قوله في مسجدها) أي مسجده منى
 وهو مسجد الحيف .

(قوله بد أن يخرج
 هم قبل الفجر) أي فإن
 لم يفعل هذا السدوب
 وتختلف إلى ما بعد الفجر
 وحسب عليه انكسر
 صلاة الجمعة لم يأت له
 بعد خروجه فلا مضاف بين
 بد أن يخرج قبل الفجر
 وبين حرمة السفر بعده
 كما لا يخفى (قوله كتخلف)
 أي أو تكوف تخلف فهو
 مثال للصدر (قوله في
 مسجدها) أي منى وهو
 مسجد الحيف وصكان
 الأولى خلاف هذا التعبد
 (قوله وأن يعود في طريق
 غير الذي ذهب فيه) ليس
 هذا مكرر مع ما مر من
 أنه يذهب من طريق
 ص ورجوع من طريق
 التوبة لأن هذا أشبه .
 واخص أن السنة ذهابه
 من طريق ورجوعه من
 أخرى ولأولى أن يكون
 الذهاب من طريق ص
 ورجوع من طريق
 التوبة فراجع

(قوله عنه عليه السلام) : عِدَّةُ الْإِمْدَادِ الَّتِي هِيَ أَصْلُ هَذِهِ عَقِبَ قَوْلِ لَا يَشُدُّ لَوْلَا يَوْمُ لَا يُعْمَدُ بِهَا وَحُجُوتُ وَوَسْكَرُ كَمَا فِي الصَّوْمِ لَهُمْ بِسُؤَالِ الْفَرَجِ (٢٩٠) التَّحْقِيقُ عَلَى شَيْءٍ وَحَدٍّ وَنَيْكَةِ الْإِخْوَانِ فِي سَقَطِ سَحَابِ

[illegible]

الشرح من الكتبة
قال في الإيسداد عقب
ماصر فيقع حجج المخنون
فلا كما نقله الشيخان عن
السمه وقرأه فيمنى الوي
قنية الاعمال على حرمه
المن وحين لا تتعوض
لأسوى في الاعتدال به
إلى آخر ما ذكره فيصور
وفوه للحنون سا
بها به على حرمه
المن فاقهم أنه لا
حصول لحنون بسببه
وكأنه إله صوري
فنون الأبرار على
كله منه في عظمه
صوره من صفه كلام
الاصحاب كل من حرج
عن الأهل في حنون
إله فانه الخج كل فاه
الوقوف رب وحصوره
عرفة كعده منه في
نص الشافعي في دلاء
الصرح في فاه كفي
في النص الله كوز
الصرح في رد هـ
التصور الذي صور به
الشهاب بن حرايض كما
يعلم بحراضه وكأنه أحد
هذا التصور من شفيه
صاحب التهمة للحنون
أند كوز النص الذي

لا يمر فتح جمع وسحر وسحر مع قوله الشارح كما هو المشهور
 وقمع جمع لحسن معناه (قوله لاحق) أي أن حاله قد مضى حكمه كقوله على ما كان وقوف في حال الغلط وسحر
 الصور الواردة في كتابه الشارح (قوله ما إذا وقع تحت سحره) أي فلا يخرجه من سحره إلى التصدير في الحساب

فيه من الشعر وهي معناه الدرس (حرارة) أي المجرى (وقفا) عليه يد كافي لشموع وهو هوهم
 عليه أصل من وقوفهم بعينه من مردقة ومن مرورهم من غير وقوف ودكروا الله تعالى (ودعوا
 إلى الأئمة) مستبينين بقصد ثلاثين رواد مبر وذاها أشرف الجاهل ويكثرون من قوهم - رت
 تافي لاس حسة وفي آخره حسة وفي عذاب الله . ومن لم يحكم من صمود الجاهل وقف
 حسة . ووقفت هذه السعة حرة بده . ويكون من حمده دما . منهم كما توفيقية وأر مداه
 توفيقية كوك كاعديت وعمر لدار حدة كما وعدنا فوفيت حق - فاد أقسم من
 عرف فاد كرو الله عند شعر خرد - إلى قوته . واسمعوا لله إن الله غفور رحيم - ومن
 حمده ر كره الله أ كبر لانا لاية . لا لله . الله أ كره الله أ كره الله . (ثم يسرون) فل صوغ
 الشمس سكة ودار وشعرهم الدلسة والد كره . وتارة تاجر الدار حتى يتبع الشمس قد
 وحدوا دقة أسرمو قد سمو وادي محسر و . موضع فاصل بين مرفة وهي أسرخ كاهر كاه
 ومشا فتر رمة حرة حتى يتبع عرص ودي لاية عنه لسلام في نطل محسر حرة فمد
 واحد فتعهم ودي محسر سرون سكة (فينبون من بعد صوغ الشمس) ورده عا قدر
 رمع (فري كل شخص) راك أومد (حنة) أي حن وصوله (سبع حبيب) أي
 رمد (إلى جرة العفة) له مع . ودمر وهو حدة في الدلة فيها معة . وتسمى أيد
 آخره الكه ي ولست من من بل حدة من من الحالب العربي حبة مكة . والسنة لراي هذه
 حرة أن ستنه . وحل مكة عن بارة وهي من حسة كما تحججه انصاف حارة لارامي في قوله
 به ستن حرة . سدة الكفة . ه . في رمي يوم النحر . أما في أم البشر في وقت الله
 على استقبال الكفة كافي لاية حرة . ونسب بارة وصل إلى من أن تقول ما روى عن بعض
 السلف أنهم هاء من قد أمها . هاء . واس عسك أشك أن من عبي الله صلب به عن
 قسنت منهم إلى أعود بك من الحرمان ولست في داس بأرحم رحمن قال - وروى أن
 ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهما أنهم لما رما حرة العفة فلا . انهم جعله حرة مبرورا
 وذنيا مغفورا (ويقطع التسمية عند انتهاء الرمي) .

(قوله ومن جملة ذكره)
 يصح رجوع الضمير إليه
 تعالى وإلى لشعر الحرام
 وإلى الشخص وهو
 أصغرها .

(قوله فيه من الشعر) قال في حذر والشعار أعمال الحج وكل ما حصل علما لطاعة الله تعالى
 وقال الأصمعي : نواحدة شعرة قال وقال بعضهم شعرة مرفوعة . ولشعر بالكسر ما ولي الحسد من
 الثوب . وشعار السوء في الحرب عذمة لهم لعرف بعضهم بها . وعليه فكان الأولى للشارح أن
 يصر بالشعار (قوله حرة) تعني لشموع من أمها كة حةية وإسلاما (قوله محسر) نعم اليم
 وضح حدة وكسر السين لشدة مهمته . سمي بذلك لأن من أصعب القيل حسر فيه أي
 أعنى وكل . ومنه قوله تعالى - ينقلب إليكم العصف حرة وهو حسر - انتهى شرح مسلم
 لموسوي . وعادة حج وهو أعنى محسر ما بين مزدلفة ومنى له فضل للضاف إليه في كلام الشارح
 محذوف والأصل ورا . وهو موضع الحج (قوله حرة فدا) والحكمة فيه عني ما قيل أنه الموضع الذي
 حسر فيه السيل ويرى أصحاب العين فيه . والحرة ثم رأيت في حج مانعة . وحكته أن أصحاب العين
 همكوا ثم عني قول الأصمعي حرة وأهمه لمدحوا الحرم وبعدهمكوا قرب قوله أو أن رجلا اصعد
 ثم قهرت نار حرقته ومن ثم سمي أهل مكة وادي أسر فهو يكونه محل برول عذب كدهم محمود
 إلى صح أمره صلى الله عليه وسلم إلى حرة . أن يسرعوا التلا يصعب مأصبا أهيا ومن ثم يسمى

أو نحوه تعالى دحل في النجس لأخذه في أسائه كما أن يعصم بعمل ذلك عند ابتداء طوافه وقد علم
 أنه سقطها عند أول نسيب نجسه (وكرر) بدل النسبة (مع كل حصاة) أي رمية بلا سبع رواد
 من يقول: لله أكبر ثلاث لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر. والله حمد وسنن من يرى بيده
 أعني رافعا لها حتى يرى سبب ربطه ثم مرة وثنيها أخرى ويرفع ولا يقف الراعي للدعاء عند
 هذه الحجة وسيأتي شروط الرمي ومسحها في السكك على رجليه الشريفة ثم بعد الرمي
 يصرفون فيه لوني موضعاً عن الأضلاع منها من إلى صلي الله عليه وسلم وما قاربته هل الأرقى
 ومبره عنه السلام على من يسار مضى الأمام (ثم مدح من معه هدى) يسكن الناس وكبرها
 مع تحفيف الياء في الأولى وتشديد هاء في الثانية لفتان فصحاء وهو اسم مبهمة مكية ترعى
 الله تعالى من نعم وغيرها من الأموال نفراً كان أو سواً لكنه عند الاعتقاد من الناس والقدر
 والعلم (ثم يخلق) الله كره (أو قصر) بقوة معنى عشرين رؤوسكم ومقصرون - ولا بأس في الأول رواه
 مسلم. والثاني في معناه (و) لكن (الخلق) له (أقصد) إجماع من العرب أنه لا يجمع ولا يجمع
 وروى الشيخان عنه «بهم أرحم الراحمين فقالوا رسول الله وأقصر من» قال لهم أرحم الراحمين
 قال في أربعة وقصر من «(وقصر أراد) ولا تؤمر بأحق والحق منها روى أبو ذر عن أبيه
 حسن كما في المجموع «نفس على أساء خلق ذات على القلب القصر» وكرد الخلق وخوفاً من
 جحراق أو إزاله سورة أو نصف غير ذكر من أي وحشي لأنه هما منه ومن ثم يردده فحده
 لم ينفذ تحريف القصر ومراعاة ما ذكره لأن في ضمن الصيغة ذاتها إذا أصبت في مقابلة أرسل
 كما هو بدونها وهو ذوون - كلامهم ويرى حيث ادسوى وأسمده شعرة استند الصغرة التي
 لم تنته إلى زمن يترك فيه شعرها ولو منع السيد الأمة منه حرم وكذلك لا يجمع ومما ذكر
 حقه أيضاً قبل وهو مباح من رده من قوم أو من ذمة وإلا فلا بد في المسئلة من
 في هذا ما سوقف عليه التحلل وإن كان متبوعاً ويرى أن من أطلق مبرل على حاله في
 الهوى والخلق في حقها مبهمة عنه وحرم على الجرح أروحه من معها الروح وكان فيه قوم
 استمتع أحد بها يظهر ويخت أيضاً أنه يجمع مع لولده لها وفيه وقفة بل الأوجه خلافه إلا أن
 بعضي شبهه مصاحبه وذوي كبر القصر من رأسه من جميع الرأس وشعر مامر أراد الكافرة
 إذا أسأت فلا تخفى رأسه وثما حرم «أي عندك شعر لك من رأسك» فمحمول على الذكر
 ويسمى كما قاله بعض متأخري أسنائه حتى رأسه شعرة يوم سبع ولأنه يتصدق برشته
 فإنه يستحب كما صرحوا به في باب العقيقة وأسند بعضهم من كراهة الخلق للرأه مالم يكن رأسه

الإسراع فيه بعد الخاخ أيضاً وأن التصاري كانت شتى ثم وأمره بمسألة في مخالفتهم (قوله أو نحوه)
 كالخلق والحواف (قوله فارق إبراهيم) أي بعد قوله في الآية بهم أرحم الراحمين (قوله وكرد الخلق
 الخ) أي سوا كان في است أو غيره كما صرح به قوله لأن وسنني بعضهم من كراهة الخ
 (قوله ولو منع لسند الأمة) أي من الخلق (قوله كما تنه) أي معصية (قوله إن معها بروج
 الخ) وقيل ما قدمه في الأمة أن مثل سبع مائة من وجهه وأن سبع لا سوقف على قوم سبع
 لأن الخلق في حقها مبهمة عنه (قوله من جميع الرأس) هو حجج يؤيدون لأن قطع بعض
 يشبه (قوله فمحمول على الذكر) في نسخة قد ذكره وذووجه لمسونه منها وبين له ذكر في ذلك
 أي في سن الخلق وتقدم في الجملة ما هو في هذه المسئلة

(قوله من صاعد النهر)
أي منه بعد دخول يومه
نحوه ما يأتي في الجمع
(قوله وهي الرمي الخ)
هذا من الشرح
ويجب أن يصح كون
نصف من يومه الذي
كان حرم صاقي كذا
حرم نهارا يومه هو وهي
وحده لأول يوم نصف
أرمي (قوله وقيل
الطواف والخلق الخ)
كذا في شرح روض
في محل مكة في محل
ساق حرم الله صلى الله
عليه وسلم هذا في صلاة
التصوير عند الفجر
وحيث قد يقال أن وقت
مخصوص عنه شاف هو
أصرح من الرمي ليل
جعل أصلا وقيل عنه
هل تباح للمسلم مع
وجود البص على أن
البص لها حرمة مسلم كما
يأتي بلا أن تدر فوه من
الفجر بمعنى عت (قوله
نه صلى الله عليه وسلم
علق الخ) قوله أنه
صلى الله عليه وسلم
لم ينعى من الذي في حرم
أنه أرسل في صلاة فوقع
أهرا من قبل الفجر و
كان القس بها فها من
ذلك بلا عن إدس

عن الكسبي وفي شرح
قوله من صاعد النهر
أي منه بعد دخول يومه
نحوه ما يأتي في الجمع
(قوله وهي الرمي الخ)
هذا من الشرح
ويجب أن يصح كون
نصف من يومه الذي
كان حرم صاقي كذا
حرم نهارا يومه هو وهي
وحده لأول يوم نصف
أرمي (قوله وقيل
الطواف والخلق الخ)
كذا في شرح روض
في محل مكة في محل
ساق حرم الله صلى الله
عليه وسلم هذا في صلاة
التصوير عند الفجر
وحيث قد يقال أن وقت
مخصوص عنه شاف هو
أصرح من الرمي ليل
جعل أصلا وقيل عنه
هل تباح للمسلم مع
وجود البص على أن
البص لها حرمة مسلم كما
يأتي بلا أن تدر فوه من
الفجر بمعنى عت (قوله
نه صلى الله عليه وسلم
علق الخ) قوله أنه
صلى الله عليه وسلم
لم ينعى من الذي في حرم
أنه أرسل في صلاة فوقع
أهرا من قبل الفجر و
كان القس بها فها من
ذلك بلا عن إدس

الرميات كلها بحصاه واحدة ، فالرمي حديد من مع وهو رمي إحداهما ، بين والأخرى بالسهم ويرد
 في الوقوع أو وقتاً معاً فواحدة أو رميها مرتين فوفاً معاً أو مرتين فانتقالاً بالرمي .
 وكذا إن وقعت الثانية قبل الأولى (أو) بشرط (رمي الحمرات) في رمي أيام الشرقيين أن
 بدأ بالحرة التي يلي مسند الخيف ثم أبو يحيى ثم حمره العتة بإسراع كما في السعي فلا يعد رمي
 الثانية قبل تمام الأولى ولا ناسخ قبل حمره الأولى ولو برد حصره وثبت في محلها من التلأب
 جعلها من الأولى احتساباً فرمى بها . ورمى الحمرتين لأحدهما إذا لم يولد بين الرمي
 في الحمرات غير واحدة وإن سن فقط كما في الصوف وهو ترك حدين ولم يعم محلهما جعل واحدة
 من يوم البحر واحدة من ثلثه وهو يوم البحر الأول من ثلث حمره كانت حمره الأولى وحيد
 رمي يوم البحر وأحد أيام الشرقيين : بشرط كون رمي حمره لا تنوس ورجل لعدم الإطلاق
 اسم الرمي على ذلك ولا يرمى بمقتضى كما هو ظاهر كلامهم : ووضعها في ثلثه وعظها إلى الرمي لم
 يحركه قاله الأذري ، وهو الركني لأن فيه وحمل لإحدى (وكذا لرمي حمر) ولو
 بقول وجعل حديد يومه وعين وذهب وقصة نعم قال الأذري : غير محرم لرمي السقوط
 ونحوه إلا كان رمي بكرهه وذهب معتمداً عليها ولا من القيس معها في ثلثه من إصبعه
 المال والصرف . والظاهر أنه يوغسه أو يرفعه ويرمي به كسبي ثم أتب القاضى من كبح حرمه
 قال كنعان في المصنوع وخرج رمي حمره ثلاثاً يومه وإحدى يومه ويرى ويرى وحيداً وحراً
 وحرف ومنح وهو مملعة من ذهب وقصة وعين ورجل واحد فلا يحركى وحرف
 حمر نورة : يصح خلاف ما صح منه أنه حلف لا يرمى حمر من يومه وقد مر : (وإن
 سعى رمي) فلا تكن الوضعية في الرمي لأن لم يولد لرمي : فمن صدق الامة غلبه ،
 وعرف من الرمي الوضعية من الأكساف : يضع اليد منه على : من أن من الحلف على التعداد
 وأن الواضع هذا : أن سعى من آخر : الرمي خلاف ما هو فيهما : كره اشتراط الرمي هنا
 مع فهمه : من في قوله : وبشرط رمي السبع واحدة واحدة فلا يوجب ذلك سعي بين
 التعداد لا للكيفية فتص عليه هنا احتياطاً . وبشرط أتب ضد حمره : رمي : وهو رمي إلى
 غيرها كأن رمي في الهواء فوقع في رمي : بكف : وقصة كلامهم : وهو رمي إلى البحر المصنوع
 في الحرة أو الحرة إلى حمره العتة كما جعلها : من السهم : وهو رمي في رمي لأخرى
 قال المحقق العنبري : وهو الأظهر عندى ، وعمل أنه حركه لأنه حصل فيه تعبد مع قصد
 الرمي الواحد عليه

(قوله وأحد أيام الشرقيين) أى وسبق عليه رمي يومه : قال : ركه من غروب شمس الثالث
 من أيام الشرقيين سقط عنه الدم وإلا سقطت (قوله ووضعها في ثلثه وعظها إلى الرمي)
 حركته (هو معتمد : وهو غير عن اليد وقد عني رمي سوس فيها ونعم ورجل بعد الأول كما
 هو ظاهر أو فسر على لأحمرين فقط بين بشعر أو عين اليد لأنه أقرب إلى اليد والعصم بعدده
 أو الرجل لأن رميها معهود في الحرب ولأن فيها : حمره : يشترط التعداد من الرمي تحريمه
 كل محتسب ولعل أن ذلك أقرب وهو قدر على التنوس : والحق فهو كحجره : ذكره : حج وقال
 سم عليه فرع هل حركى برمي : : الرامة فيه نظر : أقول : وأخرى عند الإجراء سلمه
 على اليد فلا يعد إلى غيرك ويضمن لأخر : لو حود مسمى اليد (قوله نعم الأول) أى ما يكن
 له يد : لأنه قال كانت : بكف بالتنوس لشبهها : لأن ثلثه (قوله وجوهه متضعة) أى : نعم : حج

عن أبي ثعلبة عنه وسلم ولا يهين لك الخرج وسبق من قصد لندسه الزهره اربعه قمره
 صلى الله عليه وسلم ان اكثر في بقاءه من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم ويرى فيها
 رداً قصر أشجارها مثلاً ويرى الله ان نفعه هذه الزيارة ويتقرب منها ، وأن يعقل قبل
 دعوته كما مر وبمس خطبته ، هذا دحل المسجد قصد روضة وهي مابين البقر والمير صلى
 نحية المسجد بحسب الثبر وشكر الله تعالى بعد فراغهما على هذه النعمة ثم يأتي القبر الشريف
 فيستقي رأسه وسدور الشجر ويعد عنه كورعة ذراع ونقب باظر إلى شمس ما يستقيده
 في مقام الحنة وإحسان الخراج من ماله ما وسد عنه صلى الله عليه وسلم حبر
 «من أحد من علي يد الله على وحي حتى أود عليه السلام» وأقل السلام عليه . السلام
 عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا مع غيره ، مع صلى الله عليه وسلم كما كان
 في حياته ثم ما خرج من صوب مكة فدر ذراع من عن يمينه صلى الله عليه وسلم قال رأسه
 عند منك رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر قدر ذراع آخر فسد عن عمر رضي الله
 تعالى عنه ، وده السبي عن ابن عمر أنه كان يرفعه من سفره دحل المسجد ثم يأتي القبر
 الشريف ، فيال السلام عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يكر السلام عند رأسه ، ثم
 جمع بين مؤمنه لأول فقه وجهه صلى الله عليه وسلم وسد عن يمينه في حق نفسه وليس شفع به
 إلى ربه ثم يعقل القبر ويسد عنه من يمينه من يمينه وفي سائر المشاهد بأهله .

منه صلى الله عليه وسلم ثم بين الصلاة والسلام والإحسان من بعد ويسمعهما رداً كان عند قبره
 الشريف بلا واسطة وإن ويرى أنه سمعهما هناك كما مر إذ لا بد من أن من عند قبره شخص
 بأن ثلاث مع صلاته وسد عنه مع من سمعه ، بد خصوصية والأغصاء سائده ولا سمع
 له بذلك سواء في ذلك كونه من أئمة بعده ، بد عند بعضه به على انحصار واجمع بين الأدلة التي
 يهدهم التعارض واحد حيث تمكن وثبت الدوى فمن حيث سلاق الثلاث أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سمع الصلاة عنه هل تحت ثابته لا حكم عليه بحيث يثبت في ذلك ويرجع
 أنه لزم تحت ه وهو صريح في ذلك أنه (قوله وشكر الله) أي نائبه عليه (قوله) وسد عنه
 صلى الله عليه وسلم (وقال له) سار سمع في علي رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تحت عليه أن
 سلام عليه كما تحت أن سار سمع على من قال له سمع على فلا أو يفرق والفرق أقرب ويوحه بأن
 المراد بالسلام بين الناس التودد والخلة والمراد بالسلام عليه صلى الله عليه وسلم الشفاعة ولا تحت
 على التأميم أن شفع به عنده ه كما استدل عن حجج في بعض كسبه وعذرته في كتابه المسمى
 بغير نظم في زيارته القبر المعظم نفسها : وأما إرسال السلام إليه صلى الله عليه وسلم فالقصد منه
 الاستعداد منه وعوده إلى مكة على المسم ومركه ليس فيه إلا عدم اكتساب فضله بالمر فم يكن
 تحريمه سبب نقصه فاحتج أن ذلك المصلحة لا تحت ه . قال فب . فمخرج من عقوبت
 القصاص على الغير حرمة كإزالة الشبهة فب هذا شبهة إذ فرق واضح بين عدم اكتساب
 لفصله به . وعقوبت المصلحة الحاصية على الغير من ثم حرمة هذا النوع ولا يجوز ترك ذلك
 إلا ككتابتها ففهمه ه وهي عمل به وقمة لأن الأمور بين شامخ من مأمور بالتسليم لمن شفع حيث
 التزم ذلك ولم يؤد هاتين وجوب التسليم لأنه ثابته الزم إصالحها صلى الله عليه وسلم (قوله
 إلا ردة الله على وحي) أي نطق فلا راد أن الأدب تحت في صورهم

وهي نحو ثلاثين موضعاً يعرفون بها بركة وسبعون راحة الشيع وف ، وثلاثون راحة في أرض
فبشرب منها ويتوضأ وكذلك منه لأثر البكة وقد سماها بعضهم ، فقال :

أرس وعرس رومة وسبعة كندة في أرض جمع العين

و يسمى الخافضة على الصلاة في مسجد الذي كان في منه صلاة فيه ثلث صلاة ، والحجر من
الخواص بقره عليه الصلاة والسلام ومن الصلاة حل الحجره بغيره عليه السلام ، ويكره في الصلاة
والعقل والحجر كرهه عليه السلام وسبعة وسبعون راحة في أرض ، فمن سبعة كماله كان تحفه به
صلى الله عليه وسلم في حياته ، ويسمى السبعة بركة أمكة وفي حديث علي بن حمران رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليعلم والعرب ، ثم أمكة ، وإياها السبع السبع في يورج المسحدر كعبين
في أرض القبر الشريف ويعيد السلام الأول ويقول : اللهم لا تحببنا حجر العهد من خير رسول الله
صلى الله عليه وسلم ويسمى السبع في الحرم من سبعة وسبعون راحة في أرض ، وفي الحديث في سبب والآخرة
وربما ياتي أهل سبيلين ، يتبين ويتعرف ، وجهه ولا يمشي الممشى ولا يجوز لأحد من أصحاب
شيء من الأكر المعمولة من تراب الحرمين وذو من الأكر من والكبر من المعمولة من ذلك ، ومن
البدع تقرب العوام بأكل الخمر الصيحات في رومة

(فاصل)

في بيان أركان الحج والعمرة وبيان أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك

[فصل]

في بيان أركان الحج
والعمرة

(أركان الحج خمسة) ستة أحدها (الإحرامه) أي به التحول فيه نحو : « عدا التحول » (و)
« بها (الوقوف) بعرفة » (ح) « حجة عرفه » (و) « بها (السوف) بالكسفة فوهة يعني « ويطوفون »
« سبب العسق » (و) « طواف الإفاضة » (و) « بها (التمسك) أي التمسك بأرواه لحرامه صلى الله عليه وسلم

(قوله وقبضه) ظاهره وإن قصد به التقبيل لكن مر في الخبر أن بعد تقبيله تقبيل اليد اليمنى
بأن قصد تقبيل أركانهم الله كذا كره كافي به و « رحمه الله تعالى فيحمل معنى ذلك هذا
وخدم الفرق « منهم ما قصدوا على الساعد من الشبه « بما يرى هذا حيث « ما هو في جسم عيسى حتى
دعوا فيه ما دعوا ومن ثم حذروا كل الجدة من الصلاة داخل حجرة بعد التقبيل

(فاصل)

في بيان أركان الحج والعمرة وبيان أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك

(قوله أي به التحول فيه) مع قدره في سبب التحول في السبت وعند هذا إلى به التحول لأنه
ملائم للركنية وفي سبب معنى حج فرع من أي قسم ، غير القروض من السبب ما مر في حواله الصلاة
حتى يواظب على فرض معين سبب أو مرقى أن لا بد من يد التعلق ولهذا لو يربى به التعلق وقع
من سبب الإسلام وقد سجد الفرق فيصبح مصفاً وإن لم يبر ولا شدة فرض معين نقلاً فليأمل أنه ،
قول الأئمة عدم الفرق ويؤيده قول حج أو حج بعد قول نصف وشبهه بحج الإسلام الحج
على أنه اعترض أنه مستطاع أن يكون ولو لم يكن ولو لم يكن ولو لم يكن ولو لم يكن ولو لم يكن ولو لم يكن
منه اتفاقاً لم يعتد بها لكن رتبة ذكر البكة بها ركن و « ذكر الوقت بأنه معبر من
صريح كلامه الآتي في الوقت وذكر أن عدمه وجهه بعد الإحرام وفي بعض الأفعال كفي

(قوله بعونه) أي بقرائن الكساح (قوله في شهر حج) أي في ذلك الكلام من مع أن اتبع آدم من حيث كايهم عما سأل من
الكلام في اتبع إلى هو أحد وجوده في أنه يمكن فهم من شيد لاورد، لا فضل والبراءة (قوله وشمل
كبره ماله غنم من (٣١٤) سمح) مع في هذا التعبير للامداد لكن شعول لا شدم كبره

رجل العمرة على حج (في الحديث) لأنه لا يفتدي به شيئاً بخلاف الأول يستفيد به الوقوف
 ويرمي ويسب وذاه سبع رجل لصعب على القوى كقرواش السكاح مع فراش المثل لصوته
 معه حار يرحله عليه من عاكس حتى ويسكب حب ثمة حار وطؤها بخلاف العكس والقدر
 حار وصحبه لأمه كعكبه فحجمه بعد سماع في ثياب حار وحر التراب مكنه وإن لم يخرج
 من الحار بعد سبع مع ثمة جميع من الحار والخارج الوقوف عرفة (الثالث قطع) ونحو (ثالث
 حرم العمرة) في شهر حج (من ثياب ثمة) أو عهد (وخرج منها ثم ينشئ حرم من مكة)
 أو من ثياب ثمة أي حرم العمرة أو من من مسافة أو مساب ثوب منه وسعى محتاجا تنفع
 صاحبه حرمه أو لا حرمه أو لا تنفعه يسقط العود إلى الميقات للحج أو عدمه كما تقرر في قوله
 من ثمة ومن مكة ما لا يرد (وأيضا) في أو حرمه أو لا يسكنه أو ثمة (أو لا) إن شئتم
 ثمة فإن حرمه أو لا حرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه
 أي هو حرمه أو لا حرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه
 حرمه أو لا حرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه
 به أفضل من التمتع الله من ثمة والإطلاق التمتع يشمل ذلك كما يصرح به كلام السجاني
 صرح برأيه أن ذلك سعى ثمة (أو حرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه
 كما في حرمه أو لا حرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه
 فوق التمتع فصل من لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه
 حج من حرمه أو لا حرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه
 من ثمة أو لا حرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه
 قدم حرمه أو لا حرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه
 أي أن حرمه أو لا حرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه
 من حرمه أو لا حرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه
 أو لا حرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه
 في حرمه أو لا حرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه
 لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه أو لا يرد مكة وهو الحرمه

عنه كما وثقت في إجماعه عليه من أن أحرم أخذ السكس حيث لا ير من العمره أنه لا ير
هذا من الحجج حوالا أن يكون إجماعه به بعد طواف العمرة فلا يصح إلا أن يتنقوى حوالا البراءة
تكون لأمره بعد طواف عن العمرة فصح إجماعه بالحج (قوله حار وطؤها) أي أحتملته (قوله
وإنه سمع) أي متى كان أحرم العمرة عنه (قوله ولا يدرج أفعال العمره) لعنه ولا يدرج الحج

[illegible]

لأنه صور جمع وليس
ثم ذكر أن مسوخر قد
فمن ذلك الصبح المندار
مافيه خلاف على الكتب
فانه صور لإفرد
صورة خاصة لأشهر
فهو (قوة أب قوته من
للهم من مكة من الأندلس)
هنا قدس بالجمع يوجب
للهم الذي هو أحد الصور
التي في نأيه السكيني
كأنه محاصر (قوة وقته)
الإفرد في نفسه في
كلامه الذي هو الأندلس
وحدته فلا حاجة لقول
الروح رب علم من
عامة لأنه صورة مستند
(قوله) وأن مقصور
روح مضى ولا استباح
المقصود (خ) غيره
بمقدورين في
روح مضى ولا استباح
مقصودات كالمجتمع ولا
اندرج فعال العمرة تحت
الحج كالقمار انتهت
فلعل استباح في كلام
الروح كما قاله مصدر
مفعول بروح وقد تمت
الكتبة في بعد كلمة
لأن قوة ولا استباح في
ولا ثم بعد المصنوعات

ولارنج امراج الخ فدرج
كما يعين مديتي (علاء عس
والموفقة لتحصيلها هذا
خاصة بالنسك وهي الإفر

ثُمَّ الرِّيُّ صَاحِبُ الْبَقِيَّةِ هِيَ هُوَ شَرْحُ الْعِلَّةِ نَسْكَرَ وَفِي هَتَمٍ مَتَّحٍ نَاشِرٍ لَعْدَمِهِ
قَالَ وَهُوَ الظَّاهِرُ (وَأَيْ لَا يَمُودُ لِإِحْرَاقِ خَلْقٍ فِي مَقَاتِلٍ) أَيْ أَحْرَقَ مِنْهُ نَعْمَرُ وَبَعِثَ أَحْرَاقَ
وَمِنْ أَقْرَبَ إِلَى مَكَّةَ مِنْ مَقَاتِلِ عَمْرِيَّةٍ أَوْ مَقَاتِلِ مَسَافَةِ مَسَافَةٍ قَدِ نَادَى إِلَيْهِ وَأَحْرَقَ مِنْهُ رَاحِلُ
بِرْمِهِ دَمًا لَا يَنْقُصُ لِرُومِهِ رَاحِلُ مَقَاتِلٍ وَفِي مَقَاتِلِ مَقَاتِلِهِ لَمْ يَشْرَفْ لِحُجُوبِ لَعْدَمِهِ
مَنْ تَخْتَلَعُ وَلَا وَقُوعُ لَدَى كَيْسٍ مِنْ شَخْصٍ بِحَدِّ وَلَا دَمٌ وَغَيْرُكَاتٍ وَوُجُوحُ السَّمْعِ بِحَرَمِ
رَاحِلٍ مِنْ مَكَّةَ وَأَحْرَقَ حَرَجًا وَهَدَى مَقَاتِلَ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ
الْحَصَى خُرُوجُهُ مِنْ مَكَّةَ لِإِحْرَاقِهِ مَعَ عَدَمِ بَوْدِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ
بِحُجُوبِ الْهَمِّ وَالْأَشْهَرُ أَنَّهَا مَقَاتِلُهُ فِي مَقَاتِلِهِ (وَأَوْفَى وَحُجُوبِ مَقَاتِلِهِ) مَقَاتِلِهِ (إِحْرَاقُهُ رَاحِلُ)
لَا يَدُ حَيْثُ عَدَمُ مَقَاتِلِهِ دَمًا فِي حَرَجٍ وَرَاحِلُ حَرَجٍ دَمًا فِي حَرَجٍ دَمًا فِي حَرَجٍ دَمًا فِي حَرَجٍ
وَقَدْ كَسَّرَ رَاحِلُ مَقَاتِلِهِ (وَأَيْ كَسَّرَ رَاحِلُ مَقَاتِلِهِ) رَاحِلُ مَقَاتِلِهِ وَوُجُوحُ مَقَاتِلِهِ مِنْ حَلِاقِ
مِنْ أَوْجِهِ فِيهِ وَلَا يَدُ سَكَاةٍ لَدَى مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ
(هَذَا عَمْرِيَّةُ) حَرَجٌ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ
أَوْفَى مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ
أَمَّا حَلِاقِ كَفَارَةِ الْيَمِينِ لِأَنَّ الْهَدْيَ يَخْتَصُّ بِذَبْحِهِ بِالْحَلِاقِ رَاحِلُ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ
أَمَّا ثَلَاثَةُ فِي الْحَجِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى - فَمَنْ لَمْ يَجِدْ أَيْ هَدْيَ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ
الإِحْرَاقُ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ
وَمِنْ كَالْقَصْدِ وَهِيَ عَدَمُهُ مَقَاتِلِهِ كَارِكَهُ وَلَوْ لَعْدَمُهُ مَقَاتِلِهِ فِي حَلِاقِ وَغَيْرِ وَحُجُوبِ مَقَاتِلِهِ
وَمِنْ مَقَاتِلِهِ فِي الْأَشْهَرِ مَعَ أَنَّهُ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ
مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ
فِي حَرَمِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ
يَوْمَ اسْحَرَقَ قَالِ أَخْبَرَهُ عَنْ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ
ثُمَّ فِي الْحَجِّ لَا يَحْرَقُ بَادِرُهُ كَوْنُ مَرْدٍ مِنْ قَدَرِهِ بِالسَّعْرِ عَدَمُهُ فِي مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ
صَوْمُهَا يَتَعَيَّنُ لِقَاعُهُ فِي الْحَجِّ بِالْمَنْ وَبِهَا كَانُ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ
فَلَا يَحْرَقُ صَوْمُهَا فِي يَوْمِ السَّحْرِ وَالتَّشْرِيقِ كَامَرٍ وَبِهَا صَوْمُهَا مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ

(قَوْلُهُ أَيْ رَاحِلُ) رَاحِلُ إِلَى رَحْمَةِ رَحْمَةِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ
مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ
الْمَسْكُونِ مِنْ شَخْصٍ وَحَدِّ) أَيْ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ
لِلْحَرَمِ وَالْإِحْرَاقُ وَسَائِلُهُ فِي حَرَجِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ
قَدَرِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ
هَذَا) هَذَا قَوْلُهُ لَلْإِسْحَاقِ وَقَوْلُهُ وَجُوحًا مِنْ حَلِاقِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ
مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ
سَهْمًا (قَوْلُهُ وَكَانَ مَقَاتِلِهِ) وَظَهَرَ أَنَّ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ
عَتَارِ سَهْمًا وَتَعَمُّرُ الْعَالِ وَقَدْ لَدَى لَوُحُوبِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ
بِمَنْ وَحُجُوبِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ مَقَاتِلِهِ

رمة قضاؤها ولادم عليه ولا يحل عنه سدس لإحرام رمي ممكن من صوم الثلاثة فيه من يوم
البحر إذا لا يجب تحصيل صف الوحوب وخور أن لا يجب في هذا العام وليس للموسر الإحرام
بالبحر يوم الذرية وهو ثامن الحجة للانساع وهذا الصوم ترك لا يستوي في ترك الرمي ولا في سواها
الوابع ولا في القوت يجب صوم الثلاثة بعد ثمة الشر في الرمي لأنه وقت الإمكان بعد الوحوب
(و) صام بعد الثلاثة (سبعة إذا رجع ربي) وصيه (و) أهله في الأظهر) إن أراد الرجوع إليهم
بقوله تعالى وسعة إذا رجعهم وخور: فمن بعد عنه فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة
إذا رجع ربي تعالى «ولا حور صوم في الضر من ذلك» وأرد الإفاضة بمكة صامها كما في البحر
والثاني بدفع من حج لأنه يرد الرجوع فكانه بفراغ رجع عنه كان معصاة عليه (ويستد
تتابع) أيام (الثلاثة) إذا أوفى (و) كذا (السعة) يرفع خطئه وسبب تناسلها
أن فيه مصادرة لأداء موجب وحروجه من خلاف من وجبه. نعم لو أحرم بالحج من سادس
الحجة رمة أن سابع في الثلاثة لصح الوقت لا يسبغ عنه (و) وقاه الثلاثة في الحج) غير
وغيره (فلا يسهل أنه رمة) قضاؤها من (و) شرقي في قصتها من (و) بين السعة) تسير
أربعه ثمة يوم البحر، والذرية من. ومدة مكان السير إلى أهله على العدة الصالحة كما في الأثر.
فيصم عشرة ولا حسب الباء ولا بعد. سبعة بعد الباء من. والثاني لا يرمي التفر في
(و) على (أهله من دم) لو حو به على سبعين ومن سبعين كثر من فعل الله أن إذا رمة الدم
قارن أولى الحجة «أنه صلى الله عليه وسلم دفع عن سبعة البقر يوم البحر قالت عائشة وكنت
قارب» (كدم تنبع) في أحكامه سبعة حسا وسنا وبدا عند العز لأنه فرع عن دم
الصبي (قلب) كما قاله الرعي في السرح (شرط أن لا يكون) القرن (من حاصري لمجد
الحرم) ومرة من حاصره وأن لا يعود من الوقوف لإحرام بالحج عن أحداث فإعداد سبعة عنه
لدم (و) أنه أعلم) لأن دم النران فرع من دم تنبع ودم تنبع شر وجب على الخاضر فمرعة كذا
ودكره الترمذ: إباحة وإلا فتشبهه بدم تنبع كما من ربي عنه، ولو استأخر اثنا آخر أحدهما بالحج

(قوله فلا يظهر أنه يلزمه
قضاؤها كما مر) كذا في
الشيخ بالكاف والعل
صوابه لما مر بالآلة (قوله
لغير أنه صلى الله عليه
وسلم دفع عن سبعة البقر)
عليه سقطت منه ولو
الغطف من وقت الحجة
من السكينة وكأنه يتم
يقدمه على القياس كما
صنع في الحجة لأنه ليس
في أن الذئبة القرن
ومن ثم لم يأت به الخليل
على لا يحد الاستفسار
للقياس حيث عبر عنه
بعد صدره القياس لمر
قوله وروى الشيخون عن
عائشة الحج.

(قوله رمة قضاؤها) أي يوم مبر ٥ غير من قوله وليس السفر عسرا في تأخير صومها (قوله
وخور أن لا يجب في هذا العام) أي محض (قوله إذا رجع إلى أهله) أي وإن بعد وطه
كأنه رمة ضار (قوله صام) أي السعة وحر الشروع فيها عقب أيام التشريق حيث صام الثلاثة
من يوم البحر ولا صام الثلاثة ثم السعة وفرق بينهما بأربعة أيام (قوله وينسب تناسلها أيضا)
لأولى من يقول أي صام الحج لأن ما ذكره تفسيرا للتشبيه للعاد بقوله وكذا السبعة ويمكن الجواب
أنه أشار إلى أنه كما يندب سابع الثلاثة والسعة سابع عشرة من لا يصل بين الثلاثة
والسعة إلا بمدة السير إلى أهله (قوله قدر أربعة أيام) أي فلو استوطن مكة ولم يصم الثلاثة قبل
يوم البحر فرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة ثمة (قوله ومدة مكان السير إلى أهله على العدة) فو من
ذلك إقامة حجاج مكة بعد أعمال الحج لقصه حوائجهم فإذا أقام مكة عرفي قدر ذلك وقدر السير
نعد إلى أهله لأنه لا يمكنه التوجه إليهم دون حروجه حاج فهي ضرورة به سبعة له كالإقامة التي
تفعل في المطر بين ومن ذلك عشرة ثمة للسورة المعروفة بمفرق كجمع ذلك في يظهر (قوله لأنه
فرع عن دم تنبع) أي متى على دم تنبع

وآخر لعمره فسمع عنهما أو استمر أحدهما من نفسه ثم حج عن المشأخر فإن كان قد سمع
بالأول من مشأخر أو أحدثه في الأولى ومن المشأخر في الثانية فعلى كل من الأدب أو الأدب
والأخير نصف الدم إن أبصر ومن أعمى أو أحدثه في نفسه فالصوم على الأخير أو تمتع بالأول
ومن ذكر لزمه ضمان دم للتمتع ودم لأجل الإساءة بمطوره المناب وهو وحده لمتمتع الفدية للمهدي
أعدي من لإحرام بالحج والصوم لزمه عدي لأن وحده بعد شروعه في الصوم فلا يبرمه وإب
يستحب خروج من خلاف

(باب محرمات الإحرام)

أي المحرمات به، والأصل في ذلك الأحبار المتبعة كمر . سنن صلى الله عليه وسلم ما ليس محرم
من الثياب . فقال . لا يلبس الغمص ولا العمام ولا البرية ثلاث ولا البر من ولا الخفاف إلا أحد
لا تعد اثنين فلبس الخفين ويتقنعهم . شعر من الكعبي ولا لبس من الثياب شئت منه
رغمه إن أوورس ولا يلبس البرية ولا يلبس القفازين « وإعنا وقع الجواب عما لا يلبس لأنه محصور
خلاف ما يلبس وإن كان هو يسئول عنه إذ لا من الإباحة وسببها على أنه كان معنى السؤال
عنه لا لبس وإن لبس في الجواب ما حصل للسود وإن لم يلبس السؤال صرح بالخبر « سبي
التي صلى الله عليه وسلم عن لبس الغمص والآقية والبر والنفاء . لأن لا تعد الثياب «
وقد عد المحرمات في الزونق واللباب عشرين شئ وحري على ذلك النسخ في تدرسه وهو
في الكعبة إنها عشرة أي والباقية متداخلة حال الأثرى وأما لبس الغمص . في حصر أحكام
الحج لاسما هذا الباب وأتى فيه بسبعة يدل على حصر المحرمات فيه ذكره وأحرم منه من ذلك
فانه قال تحرم في الإحرام أمور منها كراهة . وأما سبعة فدل (أحدثه سر
بعض رأسه) وإن قل كلبص حاتم أدبه وحج كلف جمعه منه مع كلف حرام .
يحاذيه من الجواب إذ مالا من الواحد إلا أنه فهو واحد . ولبس الأذن من الرأس حلال من وهو
فيه ونحوه . شعر رأسه حده ككثرت بحر المسح عليه فهل حرم عنه شعره هذا كحري . بقصره

(قوله فعلى كل من الأدب)
أي على كل واحد منهما
وكذا قال في قوله أو
الأول والأخير
[باب محرمات الإحرام]

(قوله لأجل الإساءة إلخ) أي حيث لم يعد الإحرام بالحج من أصاب (قوله لأن وحده بعد
شروعه إلخ) أي وإذا صله بعد الشروع في الصوم فهو يقتضيه عنه ما هو الأصل وسمع
ما فعله نفلا مطلقا أم لا فيه نظر والأقرب الأول فيسأل ما لو شجر عن إعتاق كفاه الوقائع
أو الظاهر وشروع في الصوم ثم قدر على إعتاق نفسه فإن ما صامه يقع بذلك

(باب محرمات الإحرام)

أي المحرمات به .

قاعدة . محصل ما في حاشية الإصحاح . تشرح أن كلاما من إنباف حبوب المحرم ومن جماع
في الحج كبيرة وأن نية المحرمات صعبه . اهـ مع على حج وقوله ومن الجماع صاهره ولو بين
التحليل ولعله غير مراد وقوله في الحج قد خرج العمرة ولعله غير مراد شيئا

(قوله ثم يتصب به ولا

تخدمه الصب) عبارة
الإمداد مع من الإرشاد
به كالأد كره تصب وبه
عمر النصب إنما يحرم
بما يشاء به أي أن
يكون معظم بقصود منه
دش تصب به أو يحار
الصب منه أو يتصب فيه
شد أي من كبر عمار
ووردوا بيمين ووردوا وهو
شبه صيب في بلاد اليمن
وعرفه من كل ما طلب
للطبيب وأخذ الطبيب منه
وإن لم يسم طبيباً وإن كان
قريباً وغيره، وورجس
ووس وسوس ومشور
وعام وغيره مما يتصب به
ولا يتخذ منه الطبيب
أنهى انقصود منها وسها
نعم ما في كذا المخرج
من خذل وعم أن جميع
هذه السوداء لعل الإمداد
مع منه فلا فيل (قوله
وعم من ذلك) عبارة
بإمداد وعم بهن
السوءين حرمة الخ والمراد
بها عين ما قدمهت فيها
منه في القوة الباقية
(قوله ولا يضر وضعه
في اليد الخ) سقط قوله
كلام هو مرت عليه من
الصب وعبرة لإمداد بعد
قوله كذا في تصبوشم خو
أورد نصيب إلى الصقة
أعمه ولا يضر وضعه
لديه أو نونه ولا حارسه
بذلك وكان ههنا ثم ذلك
ولا وضعه بين يديه الخ

ووجت ولا يضره حوار البصر مع الفدية حيث يصب على غير ما دفعه من محرم (قوله) أي لم أره
(المن المحيط) وعبره في رأس وعبره (بالس) فليس له من الكسبي ولا أحسن به
(في الأظهر) للبحر مارة ولأنه يصبه من مضمون من مودة فأنه حلف برحن
وحرية حيته لا هو شيء، نعم يصب على الخش خش ويطشون له مبرر به على الساعد من من
الرد ونسبه لرؤيه في يدها، ومنه انقباضه من الخش وورجس وكونه مضمون مضمون
عبر عورة في الصلابة فرق حقه وحقت لامة بخره حارسه، وخرج به سريته، أنه مجرد كك
وحرقة لهما شهما سته وعره كاتجدها، مضمون ما جميع، يك وير له جميع حساب وخو
ولأن عبد خمر به شدة، وهي مضمون مضمون، وورجس مضمون في محرم به حرقه، خمر
على الخش، مضمون سريته مع رأسه وعره أحده ونبس لامة وجهه مع كسب رأسه حارسه
مضمون كذا من من مضمون في يده ولا يضره عليه، لا وجهه سها، مع بخره به مضمون حارسه
الأحباب حارسه كسب رأسه كذا، كسب مضمون في مضمون، مضمون لامة مضمون حوار
كونه رحره وعكره سريته هكده كذا مضمون، مضمون الوجه، ثم السها (الحدف) أي
أمره بالسرا وليس المحيط كما تأمره بأن سريته مضمون، مضمون حارسه مضمون مضمون
ما حارسه أنه يجب عليه أن يستر رأسه من كسب وجهه ونسبه لا يضره مضمون مضمون
أحبها قال الأذري كالأسوي وما فيه حارسه، وكسب مضمون مضمون مضمون (الذي)
من المحرمات (استعمال الطبيب) للحدف، كذا كان أو عرود مضمون مضمون مضمون مضمون
ولو مع غيره كسك وعود وكافور وورجس وورجس وورجس وورجس وورجس وورجس
ومشور وعام وغيره مما يتصب به ولا يخدمه الصب وشرف برحن كسب مضمون مضمون مضمون
عن النص أن الكاري بالمعجمة ولو كانت صلب وهي نوع، يكون سها من طرح برحن مضمون
ما ظهر ربحه ومثله العافية وهي بحر، كسب مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون
ما هو طيب منه بالذولي كدهن مسح أو ورد أو سمن أو نس أو كادي ونزل به خو شرج
مخرج فيه ذلك، ثم طرح نحو المسح على نحو السمن أو مود فاحد رأسه ثم مسح
هذه فلا حرمة فيه ولا فدية وسواء في حرمة ما ذكره كسب مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون
(نونه) أو عرود كسب أو من محرم مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون
طوبى كل أو إسعاد أو حشاش فوج مع البحر مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون
في ذلك الطيب فويشده نحو مسك أو عتير في طرف توبه أو وضعه لرؤيه في حارسه أو يصب حارسه
مضمون به حرم كذا يأتي ولا يضره وضعه بين يديه على هيئته مضمون مضمون مضمون

(قوله ووجت) أي وسعدت بعد ذلك (قوله ولا يضره حوار البصر) أي ليس له من الكسبي ولا أحسن به
بما فيه التعبير بالحوار لأنه حوار بعد مع فيصدق بالواجب (قوله) والرحل مضمون في محرم مضمون مضمون
في لهما مع الشدة فلا يصاب مضمون من حرمة مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون
من التعليل أنه لو ستر وجهه وليس المحيط في حرمة واحد منه الفدية مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون
جميع (قوله ولكنه مخالف لما مر من المجموع) أي فاصلة ما في مجموع (قوله أو كاري)
ودهن أخرج بأن أعلى فيه وبين كل الأراج مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون

وشمه ولا شحم من نور - الطيب به و من كل فيه نحو مست يمين يكون منه على نده أو
 بونه ولا شحم العود وأكله وإلانة في سائل الدب كقوله صخره ، وهو كالق في كقول بق فيه . ح
 السب أو صممه حرم لأن الرخ هو العرض لأغلب من الصب ونظم مقصود منه أيضا ، خلاف
 النور وحده ، ومنه جاء في الإحاطة ولا كبحال نحو تحت مضب وهو حيث رائحة الطيب
 نحو عذر . فإن كان بحيث وأصله ماء فاحت حرم استعماله ولا فله ، وإنما على من رائحة
 حسنة بعد عيب لأن القصد إلى العلى وقد حذب . وأما من الصب الرائحة وهي موجودة
 وبه من أن ملا يدركه النصف من الصب كعمره يد عطره ربح ولا فله ولا سب الس كقوله
 كتعاج وسفرجل وأترج وأترج وعمره لا ينفذ له كل حرم ولا يسجدو ، كقوله من وفرا
 وسنن ود رضى ومضى وحسب محال ومتسكى وسائر ذلك . الطيبة لأن مقصود منها رائحة
 البداوى ولا يجوز هربها كنجح وفسود وساقى ، لا ينفذ منه السب ، ثم يؤخذ منه
 كقول ابن تيران حرم رائحة مسك ومضه نحو العطر وحسب ، لأن القصد هو نور نحو الفرح
 والأترج والذريح والكثيرى جامع حرم منه السب منه ولا يجوز من ودهنه على مائة الإماء
 والعلى من الصب واعتمده وأطلق الجمهور أن كلا منهما طيب ، وحمل الشيخان الخلاف على
 توسط ذكره حرمات ونقله المحاملى عن النصف وهو أن دهن البان المنشوش وهو العلى في الطيب
 حرم ومنه منشوش من السب ، وإلانة من بشرط بل المدار على الطرح نظير ما من في دهن
 المسحج ويده التوبى قول الإمام الأدهن بوعان : دهن طيب مثل البان المنشوش بالطيب
 ودهن من طيب من حرمه من منشوش . ولأن أوردة نبيها لابن اللقن : إنما يأتي
 هذا حرم في رهن البان دون البان منه فاحذف منه محسوس وراى نحو حرمي في هذا الدهن كما
 يكون يراى في الطيب من كدب من ردا أعنى في السب لئلا هو دهن كماه الورد يكون
 طيبا ثم طرأ حد من كلامه من منشوش في كلام الشيخين بد كور أنه حسنة لانهى من
 الطيب أصرا من نحو شرح يراى في الورد حرم منه بوجه ثمة يورد أو لئى السمسق في
 الورد وأعنى بعد صيد فكيف يفسح القول بأنهم صلب على أن الطيب في البان محسوس ،
 وقد قلنا على دق لأخبر في دهن المسحج نه صلب ، وقد قطع الأرمى ، وأورد
 في دهن الأترج أنه مشبه مع كون الأترج ليس طيبا ففسد ، فتوى أن يكون دهن البان
 كدب بخلاف في أن البان صلب ، فاحتمل قول كلامهم أن يقال مرادهم بسب البان أى
 في الطيب البان ،

(قوله والإصاق بباطن)
 البان الخ (أى كاعلم بما
 مر) قوله ويؤخذ منه الخ
 عبارة الإمداد ولا نحو
 رهر ناديه كنجح وقصوه
 وشقائق وإدخر وحراما
 إذ لا يقصد منها الطيب
 وإلا لاستغنىت ومنه
 يؤخذ الخ فعمل قوله وإلا
 لاستغنىت سقط من
 المسحج لأنه عمل الأحدث
 قال في الإمداد وسدر
 في الاستغنى على ما من
 شأنه

(قوله وشمه) أى من لانه من أحدها دبه وشمه أو وضع أنه عصبه ، المشع كما نرى من كح
 حج (قوله ولا شحم العود) أى (46) قد يراى هذا ما عظم في حرم صانته فيحرمه لئلا يكل
 ما ينفذ رائحته كدبست وعود من قوته وبو تأكل أو إسقاط أو حرق إلا أن يقال إن أكل
 عود من رية من الطيب نه على ما حرم به إعادة في استعماله حرم (قوله والإصاق سائل
 السب) وهو دحل خوف وهذه الخبة في معنى التعليل لقوله وأكله (قوله ومنه) أى
 الصب (قوله عن رية حسنة) أى حيث عسر روالها (قوله ومثلها) أى رهور البادية
 (قوله أن كلامهم) أى البان ودهنه

لم يزل وإيها عرض سبع في صر شط يحصل الاستحاضة في الخمر وإن قل ولو كان بعض الرأس
أصبح حراً بهنه هو فقط دون باقي وجرح الرأس وإمحة وما شق بها ما تعد ذلك من البدن
ظاهر أو باطن وسائر شعوره وأكله من غير أن يصيب اللحية أو الثارب أو العقيقة كما هو ظاهر
وجعله في شدة سحر رأسه من حر وفارق حرمة الاستحاضة بالطيب بأن القصد هنا تحمية الشعر ولم
يخص منه شيء بوجه وهناك ظهور أن شدة وهي بغير الحناء وغيره ومحرمة هي بوجه القدح
كما هو ظاهر أما حبس شعر الرأس واللمحة كماء رقيق وتكون فلا بوجه لأنه ليس غيب ولا في
معناه وذكر نصف الدهن غلب الطيب على سائرهما في معنى كجمع النصف من حر الرأس العين وإذا
فهو قسم مستعمل ما قرر من عدم الفرق في الدهن بين لمصب وغيره الدهن يصح أن يكون مستعمل
معنى الدهن وغيره أو بغير الاستحاضة على حر مكان واحد على غيره (ولا يكره غسل يده
ورأسه خضري وكحوه) كبر من حر من غير أن يتركه من الوسخ لا التجمعة بعد الأذن
ركه وإكحال شعر مقصود ليس فيه ربه كالسوا بخلاف ما فيه زينة كالتدبيره الحاجة
رمد وكحوه كما في العمود عن الجمهور وقال في شرح مسلم إنه مذهب الثامني والكراهة في المرأة
شدة والحرم جرحه وقصد ما استعمل بها شعراً وهو ينظر إليهما حيث وجد واشتد شعر مسح ونظر
في حره وتسريح شعره رقيق خشية الأذى أو حره ولا يكره غسله إن شئت من غير شط
شيئاً من شعره حال التسريح أو انتفخ نفسه لأن الأصل براءة الدهن من كره حيث شعره
لا حصده بأظفاره لا بأظفاره وتسريحه وتقليمه (الثالث) من المحرمات (إزالة الشعر) من
الرأس وغيره كحرق أو غيره من إحراق أو قص أو بخره من غيره أو بخره حر للولا على ولا
تختص به وسكن حتى سبع مائة من شعر الرأس من سائر الجسد لا من رأسه مع حده
وإن حرمت إزالته حده من حده أخرى لأنه سبع من سن الدهن ومنه في ذلك الشعر (أو
الظفر) من يده أو رجليه أو من غيره آخر حده أو غيره فبأن على الحق جمع لغيره وإزالة
بالظفر والشعر الحسن فيصديق أو واحد وسبعة (وكنى القدح في) إزالة (ثلاث شعرات)
يفتح العين جمع شعرة بسكونها ولاه (أو) إزالة (ثلاثة أظفار) كذلك مثل تعدد الرمان
والسكن وحكم ما فوق الثلاث حصرها كقوله لا يؤمن حتى يوحى شعر رأسه وسعر يده ولاه
أو أزال أظفار يديه ورجليه كذلك لزمه فدية واحدة لأنه بعد فعل واحد وسواء في ذلك
الماضي بالحرم وجعلها بحرمة العموم لأنه كالأفعال وحده حرف الماسي وحده
في التمتع باللبس والطيب والدهن والجماع ومقتضاه لا يحسن الحذر واعتصم فيه وهو مستعمل
فيها نعم نوره محمول أو معنى نفسه أو معنى غير غيره بمره سبعة وأخرى بين
هؤلاء وبين الجاهل والماضي أنها مغلان لهما فدية من حده حرف هؤلاء على ش
حده معنى فأنه لا خلاف وجوبها عندهم أصاب ومنه في ذلك اسم وجوب حره أو جلال
أنس محرم .

(قوله أو محرم آخر)
لا حصه أن حرمة حلق
شعر المحرم لا تعلق
لها بأحكام نفسه بل هي
من حيث إخراج المحلوق
بدليل أن الحلال الخالق
كذلك وكذا يقال فيما
أنى (قوله كما فهم بالأوى)
أي بالنسبة لتسكيل الفدية
أما الاقتصار على فدية
واحدة فامر آخر (قوله
لا اعتبار العلم والقدح فيه)
يشه العادة

(قوله وما شق بها) أي من شدة شعور الوجه على مامر (قوله وأكله) أي لدهن (قوله لا يزل
رأسه مع حده) وقيل ما ذكره عدم الحلق به فراجع (قوله وجوبها عندهم أيضاً) سكن
كان فيه حق لتدقيقه عنه كما تأتي في قوله وأصل في خروج ذلك عن الاستحاضة .

أما حيث لا شهود فلا حجة ولا قديرة ساء (وإن ساء به العبرة) المقررة من التراجع عنها. أما غير
المقررة فهي ساءة للحج صحة وقد (وك) (يحد) (حج) (جمع) له كور (قبل التحلل الأول)
أو (ل) سواء كان قبل أو بعد وهو جمع ثوبه وحذو ذئب حشفة، وسواء كان أحج أم لا
ثاني لأم، ولو كان لجمع في ثوبه رقت له صبا ثوبا، به عهد الذي عهد وأزريق مكاف
وسواء أكان السبت مضطربا به أم مبروحا به، أو عردة لئسه أو عردة كالأحرى، أما الناسي
والمحسب والمعي شاة والباله وكرد واحد من ثوبه بغير إلام أو بغيره ساء به العبرة عن
العدم، أما ساء به العبرة، فهو جامع قد يفسد بغيره شاة، وثوبه قوله يقصد أنه لا يعتد بإحرامه
تجمع وهو كذا، وهو تحريم حال بغيره أحد صحاح عن ثوبه الأوجه لأن البرع ليس بجمع
وكذا رتبة ساء به العبرة، وساء به العبرة أو حج وهو عهد التحلل الأول ساء به العبرة وقصر رتبة
سواء به العبرة من العباد ساء به العبرة ساء به العبرة من ثوبه ارتد في ثوبه وهو ساء به العبرة
سواء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة مع أنه لا يكمل بها لأن السنة في وضوءه يمكن بغيرها على
ثوبه في ثوبه من ثوبه ساء به العبرة ساء به العبرة في حج به لا يمكن بغيرها على ثوبه
وكان ساء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة ساء به العبرة، وقوله من التحلل الأول فيه في الحج
حاشية كما ساء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة (وحج به) أي الجمع ساء به العبرة
في محرمه ولم يرد (بغيره) من ثوبه ذكر كتاب أو ثوبه سوى جمع من السجدة
حتى لله في ساء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة، وخرج ساء به العبرة من جمع في الحج بين
الذين ساء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة في الجمع على ارجل
سواء وإن ساء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة من ثوبه
فهو ساء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة من ثوبه
من حكاية لاساق على ثوبه ساء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة من ثوبه
حيث أن ساء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة من ثوبه
وشحها من ثوبه في ساء به العبرة، وقد ساء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة من ثوبه
والله ما ساء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة من ثوبه
سواء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة من ثوبه ساء به العبرة من ثوبه
في الكفاية عن نص المختصر ومن الأصح في النسب وحسن.

(قوله ساء به العبرة)

سواء به العبرة

(قوله أما حيث لا شهود) أي في جميع ما ساء به العبرة (قوله فلا ساء به العبرة) أي في جميع ما ساء به العبرة
والمحسب لئسه في فرج براء (قوله ساء به العبرة) وساء به العبرة (قوله لأن التراجع
ليس حجة) أي حيث قصد التراجع على ما ساء به العبرة في الصوم (قوله بتبديل أنه لو أسلم كل
سنة) حاشية من الأولى (قوله من كتاب محرمه ثوبه محرمه) أي في ثوبه مكروهة أو مباحة
أو حلاله، ساء به العبرة (قوله كذا في كراهة الصوم) أي عنه (بقي ما لو كان حلالا وهي محرمة أو
كان ممن لا يجب ثوبه لئسه لئسه محسب، وساء به العبرة حج ولم يسأ من بغيره التوبة وهو الرجز
خاصة كما ساء به العبرة في الحاشية من كان روجا مكاف محرم، ولا يصح حيث لا يكرهها كالأول أو
مكاف عنه مكاف أم وعادة مع على منهج قال مر والعمد أنه لا شيء عليها معتدة وإن كان
الوصي غير محرم روجا وأحب كصوم هـ (قوله ولغير التوبة الحج) معصية

وفي شرح السبكي أنه يحرر سعر مكة حال الوجوب وحرى عليه لا سوى ومن نصب وسب
استشهد في الشرع ولا في لروحه وسبى به صعد و مستحق به على ما كين حرره ومن يحرى
أن يدفع الواجب في هذه إلى قدر والمراد بالطعام الخرى في الفطيرة من غرضه عن كل مد حرره
(و) تح على من أفسد مكة حرره لا دد (مضى في هذه) أن في تجميع معبر به
ويجبت سائر منهيته وإلا لزمته القدوة أما لعمود قوله على - وثبو الحج و هجرة لله - هو
شمل القاسد يثبونه أي جماعه من الصحابة رضى الله عنهم ولا يحجبهم ذلك سائر
الاعتدال يخرج من هذا ما يرد لأحرمة مكة بعد علم حجب زمكة ثمة شهر في صوة
رمضان لحرمه زمانه كما مر أما ما قيل من أنه لا يحجب بمكة ومن سبى من سبى حرمه
ولذلك لا يحجب فيها كريمة (و) تح مع إمامه والكسرة (مضى) الحجاب (و) كان مكة
أصوباً من صبي أو من سوى السجدة ذلك من غير محجب وذلك إذا لم يكن صحيحاً في لوجه
كمن صوب السجدة في الأيام بالسبوع من من السجدة و قد حرمه من سبى حجاب مكة
رسمه في دمه كعمره ما أتى به كان من هذا الجمع قد وجد - فقد انقضى ذلك - وهو
أحرم - بعد عتق حرره - وقد جمع به قضاة واحد من ذوي وكفه الشكل واحد من
العشر ويلزم القضاة الإحرام من حرره منه في الذمة من سبى أو قد من أو غيره بعد
أو غيرها وإن كان حاور البيت وهو حرره ككريمة في القضاة الإحرام منه إلا إن سلك فيه
غيره في الأداة فإنه يحرم من قدر ما فيه إذا في الذمة إن كان حاور قضاة مكة
محرم وإلا أحرم من قدر ما فيه في بيت أو غيره من سبى ثم أحرم بالعمره من أدنى
الحل من أفسد مكة أو من يحرم في قضاة من أدنى الحل وأنه لا يفتن عليه سلوك طريق الأداة
كمن شرط أن يحرم من قدر ما فيه في القضاة في هذه في من من حرره في من
في الأداة عنه والسنن عنه في الوقت الذي حو - إجماعه في ذلك في هذه خلاف
زمان (والأصح أنه) أي قضاة القضاة (على الفور) من جمع من القضاة من غير محجب
كان ثبني - بعد عتق المحلل وبواحه - وحج في سبى من قضاة من خصمه العدو بعد الإفاد
فيحصل ثم يزول الحصر ويأمن به هذه أو محجب كذا من سبى من المحلل به من سبى ووجب
في فحصل بالقضاة فإن لم يمكنه أنى به من قابل ولا يشكل تسمية ما ذكرناه - ومن دفع في هذه
وهو العمر لأن القضاة لها معناه العموى ومن قال ابن يونس إنه لا قضاة ولا حرره
بالأداة السبى وفيه خلاف ما لو أفسد الصلاة فبها لا يفسد وإن كان جمع منهم - حتى حرمه

(قوله وثب لا يفسد عنه
- وهو صريح في الأداة)
لا يفسد له - والله فيه من
هو راجع لأصل الحكم
أي غير من قوله في حر
إلا أن سبى منه غير
سبى الأداة بل أن له
أن يملك في القضاة غير
طريق الأداة لكن يحجب
عليه أن يحرم من قدر
مساكنه (قوله من قدر
مساكنه) أي إن يمكن حاور
في الأداة سبى كما مر
(قوله كان يأتي بالعمره
عتق المحلل) السكاف
بأسنة للعمرة استقصائية

(قوله وفي شرح السبكي أنه يحرر سعر مكة الخ) قال حج بعد ما ذكر وتوجه بهم في سبى حرمه
الأداة كما يأتي في المسكرات (قوله فإن يجوز صدم من كل مذنب) وهو القضاة في قيمة الطعام
وقت الأداة أو بسعر مكة غالب الأحوال كما عرفت ذلك في قبعة الذمة ثم وقف الوجوب فيه من
وه من ما عديم اعتبارات الأحوال (قوله قال من السجدة وإجماعه) أي القضاة عليه أي انتهى
(قوله وحج قضاء بعضي) أي وهو لأصل حجب كان أو عمره (قوله ورمه في القضاة الخ)
من وكان الفرق بينه وبين قول السبكي أنه لا يحرم من الأداة أن هذا حق لا يور
أن هذا مسمى على وقوع قضاء للثب (قوله لأن القضاة لها معناه) أي المراد به معناه المحل

ووصفها بصفة وريثاء خرف في ورق شجر حرم حر ، لأنه لا قصر الشجر وحره لشجر يصير
 الخبوس في خرف والبرد ووجس مع نعره لخبو الخبوس في الشجر صفة لها ، فقد قيل
 لإمام الشافعي رضي الله عنه عن حماد بن عيسى من النساء وهو يحرم من عقوم نعر بلبل وبلبل
 و نعر نعر منسهما فصفه في به . وهذا ليس لأبعض اختصاص النصارى بصفة النقص كما فهمه
 الأسوي بل هو سبيل كسبه الثوب ومعرفة معروف . وعن صفات ليس مام يكن مدرأ أو مدرأ
 من النعمان كان مدرأ منه صفة فشره لأن له صفة إذ يقع به خلاف مدرأ غيره ووكسره
 عن فرخ شأت وجب مثله من النعم أو ص . وسر ما يجب شيء ويؤخره عن سبه أو خص بيه
 وساحة وهذا يفسر الصيد صفة حتى و طرح كان من صفة حتى يجمع فإن كان منسباً مما يوكا
 به مع الصفات حتى أنه تعالى الصبيان للآدمي وإن أخذه منه برصاء كعارية لكن المعروف لحق الله
 مائة من من من ثم الصفة والمعروف حتى لا يفي القيمة مطلقاً . وقد أقر ابن الوردي بذلك فقال :

عندى مؤلف حسن مسروق فرغ على أصيب قد عرفت
 فقص شيء يربط مالكه وضمن القيمة ولئلا معا

و طرح . مرة القيد وهو في حرم من صفة في حق منكه ثم دحر به المحرم ولا يحرم على
 حلال العرض في بيع أو شراء أو عرس من أكل أو دح خلاف حرم لإحرامه ، وبرول من
 المحرم عن صفة المحرم وهو في منكه با حرامه فيبرمه إرساله . وإن تحلل حتى لو قبله بعد التحلل
 صفة وأبصر صفة ولا عزم به إذا من أو أرسل ومن أخذه ولو قبل إرساله وليس محرماً ملكه لأنه
 لا بد له وإم محرم استا منه كما من حروف الكناج ووصف في يده صفة وإن لم يتمكن من
 إرساله إلا كان يمكنه إرساله في حق واحد ملكه عند إرساله فيبرمه رفع يده عنه .
 فإن لم . ولم يوحوا عليه في معنى في ملك نصيب شر كة لستة سكن تركه ذوا في أنه يوافق هل
 ضمن صفة ه . و إذا أركب في ملك كان ملك الذي فيه أهل يبره . و في إرساله .

(قوله وحرر مائة)
 يعني يستمر على إباحته
 المستصحب من حال
 الإحرام (قوله لأنه لا يراد
 للدوام) لتبليغ لقوله
 فيبرمه إرساله .

(قوله وضمن صفة) هذا وضح في به صفة وهو كمن به صفة هل يسلط أولاً الصاهر الأول
 وسمى من أراد صفة في حق في أنف وريثه (قوله ومعرفة المعروف) أي يقوم بقص الأء قوم
 بالنسبة وعزم فيعه (قوله من كان مدرأ منه) أي من النعمان (قوله أو مدرأ وسر لم يجب
 شيء) أي بدل الفرح أما البعض من كان من النعمان صر فشره كما مر (قوله حتى يجمع)
 أي يستعمل صفة (قوله فرغ على نصيب) أي فاعين (قوله حتى لو قبله بعد التحلل) وأبصر
 هل صير مينة كدوح المحرم أو لا فيه شر وأقرب ما في لاسه . إحرهم له يوح وكون الصيد
 ليس حرمياً (قوله فتحرر استدائه) أي بإحرام مالكه ولا عزم بإرسال غيره له . وقوله (قوله
 فيبرمه رفع يده عنه) أي وعليه فالقياس أن الشريك غير المحرم له الأسبلا ، عليه بجمعه فيملكه
 ويصرف فيه ما أراد أحد من قوله قبل ومن أخذه ولو قبل إرساله وليس محرماً ملكه . وأما
 لو سئوى عنه غير الشريك فبشر مشتركاً بينه وبين الشريك القديم (قوله في ملك نصيب
 شريكه) بأن يملكه منه (قوله سطره) أي ملكه (قوله هل ضمن نصيبه) الظاهر عدم النصيب
 بعينه سبانه على حصة شريكه لكن هل سم على حج مائة . فإن أشرح في شرحه والذي سجه
 . حجه منه أحد ما يبره . لأنه يضمن صفة لأنه كان يمكنه إرساله ملكه عن صفة قبل الإحرام

ويعرم قيمته كما يعرم قيمته المنة رائدة بالسفر ولا وجه أحداً من أنه يبرمه كثيراً محصوراً
إحرامه أنه يبرمه إرساله ويعرم قيمته لأنه للوسط له في ذلك . ومن مات عن حبيد وله قريب محرم
ورثه كما عكسه بالرأى بعيد ، ولا يرول ملكه عنه إلا بإرساله كأي المجموع ، ويجب إرساله كالأ
أحرم وهو في ملكه ، ولو دسه صح وصح من آخر ، من ليس حتى لو مات في يد المشتري لزم البائع
الخروج ، وفرق ابن القري بين ما كان في ملكه قبل إحصاءه من الإرسال بأنه دخل
في ملكه مهرباً لا يثبت فلا يرول مهرباً ودخوله في إحصاءه رصاً ، وإن ملكه ، وما دعه صبه الخو حري
من كون المملوك قبل إحصاءه يرول ملكه عنه ، لإحصاءه مهرباً مع أنه دخل في ملكه مهرباً
فكأنه في الإحصاء لا يثبت له ومن شحوله في إحصاءه رصاً ملكه عنه في ملكه وعلمه بملكه
وهو محرم برد جمع ما ذكره في الإحصاء أقوى من إمام فكان له صبه الإحصاء على المملوك
ولو بالذات من ملكه لأنه أقوى منه خلاف ما حدث حال الإحصاء من الإحصاء فإن لإحصاء
صعب عن مع دخوله في الملك فصعب عن إرساله حيث بعد وجوده بأقوى وقوة دخوله في إحصاءه
لجميع مجموع أصلاً ، وما يملكه غير محرم ولا مضمون من فلا يثبت له رصاً من رصاً وجوده وكما
جمع لإحصاء دوم يثبت جمع مداه احساراً كثيراً وهو وقبول نصيبه وحيداً فيصمه نقص
خو مبره أو عارية أو ودعة لا نحو هذه من يرول ملكه ضمن قيمته يثبت ويستطع إحصاءه إلا أنه
في رصه لأصله ، لأن العقد السد كالتصحيح في الصيام والعدة عن مضمونه ، وإن رده بملكه
سقطت القيمة وضمنه بإحصاءه حتى يرول مضمون من إحصاءه وهو مضمون ثم أفسس لمشتري
م يكن له رجوع فيه سكر سقي حقه حتى يضمن شخصه جمع فيه كانه يركض عن سوريدي
فيكون تعذر الرجوع في حال عذره في التاجر ، وعنده به وحد المحرم عن الصيد الذي ماله قد
عينا كان له الرد بعد تحله وشرط الصيام فيما من سائرة أو عذره على خلاف النعدة في حصص
الوضع كون الصائد يميزا ليخرج ، يحرم وأسمى عليه واسم والتمسك الذي لا يبره ومن اقتب على
فرح وضعه الصيد في فراشه جاهز به وأسمه ، والسبب في خروج يثبت عن النعدة كد كورة أنه
حتى لله تعالى يفرق بين من هو من أهل التحريم وعذره ، ومعنى كونه حقه لله تعالى أي أصنه وفي
بعض حالاته ، إذ منها تصدق فلا يفسر سكون القدية بغيره بغيره ، من صلب السدده

(قوله) كالأو أحرم وهو في ملكه (النشبه في مجرد وحب الإرسال (قوله حتى يومات في يد المشتري لزم البائع الحرام) كأن هذه العاية بيان للراد من الضمان المذكور قلها ويرجع (قوله) وحيداً فيصمه نقص سحوشه (لج) عذره الإحصاء وإن قصه سراء أو عارية أو ودعة لأهله وأرسله ضمن ومنه لأهله وإن رده لمالكة سقطت القسمة لا الحر ، ما يرسل اشته (قوله) ضمن الصيد (أي المعين (قوله) منها الصيام بيان لبعض حالاته .

ويعبر الإمام بمرور الدفع يقتضي ذلك ، إذ الأصل في مشرد ملاحق القدية ، ولا يظن ذلك من عدم تأتي بإسلاق حصته على ما سيأتي لأنه كان ملكه بربه ملكه عن نصه من لإحصاءه وهو
شهو وقفه فلا يقال قد لا يحدد من جهة له أو يرضى بشرائه مثلاً (قوله) ويعرم قيمته (أي وإن
يرسله لأنه سبب في حروجه عن ملكه بالإحصاء (قوله) ومن مات (أي شخص غير محرم (قوله
ورثه (أي المحرم (قوله) حيث يوفى (مع) أي حيث له شهود يرول ملكه على إرسال خلاف
ماله دخل في ملكه بعد الإحصاء حيث لج وهو في القدية سقط ، والأصل قبل لإحصاءه حيث لم
توفى يرول ملكه على إرساله وبين ما دخل في ملكه وهو محرم (قوله) وما يرضى به (أي على
الفرق (قوله) وعنده به واحد المحرم ضمن الصيد أي بعض في القدية ما ماني القيمة فلا تنوف رده على
الحال وليس رده فوراً لأن ماني القيمة لا يثبت إلا بصحة العقد (قوله) وبصحة العقد في فرشه (أي
أو وقع ذلك نفسه (قوله) وفي بعض حالاته (جواب عما يقال كيف كان الصيد حقه لله مع أن
بذله يصرف للفقراء ، وحاصل الجواب أنه وجب أصنه لله تعالى وقد جعله لأربع بغيره فكانه

[illegible]

(قوله فقيده السهم فيه)
 إلى كتاب الصورة
 السهم فقيده خارج حرم
 ثم دحر حرم فسيأتي
 في هذه الأثر في أنه لا حرم
 وإلى كتاب الصورة أنه
 إنما نه في الحرم فلا
 حاجة إلى ذكر السئلة
 من تصدق أهله بالزوى
 من قوله في مر وسم
 خلال كتب درسه وهو
 في الحس في تصدق في الحس
 كما سها مر في حرم
 فلتحرر .

(قوله ولا تقر) ثم مثل له سد من العلم يعرف إمّا من الخ (لا يستعمله) ويرى هذا وهو إنما يأتي بعد وعنده أنه تابع للامدح لكن ذلك قد ستم به من بعد في معنى (قوله في حرف العجمة ج) مراد بالانكشاف هنا شمل نحو النيف في البد (قوله والأولى أن يعمل وفي الثاني من الخ) هو صحيح (٢٣٩) في هذا للامداد لكن

[illegible]

اعمال والصواب لا يحتاج أن تصف أفعال طلبة حقاً ، وفعال ولأولى أن قال وفي النص عند كل شيء ،
 يمكن عدم ما من (قوله إلا لغيره) هو مع فيه لعمد أن يمكن التور مدكور في من الإرشاد لاهنا (قوله
 مدكور) يعني عن هذا في حرة وما من عن أصل الوجة في النص ما من في من التحرير ويعرده فلاحجة
 في هذا لمراد

(قوله وكان بعض أصله فيه) له (٣٤٣) وكان بعض أصله فيه بـ مدة حمزة قبل الواو والإفلا معى لتقييده إلى ذلك

فيرا ح (قوله ولا يصمن
حرميه ثقت الخ) في
لا يصمنه انصاف الآتي
بالمرء والثاة ولا يبق
ما في في قوله وإذا صمها
كما قاله جمع الخ (قوله ولا)
في نأ لم يرددها والصورة
في ثقت معى صمها
تعلقه به ، ومعلوم أنها إذا
بست أنه صمها بالصورة
والنساء (قوله ومن قطعها
من الخ) في بعض النسخ
فصمها ولا من قطعها في
قصرها من الخ هل هذا غرض
الأول لها فيه يكون فيه
قاصدا لحكم فعل الأول
ويشقل الصمان إليه
فيرا ح (قوله وفيهم
الخ) عبارة الإمداد وفيهم
أنه لا يصمنه
في الحرم أصله في الخ نظر
لأصحه وإن صمن صبه
فوقه نظرا لمكانه وأنه
يصمنه في الخ أصله
في الحرم وإن لم يصمن
الصيد فوقه لذلك اتهمت
فعل الخ الأولى سقطت
من نسخ النسخ ، إذ
من حشبه مرجع الصمد
(قوله ويجرم قطع شجره
أصلها في الخ والحرم)
تقدم هذا في كلامه أيضا
(قوله بشرط موت أصله)
هنا سقط في النسخ ولعل
الساقط عقب قوله بل
هو معروض فيه نحو قوله
كقبح حشبه وقضه فانه

(و يحرم) على محرم وحرم (فح) أو نوع (حرم) الرطب وكان بعض أصله فيه
في في الحرم كان أو لم يكن (أي لا يصمن) بالنسبة للفعول أي من شأنه أن لا يصمنه
لأنه صمها في ثقت حشبه كإظهاره سحر أو سحر لثوبه في الحرم الرطب ، ولا قصد شجره ، أي
لا يقطع «ولا على خلاف» وهو ما يقتضيه حشبه الرطب ، وقيل بمكة باقي الحرم ، وفيهم بمكانه أنه
لو عرس شجرة حرمه في حرم أو مكانه ، فمن الحرم سب في الأولى ولا إليها في الثانية ،
بأنه صيد دخل حرمه ، أي سحر أصل ما يقتضيه منه ، خلاف الصيد فأعتبر مكانه ، ولا
بعض حرميه ثقت من الحرم أنه لا يصمنه في الحرم الرطب ، أي الخ لكونه حرم ردها مخصوصة على
حرمها ولا صمها كإفلا جمع وعاء الكي وشعره أي ، بل صمها بحرمه وسحر بحرمه
ومن غيرها من الخ استغرقت صمها ، وإفلا أصلا أنه لا يصمنه صمها في حرم أصله في حرم نظرا
لأصحه وإن صمن صمها فوقه ثقت من العروق ، ولو عرس في الحرم بواد شجره حرمية ثقت
حكم لأصل ، وحرم قطع شجره أصله في حرم وحرمه عدا للحرمه ، وأخرج العرب إلى سب
ور حرمه قطعها ولا يبق منه من ، في الحرم بل معروض فيه شجره موت أصله ولم يرج ، به
ولا يبق من خلاف قطعها وحرمه ، وإفلا أصلا أنه لا يصمنه صمها في الحرم الرطب ، أي
سبحم مع التسع ولا كذا البحر ، قال في المجموع ، وبإفلا حشبه أي رطب بحر فانه
حرمه في الأصل ، وإفلا أصلا أنه لا يصمنه صمها ، ولو أخذ من شجرة حرمية فأحلف
بصمها في حرمه لم يكن له كسوف ولا صمها فيه ، قال ، حلف أو حلف لأصله أو مثله لا في حرمه
فصمها الصم ، فإن أحلف صمها بعد وجوب صمها ، سقط الصمان كما لو قطع من مشور فحلف ،
و حلف أو راق شجره لا حلف صمها ، إذ حلفها حرم كما في المجموع ، فلا عن الأصحاب
وقيل ، وفيهم على حوار أحب ثوبه وسوء السوك والعود ، وتقييده أنه لا يصمن الصمن اللطيف
وربما حلف ، وإن لا يربي وهو لأفلا ، قال الشيخ لكنه يخالف لما مر انتهى ، والأوجه
حرمها على ما هذا (و لا يهر يعني الصمان به) أي بقطع نبات الحرم الرطب ، وهو شجر
لشجر كما مر بقوله (و لا يهر شجره) من ذكر الخ صمها للعالم للإمام (في) أي حلف
في قطع أو نوع (الشجرة) حرمه (أو كسوفه) بأن حلف كسوفه حرمه (شجرة) كما روى الشيخ
(قوله ويجرم قطع نبات الحرم) أي حلفت فيه وإن نقل إلى غيره بخلاف غيره فلا يحرم وإن
نقل إلى الحرم كما يأتي (قوله وفيهم حرم) أي في قوله سب الحرم (قوله خلاف صيد دخل
الحرم) أي وأخرج منه (قوله لا يصمن حرمه في حرم أصله في الحرم) أي خلاف عكسه فيهما
فصمن بعض شجرة في الحرم أصله في حرم ولا صمن صيد على أصح ، لأنه يبق في الحرم (قوله
وإن صمن صيد فوقه لذلك) أي يسكنه في حرمه ، أي حلف (قوله يبق لها حكم لأصل) وفيما أنه
لو عرس في الحرم بواد من شجره حرمه ، ثبت الحرم لها ، ويؤيده ما سألني من أنه لو نقل رطب
من إلى الحرم ، ثبت حرمه اعتبار أصله ، وقد شمل ذلك قول حج ، فما ما استفت
في حرمه حرم أصله من الخ فلا شيء فيه (قوله وإذا يجر) أي وإذا يرج سانه لم يحل (قوله فيصمن
مضيق) ما أصح أنه لا (قوله فانه حشبه الخ) وفي نسخة من حشبه الخ (قوله أو مثله لا في حرمه
فعله الصمن) أي بالتمتع على صمها ، وقيل أنه لو أحلف في حرمه حرمه صمها ضمان الشكل
لا التثريب بين قيمة المظنوع وما أحلف (قوله لئلا يهرتها) من أضر فهو يضم الياء .

إذا يحرم إن كان حصر بخلاف ذلك فانه يحل فصمه بشرط الخ وهو مأخوذ من الإرشاد وشرحه عن

عن س ر م ولا يقال مثله إلا متوقف ، وسواء حلت الشجرة أم لا ، والسنة في معنى البقرة كما
 في روضة وإي لم يسمحوا بها عن السنة ولا عن الشدة في حره ، انصف من عاينهم لثبته فيه خلافه
 هـ (و) في (الصغيرة) إن طارت سبع الكبيرة (شاه) هي صغرت جدا نسبها السمة .
 قال الركني . وسكت الرافعي عما جاور سبع الكبيرة وإنه إلى حد الكبر ، ويسمى أن تحب
 فيه شيء أعظم من واحدة في سبع الكبيرة اهـ وسكت ضعف عن واحد في حد الشجر من
 ذلك ، والواجب فيه القيمة لأنه الأساس وهو يرد من دفعه وقد يتعرض لضعف كالأرضي من
 البقرة والشاة ، والأوجه اشتراط أحدهما في الأصح ، وهذا المعنى وإن جرى لأسوى على
 الفرق بين الشاة والبقرة ، وكلام المصنف يقتضي وجوب التردد في الشجرة لقطع ود توقف
 على قلع الشجرة ، وكلام التبيين يقتضي التوقف عنه ، وهو في الشجر من روضة .
 ثم عبر الرافعي بالثامة ، ولهذا احترازه عن قطع العنق (وهو) كذا (تدبرت) يفتح
 لموحده ، وهو ما سببه لادسوس من شجر (كعبره) في حرمة والدان (على ما ذهب)
 وهو القول الأظهر لعموم الحديث ، والذي لمع منسها ، أربع أي كاحطه وشعره والقول
 والمضراوات هي مخوز قطع ، ولا يصح فيه خلاف في مجموع ، وكذا ع ما ذهب منه
 (و عن) من شجر حره (إدحر) وقد وضع لاستثنائه في حد ، من أن ليس ، رسول الله
 إلا الإدحر فإنه أعظم من سوره ، قال صلى الله عليه وسلم ، إلا (إدحر) ومعنى كونه سوره
 أنهم سقوها حتى صم الغلاف فوق الخشب ، وأما الحداد ، وهو هرب إطلاق المصنف حور ، تصرف
 لأحد لذلك تخمير التصرفات من سبع أو غيره ، وهو ما عرفت به الله رحمه الله تعالى في فوائده
 قوله قد يشح بخور دفعه عن العنق ، إلا الإدحر فشم من أحد السبع منه .

(قوله وكذا بعد قول المتن)
 قلت (لا حاجة إليه بل
 الأولى حاشية

(قوله وسواء أحلت الشجرة أم لا) وعنه في فرق من الشجرة والعنق من العنق انصف من
 شأنه الخلاف ولا كذلك الشجرة . ثم أتت في حجب ما سببه وكان الفرق بينه أي الخمس
 وبين ععن الشجرة حيث فصلوا فيه من الشجر إذا أخذ من أصله ضمن وإن أحب في سنة كما
 فتصاه إطلاعهم أن أن الشجر تحدد ، أكثر ، إلا لفرق فيه من السبب وغيره ويضمن
 ، بخلاف خلاف خمس فيهما (قوله والسنة في معنى الشجرة) أي هي نفس من البقرة
 (قوله وإي لم يسمحوا بها عن البقرة) أي من قولوا ، حرثها عنها (قوله هل ركني وسكت
 الرافعي) لعل المراد سكت عن التصريح به وإلا فنزل رافعي في الشرح على ما نقله الشارح عنه
 أن مادون الكبيرة ضمن شاة صائق ، سرة من الكبيرة (قوله أعظم من حد) وسمي
 أن يرأى في العظم النسبة بين الصغيرة ومما د عسب وقد سببه إلى حد الكبر ، فإذا كان فيه
 خربة في الصغيرة درهم والرنة عسبها في مقدار نصف الشجرة اختار في الشاة الخربة فيها أن
 سوى ثلاثة دراهم ونصف درهم لأن الصغيرة سبع من الكبيرة شربا ، وهذه مقدار الضمة ،
 والنعوت ، منها سبعان ونصف سبع ، ونصف هذا ما عرفت الزكاة من أنه يشترط في التفتيل أو أن
 لسون زيادة قيمته على المأخوذ في خمس وعشرين من ثمنه من الثواب (قوله وهو ما سببه
 لادسوس من الشجر) أي من أربع (قوله وكالربع ما ذهب منه) لعل المراد من
 شأنه أن يستثنى الناس كخطة حمى سن أو هو (قوله إدحر) ، قال في حاشية
 تنهى على .

حاز القل فيها لأنه ليس فيها نص صريح بحصص البلاد بها بخلاف هذا (وأصل قوله) من
الحرم (بفتح الحاء) عن ستمع القرب (مروود) لأنها موضع خلد (و) نذاح (حاج)
ووقار (ومرشد) (ومسمع) ملوعن دم غنمه (مى) لأنها على غنمه والأحسن في نفعه وج
نصف وكسر العين على هذا جمع متصرف منه حرم غنمه عن النذاح (وكذا حكمه) (و)
أي المعتمر والحاج (من هدى) يذروا عن (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
أي ذبح هذا الهدى (وقت الأصح) (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
أخير باب يعني الأول أنه آخر باب حتى معنى وقت لأصحة من باب كسر (و) دعه حتى يفسد
أو يفسد فاب من به من عمره (لأنه كان على الهدى) (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
وقت يذبح في معنى اليوم فربما يذبح (لأنه على الهدى) (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
ويذبح كما كان على ما سقوه غيره (في نذاح) (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
معنى وقت لأصحة كما مر وصار كلامه سبباً في ما سقوه المعتمر بوقت الأصح
وهو كذا (و) (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
الأصحة فبحري (أ) (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
فأمر من سبهم (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
م (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
وحاصل الأمر يرجع غير حكمه (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
حيز وقت (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
مأمور (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
ترتيب بمعنى أنه يلزمه الذبح ولا يجوز (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
ما يعدل إليه تقدير الأبرار (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
أن الشرع أمر فيه بالسوم (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
شأنه كان عمره (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
وكن من كسر كما مر وعلى دم الإحصار فعليه شاة ثم طعام بالتعديل (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
عن كل مقدوم (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)

(قوله حاز القل فيها) أي لما حاز حبيب (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
أخير دعه عن أيدها (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
ثم فهدى يذبح في (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
من (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
وفي ما لو كان أذخره شاة فهدى (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
الأول هذا وقضية بحصص (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
في مكة (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
حاضر ثم رأيت قوله فصار كلامه متصف (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
في فهدى (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)

(قوله (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته))
في ما لو كان أذخره شاة فهدى (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
في (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
في (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)
في (بفتح الهمزة) (مكة) في أحد من الأصح (ووقته)

والى غير ذلك مع السرة عليه فيحذر إذا حلق ثلاثاً شعرت أو قلم ثلثه شعار ولأنه من دبح دم
واظهاه سنة من كين لكل مكين صاع وصود ثلاثة ثم وعلى دم الاستمتاع وهو التطيب
والدهن يصب على الرأس والمجبة وتعر الوجه على ماضي واللبس ومقدمات الخلع والاستمنا
والصباح غير المسدود وربع شمل على دم حرر الصد والبخر طمعه هذه عشرة ودم
سائيه مرساة معدرة وثمانية بحرة مقدرة ودمان فيهما بربف وبعدين ودمان فيهما بحير وبعدين
وقد أشار المصنف إلى ذلك

حلقه من الماء ما لا بد	حرر ودم بحير لرم
والفصلان لا خلع فيهما	كالعسل والقدح حيث فيهما
وسمى بالدم في	سم فوب فوب فوب فوب
وسمى سم وسم وسم وسم	مع تسعين بلا سدر مشاع
سم حرر سم في سم	في سم سم سم سم سم
سم حرر سم سم سم	وحن والتمر وسم سم سم
وأنه سم سم سم سم	سم سم سم سم سم سم

وهذه أسماء الأجزاء التي هي في السك الذي وجبت فيه ودم الموت بحري
بعد دخول وقت الإحرام وقت كان مع الإفرغ من عمرته فإنه يجوز له الذبح قبل إحرامه بالبيع
وهو هو بعد ذلك من انقضى إلى أن لا يحزى إلا بعد إحرامه بالقضاء وكل هذه الأسماء والذبح
خاص بغيرها حرم على من كسبه وأما الإحرام فيبقى ولا بد من أن يمسح بها
فإن شئت من الأجزاء ولا بد من أن يكون قد كان قد مسح بها من إحداهما فحرج صفة سنامها التي
وما يقرب من عهده في الدرهم عشر عديده وهي مسحة السند والسمحة يدنها علامة على أنها
هذه مسحة وفي ثوبها بعض من يكون قد مسح بها مسحة السند والسمحة عري القرب ولا
شعرها لغيرها ولا يتم ما في ذلك

(قوله ودم الموت بحري)
بعد دخول وقت الإحرام
قد مر هذا

(قوله وقد أشار المصنف إلى ذلك) وفيها من المصنف

ربعة سم حرج حصر	فأذن حرر المصنف
سم فوب وحج حرج	وذك رمي ولغت على
وذكره ليقط وسمه	وم يودع وكشي أحسنه
نحوه يصود إن دم فقد	ثلاثة سم سم سم
والثاني بربف وبعدين ورد	في محصر وودع حرج بربف
إن لم يحسد فقمه ثم اشترى	به طعام ما طعمه بالقرع
ثم حصر عمن ذلك صوما	أشبه به عن كل ما نوما
وأشارت الحير والتعدين في	صمد وأشجار بلا مكلف
إن شئت فادع أو فعدل من ما	عدل في قيمة ما عدما
وحرر وقدر في ربع	فلا يحك أوحد ثلاث أصع
منحصر صاع أو فصح ثلاث	حشمت ما أحسنه حشمتا

(باب الاحصار والقوات)

هو في الاصطلاح منع من يملك أن يركب الحج أو العمرة والى ذلك لا يوجب إلا في حق الضرر خاصة منع القوت منع ومن عنه قول يصف بعد ومنه الوقوف وهو منع من السك سنة الأول والثاني الحصر العام والخاص وتعد كرهية سوله (من حصر) عن يملك حج أو عمرة أو قرب من جميع الطرق (حج) أي حربه الجاهل وسأني ما يحسن به سوء كان منع تضع صري ثم بعده وسواء كان منع كرهية أمسية وسواء كان منع في مال أو بدن أو ماله أو ماله يمكن إذا منع احتمال الضرر في أداء الفسك وسواء حصل بحد أو كلفة في ذلك العام فلا وسواء كان العدو عرفاً أم عرفه وحده قوته يعني هو أحسن من أي ورد له من في استمر من يهدى أي فعليكم ذلك والآية رت بالحديث حتى صا لم يركب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ليل وكان معمر فمحرتم حتى تم رجوع وهو رجل وقيل ذبحه فمؤمراً حرم روه الشجر وأجمع المصنفون على ذلك ولأن في هذا لأحرار من أن حوا لا يحرر من في وحرم وقد روي عنه أنه تعالى عما ولاستدسهم به لأن من العدو الذي من أنفسهم وبمعوا من الرجوع أيضاً حازهم التحلل في الأصح أما إذا تمكنوا من العدو فلا بد من كان كان هم طر من آخر يمكن سلكه ووجوب شرط الاستطاعة فيه منهم سلكه سواء كان من أو قدر وإن يسوا القوت وهو منهم الوقوف على الطريق المستوي أو نحو ذلك أو العمل عمده ولا فضاء عليهم في الأظهر ويكره بذلك حال للكفار لما فيه من الضرر ولا ضرر ولا حرم كالأحرار في نسبة هم إنما لم يسموا ولا يكره منه لهم والأولى أن الكفر عند القدرة عليه لجمعوا من الجهد ونصره لاسلام وبعده الفسك من عبود عن فطهم أو كان من عبود من عبود ، هذوى لهم أن يتحللوا ويتجاوزوا عن القتل خبر عن سمع رماه من عبود ويحرم من أن دوا القتل من لرفع وعونه من ذلك حرب وفتح عليه القدي كالأحرار لغيره الغبط لرفع حر أو رر

في الحلق والقلم وليس دهن طيب وتقيين ووطء نبي

أو لبن تحملي ذوى إحرام هذى دماء الحج بالتمام

به رحمه الله وقول الصم تحت أي رين أو حديث .

(باب لأحصر والقوات)

(قوله منع من إتمام الحج) أي وإنما في لغة فهو منع من المنع كأي (قوله أو بدن مال) من شهر وإن قل وعينه فيمكن يعرف منه ومن ماله أو منع ماله راحله أو راد الأريادة تأهية حيث يجب شرائها بالريادة تنافسها أن يسول لها من محض خلافه فيمره به بدس منه في لبيع الشراء (قوله وأجمع المصنفون على ذلك) أي على حوا التحلل بالأحصر (قوله حرمه التحلل) أي وقادته دفع مشقة لأحرار كالحصن والقدر وعونه (قوله ولا فضاء عليهم في أحصر) أي لأنه قوت من عن حصر فلا شكل على أي من وجوب القضاء على من فاته الحج لأن ذلك قوت لم يشأ عن حصر (قوله ولا يحرم كالأحرار) أي قد منع الناس بأن في أحصر عبودهم وشرفه لأهله على الموهوب له بخلاف بدل المال منه العرض من فيه يظهر العجز عن دفع الكفر وهو ذل

[باب الاحصار والقوات]

(قوله باب الاحصار

والقوات) كذا في النسخ

ولعل بلفظ القوات هو

رأى من الكفة ويكون

من القوات أي هو من

ليس هو لاني في قول

الشارح والقوات بالفتح الخ

فكتب بالآخر كما هو

كذلك في النسخة ويدل

عليه قول الشارح هو

في الاصطلاح إذا أحصر

بأحصر وهو كان لفظ

القوات هو في مركزه

أكان الواحد إلا أن

بالظاهر لا يصح كالأحرار

(قوله وبدن عامه) أي

عن أي القوات بالفتح أي

أصالة (قوله الأول والثاني

الحصر العام والخاص وقد

ذكرهما الخ) وحيد

فألفق وعونه ليس من

الحصر فيكون رائد على

ما في الترجمة ذلك أن تقول

من منع من حج ذلك من

الحصر الخاص أيضاً

لأن اتحاد الحكم ولا نطاق

التعريف عليه .

[illegible]

(قوله صار حلالا بالمرص)
 ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨

[illegible]

إصرارهما ولا خيار للشترى في هذه الحالة ولكن الأولى لهما أن يأتيا في بيعة مسكة وحث
 حار لبيده تحليله حار للعد التحلل ويحب عليه إذا أمره به وابتاعه بغير ضرورة وإن كان
 الخروج من المعصية واجبا لكونه تلبس بعبادة في الخلعة مع حور و... السيد بن داود
 قوله ومدر وانسكاب و... معنى العنق منه كالمسك و... السيد بن عيسى في عدم ادخال
 وفي بيعة في بيعة رجوعه على الإجماع في رد وذو حجة منه عديم العقد لأن الأصل عدم
 ماله في بيعة ما ذكر في اختلاف مروج... وجه في الرجعة وهو أن له في إخراج مطلق
 فعقل وأراد صرفه است و... السيد بن عيسى في اختلاف وجهين وأحدهما إجماع السيد بن عيسى
 الأقل وشمل كلامه نصف ما ذكر في إجماع من رجوع في إجماعه فإجماعه على رجوعه
 وماله أن له في إجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت
 له في الإجماع من مكان بعيد فأحرم من أجماعه وماله أن له في إجماعه فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت
 لأنه موقوفها وماله أن له في التمتع ورجع بينهما بماله فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت
 إلا أن أجماعه في إجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت
 مالك إجماعه منه كالسكاح ولا لشتره ذلك ولكن... مخرج إجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت
 لو أحرم بغير إذن ثم أذن له في إجماعه فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت
 خرج أو إجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت
 أن له في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت
 عديمه إذا لم يخرج في تأدية مسكة إلى سفر فأحرم به في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت
 فأحرم به على ما ذكره ابن القري وظاهر كلامه أنه كالمسك... وجه إجماعه في وقت فإجماعه في وقت
 أحرم بغير إذن ثم عمناه والناذر لديك في عام معين بادن سيده ثم أذن في غيره فإجماعه في وقت
 في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت
 برفق يكون نسبية وحقا وإجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت
 وأحرم أن يس من... وماله في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت
 قدر اشترى على تحليله فلا يباحقه ضرر بعدم ثبوت الخيار له خلاف ما في إجماعه في وقت فإجماعه في وقت
 له الخيار حيث اشترط جاهلا بأحرامه معه من غيره فبصرف... الإجماع ومع ذلك في
 عبارة الشارح شيء فليحترق (قوله جاز للعد التحلل) أي من غير أن السيد (قوله لأن
 لأص عدم ماله) أي السيد (قوله حيث طلب الأقل) خلاف ما في إجماعه في وقت فإجماعه في وقت
 الحلي والعقد العمرة فإن العقد الحب (قوله فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت فإجماعه في وقت
 كن وصل إلى محل الذي أذن له بالإجماع منه أخذها محاقله (قوله وكذا لو أحرم) أي يس في
 تحليله (قوله إذا وصفت بوشه أداء التمسك) ظاهره وإن احتاج إلى سفر وقد سوغ منه...
 السفر قد سوغ منه مرض فيصير السيد (قوله وانسكاب الخ) وفي نسخة ذل هذا وانسكاب
 كاتن مطلقا (قوله وظاهر كلامهم أنه) أي للكتاب كالربيع معناه (قوله وعند خرق الخ)
 أي ويستثنى أيضا (قوله فالعقد إذن مالك) هل اعتبر بين ملك أربعة أم لا مسكة العنق مع
 حمل حصول ضرره بالعمل أحج فلا... كان لأصل السلامة وقد سوغ منه من

(قوله وانسكاب والمهص)
 أي على ما يأتي فيهما (قوله)
 أو جهما بحالة السيد حيث
 طلب الأقل) ومعهومه
 عدم إحاطة حدث طلب
 لأصل و... من العقد
 ذل أن الأحكام وبإجماع
 ذات الأحكام أشدهما
 م سوغه وكان وسج

لا يبرأ من كفر ما قبل منهم سمعته ، ولم يقل أنه كفر من حيث نفسه ، ولا فرق بين
كون حصر عدد من كونه حصة أي سبب سوى الاحرام أو لم يثبت له ، وسبب ابن ابراهيم
ماله نفسه السبب ثم أحقره ، وروى ابن ابي شيبة عن يونس بن ابي عمير (كان كان) بكه (حرما
مرا) منه كجه ، لا علم في هذه السنة لأولى من في الامكان وكذا في القضاء (بقى في دمه)
كالم شرع في صلاة فرضه . مما في في امه (وغير مستقر) كحجة الاسلام في السنة الأولى
من سبب الامكان (اعرف الاستدعاء بعد) أي بعد روي لا حصر إن وحسب وحسب ولا فرق
فان في من الوقف ما يمكن فيه جميع الأولي أن حصره في شر يوجب عليه . نعم إن حصر
على سنة في آخره من غير حصر منه لآخره منه وبه التحليل بالاحصار قبل الوقوف وبعد ،
فان في على حصره من موقع روي لا حصر حتى فانه يوقوف برمه القضاء سواء الجمع كما وفاه
حصره من أو أمده . وكذا فعل العمرة إن تمكنه التحليل بها ولزمه دم للقوات وإن لم يتمكن
بأن يحصر من سبب . ومع امه من حصره من سبب . فان احصر بعد الوقوف وتحلل
من حصره من حصره . ثم روي أن حصره من سبب . كما في الصلاة والصوم . المانع الخامس
لأنه . ويجب حصره من سبب . فلو لم يكن ذلك . ولكل منهما وإن علا ولو مع وجود
لأولى في الأصح ذكر كان . وفي سببه من سبب . الحصر . لأنه أولى باعتبار الأول من
فرض الحصر . وهو من سبب . فلو لم يكن ذلك . وفي سببه من سبب . الحصر . لأنه أولى باعتبار الأول من
أن يكون . ولزم أن لا يقال استأذنتهما قال لا قال فبيهما حاشد . وعهد إذا كانا مسبين ولهما
حاشد من سبب . الحصر . ثم روي أن حصره من سبب . فلو لم يكن ذلك . وفي سببه من سبب . الحصر . لأنه أولى باعتبار الأول من
والسبب الحصر . ثم روي أن حصره من سبب . فلو لم يكن ذلك . وفي سببه من سبب . الحصر . لأنه أولى باعتبار الأول من
في أن له مع . ومن سببه من سبب . فلو لم يكن ذلك . وفي سببه من سبب . الحصر . لأنه أولى باعتبار الأول من
علاه . ثم روي أن حصره من سبب . فلو لم يكن ذلك . وفي سببه من سبب . الحصر . لأنه أولى باعتبار الأول من
كلامهم أنه . ومن سببه من سبب . فلو لم يكن ذلك . وفي سببه من سبب . الحصر . لأنه أولى باعتبار الأول من
الروح لا يحل حتى . ومن سببه من سبب . فلو لم يكن ذلك . وفي سببه من سبب . الحصر . لأنه أولى باعتبار الأول من
في سببه من سبب . فلو لم يكن ذلك . وفي سببه من سبب . الحصر . لأنه أولى باعتبار الأول من

(قوله لا يبرأ من) أي
بالدلالة من كان معه
صلى الله عليه وسلم وإلا
فبحر هذا العدد ليس
يسر (قوله وهذه) أي
إذا كان متوقفا روال
لا . روي في سببه من سبب

(قوله لا يبرأ من) أي من سبب . فلو لم يكن ذلك . وفي سببه من سبب . الحصر . لأنه أولى باعتبار الأول من
الأنه في سببه من سبب . فلو لم يكن ذلك . وفي سببه من سبب . الحصر . لأنه أولى باعتبار الأول من
مع ذلك . ومن سببه من سبب . فلو لم يكن ذلك . وفي سببه من سبب . الحصر . لأنه أولى باعتبار الأول من
حصره من سبب . فلو لم يكن ذلك . وفي سببه من سبب . الحصر . لأنه أولى باعتبار الأول من
و يسمى أن سبب . فلو لم يكن ذلك . وفي سببه من سبب . الحصر . لأنه أولى باعتبار الأول من
ذلك . ومن سببه من سبب . فلو لم يكن ذلك . وفي سببه من سبب . الحصر . لأنه أولى باعتبار الأول من
أنه لا فرق بين سبب . فلو لم يكن ذلك . وفي سببه من سبب . الحصر . لأنه أولى باعتبار الأول من
سبب . فلو لم يكن ذلك . وفي سببه من سبب . الحصر . لأنه أولى باعتبار الأول من
منع من سبب . فلو لم يكن ذلك . وفي سببه من سبب . الحصر . لأنه أولى باعتبار الأول من
لا . روي في سببه من سبب

إن كان معسرا أو الدين مؤجلا أو سمس من ينسبه من قبل حتمس وعلى الحج إليه ، لا
لا صرر عليه في إحرامه (ومن فاته الوقوف) وهو من حو الحج (تحلل) وحو لا
يصير محرما بالحج في غير أشهره فتحرم عليه استدامة إحرامه إلى قائل ، وهو استدامة حتى حج به
من قبل لم يحرمه ، وقول الخارج تحلل حوازا مراده به الحواز عند منع فيصدق به وح
(بطواف وسى) إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم ، فإن سعى بعد (وحى وفهما)
أى السعى والحق (قول) 'هما لا تحس في التحلل' أى السعى ولأنه من من شيا التحلل
ولهذا صح تقديمه على الوقوف عقب طواف القدوم ، وثبت حتى شئ على أنه من سست
وما ذكره من التحلل عما ذكره أراد به التحلل الثاني ، وأما الأول من مجموع أنه حث
بواحد من الطواف والحق : يعنى مع السعى لأنه . فله وجوب . نظمه حكم سى وصار
كمن رمى ولا تجزئه عن عمرة الإسلام لأن إحرامه بعد سست فلا يفسد آخر كعكسه ، ولا
يجب الرمي والبيت بمنى وإن بقى وقتها ، ولا يحتاج إلى به العمرة ومن حجاج إلى به التحلل
(وعليه دم) للفوات (والقضاء) بمساء السوى وهو الأداء وهو على الدور . وذكر في ذلك
ما روه مالك في يومه يسجد بجميع كاهله في المجموع . قال عمر بن الأسود : يوم السحر
وعمر بن الخطاب ينحر هديه ، فقال يا أمير المؤمنين أحسن العاد وكنت من هذا اليوم يوم
عرفة ، فقال له عمر : اذهب إلى مكة فطف يا ابن سب ومن معك وسعوا من الله . روه
وعروة هدا إن كان معكم ثم احسرو أو قصرتم أرجعوا . فركن منه من حجه
ونهدوا . فمن حث موسم ثلاثة أيام في الحج وسعة إذا رجع . واشتهر ذلك في المدينة يوم
سكرك ولأن الفوات سبب يحجب به التمتع ، فحب طه كإلزام . وقد علم من منتهى لو
الفوات عن الحصر بأن حصر فلك طريقا آخر فانه لصحوبة الطريق مسدودا وصار لإحرام
متوقفا زوال الحصر فلم يزل حتى فاته الحج تحلل بعمل عمرة . وذكر أن من سعى
التمتع استجاب حمل المسافر لأهله هدية للحج الوارد في ذلك . ومن سعى فانه يرد به وسه إلى من
من بعدهم قدومه إلا أن يكون في قافلة أشهر عند أهل البلد ومن حوله . ويكره أن يترقبهم
يلا ، ويستحب أن يتلقى المسافر . وثبت أنه إن كان حجاجا فمن به حديث وغير ذلك
وأعجب بفتك ، فإن كان غاريا قبل له : الحمد لله الذى نصرنا وأكرمنا وشركنا . والله من
يبدأ عند دخوله بأقرب مسجد فيصلى فيه ركعتين صلاة القدوم . وسن القبة . وهي
للعلم بفعل القدوم المسافر كما سأتى ما فيها في الوضوء من صلاة الله تعالى .

(قوله لم يخبرني) فلا حج لأن إحرام سنة لا يسبح لإحرام أخرى (قوله ولا حجاج إلى سنة)
للقياس معه من ذلك لأن ما يقضى به من التمتع وحصل به عمرة ومن يوه (قوله
ونهدوا) قطع العمرة . قال أهدي به . روه (قوله وإن كان عرو . فمن له الحمد لله)
أى وإن لم يحصل فصح على أنه لا عرار لإسلام سمر العرو وحلوان الكبر . روه (قوله
والسنة أن يندى عند دخوله بأقرب مسجد) أى إلى منزله . ويظهر أن محل ذلك حيز كان له
ممن غير المسجد . ولو كان منه . مسجد أو كان من محوره به معهما فيه عند دخوله (قوله
وتسن القبة) أى يسن للمسافر بعد حضوره أن يفتها

(قوله مراد به خور بعد
أبع فيه مسجحة ، إذ
الواقع أنه جوار بعد مسج
فلا حاجة للإرادة ، وكان
لاولى أن يحول . أراد
بحور . وجوب إذ هو
بعد مع مستحق به

(قوله يدريه ذلك بعد الخ) فيه اسم أن مراد من خصوص بيع لأعني ٢٠ عليه سابع مؤنه قال صاحب مراد
بالأعنيان ما يقابل على الذمة فبشمل المانع قس : أحد قوله عد وسيأتي في الإجابة مع المدح كالأعلى ورد عليه أن
مع ما في الذمة إذا لم يكن (٣٦٢) مع اسم ثم بين قوله يدريه أنك تعلم الخ لا يصح لزوم على هذا

[illegible]

دلیل تلك الإرادة قائل

(قوله وأن اتعقل امث

الفصل ٣٤) (الفصل ٣٤)

قول خواجه حمزه و علامه حنفی

الحمد لله رب العالمين

في راءى ابدى هوامد

والله اعلم بالصواب

1940

إلا أن شاء الله

من حجة بـ ...

حيث الرمان فلاباق
قوة في الفؤاد

معارفہ ماہی الزمان

...
...

مجلس شورای اسلامی

وكمه الله سبحانه وتعالى

والذي معه الخواص هو

ما فی شهر سال و بیست و پنج

لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ

يوحنا دا، و تاجد حروف

من حروف النسخة و

عقمتها و یسای ، حره

ووقعه من الأوق وعبره

عليه اختلف^٢ فهو في

السنة العشرية كسب

العقود والحوال والمدا

الأمر والنهي هل يوحد

المسك كالماء لها عند

حرف حرف سے حروف

أما في قوله: وعلمه على الاتصال

و یفان و حر د حصاره

في حاشية الشيخ (قوله و

عاقداً وهو لا يتحقق إلا بالإنابة

أو ينسب إليه حرقه حصوله من قوله في آخر ما ذكره في معرض فيه بطلان ما وقع
في حاشية الشيخ (قوله وقتلها) يعني المصعة (قوله إلا بعد اتصاف كونه الخ) فيه زيادة لا تحق والأصوب و إنما المقصود كونه
عاقدا وهو لا يتحقق إلا بالمصعة .

(قوله وبالسبعة العنق) في ثلث اشهر . يحق له فلا يبقى مامر من صحة شراء من يعنى عليه إذا كان كذلك (قوله ومثله
م. ك. فيمنع الثلاث) عشرة النخعة في مئة . ومثله لأحرار (١٣٨٧) أو ما ذكره فيمنع الثلاث

اتتهت فالتمول إليها هو بالنسبة للعواب الثاني ،
العبد سقط من الشرح
من الكسنة (قوله حيث
موقف القدره على
مؤيد) في نو مشقة كما
منه الشهاب مع أحدا
من عتبة السحت في
الذي (قوله حادق بعض
المشاحس) يعنى
شرح (سلام وبعه حج
وموته والرق بن هذه
يعنى مسند مؤيد حيث
سوى فيها في المظلان بين
حده العمر و عمل خلاف
مسند الذكة حيث فرق
فيها بين الحالتين وإنما
فرص الفرق في حالة الجهل
لأنه محل الخلاف وعبرة
شرح الزوس بعد نور
الزوس : وله الخيار إن
جهل نصها ، وفضيلة
صحة العقد في حالة الجهل
مع الاحتياج في التحصيل
بن مؤيد ، ولا ينافيه
مقتضى عن المطالب ، إذ
ذلك عبد العلم بالحال وهذه
عبد الجهل به فأشبهه
بما إذا باع صبرة تحتها ذكة
سب فرد الشرح رة
هذا الشبه (قوله كما
يصح تزويجهم) في كما
يصح تزويج السيد إياها
بن يكون أمين فهو
فعل السيد وما صورته

ولا يطلع إلا على آدمي (ولم يدور) ووجهه انفسه بعد عن جسمه ولباسها فلا يوجد
حائل بينه وبين لابسها فلا يراه صفة ثوب الزمى متعقبة عن جسمه ولباسها ثم مسحة جسده
بشعره ولباسها حتى لو فرض ان لا متعقبة في ذلك سوى انفسه فيسبح في كفا ثوبه به
رحمة الله تعالى، وهذا لا ينافي مع العدد الذي ذكره فيمكنه من مسح جسمه كله إلى يدعي
خلاف حجة الله مردود (على ما عدا) في المصنف، ومثله ما ذكره في تفسير الترمذي (قد روي
ابن عه) ورواه (صحيح على الصحيح) حيث هو موقوف بتدبره على مؤثبه في موضع جسمه ووجهه
إليه حائل ولا فلا كما قاله في المصنف والآن لا يصح ذكره في المصنف وجب على المصنف وهو
عنه وثوبه حتى يلبس حوله حصه عند المصنف حتى لا يطلع إلى مؤثبه على قدر ما هو عليه
ولا فلا يصح خلافه بعض المتأخرين، ولقد روي عن الصادق عليه السلام في رجل يمشي في ثوبه وهو
جاهل بها أن غلة الطلان في مثلها عدة لا حاش في ذلك من مسح إلى مؤثبه، وهو لا يصفه
والجمل وفي تلك حاله أنه لا يملكه مع غيره من الناس فيمكنه العز وهو في ثوبه حال حوله
احتجاب في العجز خلف المشتري، وهو لا يملكه من غيره من الناس فيمكنه العز وهو في ثوبه
البيع، وتصح كونه لا يملكه من غيره من الناس فيمكنه العز وهو في ثوبه
يملكه منه فلا (ولا يصح بيع) ما عجز عن بيعه أو ما يملكه من غيره من الناس فيمكنه العز وهو في ثوبه
(المصنف) هذا (معنى) حرج المصنف لا يملكه من غيره من الناس فيمكنه العز وهو في ثوبه
يملكه من غيره من الناس فيمكنه العز وهو في ثوبه

(قوله ولا تنهوا إلا على ذمى) سلكه مخصوص في لغة على ما في تصحيح من هرب من ذم
خوف ولا كذب. هرب من هرب ه حدمها قيل له هرب لا من (قوله هو منعه) رجع
إلى قوله لا من ومنعوب (قوله في ذمى) من ذمى واللام ومنعوب (قوله لا يسبح)
أى على إلا لمن قدر على رعيها (قوله من روى) أى الذى روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا من قدر على رده (قوله ومنه ما كمن كذب ولا من) وعنده حج وهو من حرجا وهو
مد كره وهو أول ما كره الشريح (قوله لا يسبح) أى منعه من رعى (قوله ولا)
أى من حج رعى مؤبده (قوله لا يسبح) أى منعه من حج (قوله من هرب) أى من رجع
قوله وهو جهن الدبر شبه حنبله (قوله هو منعه) أى منعه من رعى (قوله لا يسبح)
بالذم من العزم (قوله حجب) أى أنه من رعى على ذمى لا يسبح (قوله لا يسبح)
وإن عده انصاف السبع) وعلى هذا معنى هرب من قوله من رعى الصلح (قوله لا يسبح)
روحه) أى أن شئ من السبع رعى أو منعوب في الشرح (قوله من هرب) أى من هرب
طهره وإن رعى روى العقب على قرب أو تمكن لأم من العقب لا كبر منه وهو حين حرقه
فهماء وهو من عدم صلحه كذا به يؤجر عدم الصلحه عند هرب من السبع (قوله لا يسبح)
الأولى حذف لآلف (قوله من الإثم) يتجه أن سدى به السبع منعوب من هرب منه خربة فأنه
ووجوب كسرهما من أصل وهو من السبع منه هرب عنه على حج وأخذ من قوله خربة
فيه دلالة أن الكلام في إثم هرب منه خربة خربة لا هربا وهو في قوله يسبح منعوب منه

مستدر مضاف معنوه وهذا هو الأنسب في قوله بعد من ذلك : وعين من خير إن جمع من فعل السيد وما صورته
به شجيرة الحاشية مبي على أن المصدر مضاف له قوله ولا يبي ما يبيده .

وبيع في حقه . نعم إن سقط البيع كله كإن كان ويرى البائع فلا يصح له الرجوع العبد إلى
ملكه فسد لأورش منه على ذلك الزكشي . ومثل ذلك في البيع في يوم واحد . وقيل وجبه
(ولا يصر) في صحة البيع (بعبته) أي بدل ملكه كإن روجه سدد ولا (بعبته) كإن شري
فيها شيئاً من غير أن سدد وأما لا يصره في من يرقه التي هي محل البيع ولا حجر للميلد
على رمة عنه (وكذا) لا يصر (في البيع) . فبعبته (في البيع) لأنه مرجو لا يصره
عنه كرجاء عصمة المريد والمزني . وقد ورد في البيع في البيع في البيع وأحد من
كان كذلك نظراً لحالة البيع . أما بعبته بعبته فبعبته . وليس لا يصره لأن
المستحق يجوز له العفو على مال . وقد سئل عن رجل . فبعبته بعد البيع على مال
نقل البيع كما رجعه الباع في (الرجوع) من شروعه . (بعبته) في موقوفه . فخرج بيع
نحو المبيع قبل قبضه إلا لا يصره كإن (في البيع) . فخرج من البيع أو موكه أو موكه
فدخل في ذلك الحاكم في بيع من مبيع . فبعبته . فخرج من البيع أو موكه أو موكه
أنه لا بد أن يكون مملوكاً لأحد الثمانية (في البيع) . فخرج من البيع أو موكه أو موكه
أو في ذمة غيره كقوله الله سبحانه . فخرج من البيع أو موكه أو موكه .

(قوله من لا يصره في البيع)
بعبته (في البيع) . فخرج من البيع أو موكه أو موكه
(قوله أو موكه) أي ولو
في خصوص هذا حيث
دخل الشرع ولا يصره
وهو هو وجه التحول
الذي شره الباع بعد
(قوله أو موكه) أي
البيع أي لأن الكلام
هو في شروعه في شروعه
العقد فبعبته مقدر
في كلامه .

الفاصل له الحاكم ويحتمل أن الفاصل له المبيع بعبته . فخرج من البيع أو موكه أو موكه
والباقي له المبيع بعبته (قوله أو موكه) أي ولو موكه أو موكه . فخرج من البيع أو موكه أو موكه
لحق بعبته (قوله ولا يصره) أي ولو موكه أو موكه . فخرج من البيع أو موكه أو موكه
(قوله وكذا لا يصره) أي ولو موكه أو موكه . فخرج من البيع أو موكه أو موكه
في الروض كقوله بعد ذلك . فخرج من البيع أو موكه أو موكه . فخرج من البيع أو موكه أو موكه
البيع وإن كان على العبد . فخرج من البيع أو موكه أو موكه . فخرج من البيع أو موكه أو موكه
حيث إلى يقرر خلاف ما إذا . فخرج من البيع أو موكه أو موكه . فخرج من البيع أو موكه أو موكه
أو بعبته على حج (قوله أو موكه) أي ولو موكه أو موكه . فخرج من البيع أو موكه أو موكه
فخرج من البيع أو موكه أو موكه (قوله أو موكه) أي ولو موكه أو موكه . فخرج من البيع أو موكه أو موكه
أي أنصرف بعبته السكك (قوله أو موكه) أي ولو موكه أو موكه . فخرج من البيع أو موكه أو موكه
الجمع لمعين وبعبته من كل مبيع بعبته . فخرج من البيع أو موكه أو موكه . فخرج من البيع أو موكه أو موكه
موكه (قوله أو موكه) أي ولو موكه أو موكه . فخرج من البيع أو موكه أو موكه . فخرج من البيع أو موكه أو موكه
فالظن ونحوه لا يصره على ذلك (قوله أو موكه) أي ولو موكه أو موكه . فخرج من البيع أو موكه أو موكه
بذلك من صفات العاقدة والكلام في العقود بعبته (قوله أو موكه) أي ولو موكه أو موكه . فخرج من البيع أو موكه أو موكه
عقوده (قوله أو موكه) أي ولو موكه أو موكه . فخرج من البيع أو موكه أو موكه . فخرج من البيع أو موكه أو موكه
يقال لمعير بالعاقدة فيما لم يصره . فخرج من البيع أو موكه أو موكه . فخرج من البيع أو موكه أو موكه
بعبته هو في العقود (قوله أو موكه) أي ولو موكه أو موكه . فخرج من البيع أو موكه أو موكه . فخرج من البيع أو موكه أو موكه
أو بعبته فلا بد من العبد . فخرج من البيع أو موكه أو موكه . فخرج من البيع أو موكه أو موكه
فخرج من البيع أو موكه أو موكه (قوله أو موكه) أي ولو موكه أو موكه . فخرج من البيع أو موكه أو موكه . فخرج من البيع أو موكه أو موكه

تسبح النسيم بدون إذن مالك ، والمعبر إحداه من بيتك التصرف عند العتد . فبوسع مال
الطريق دفع وأحرم نفسه ونحن الخلفاء قد خصصنا لك ، فبوسع من غيره خصصه وهو
سالكه . صحيح فصحح في المجموع وأورد على أنه قد وشرح قولنا في قوله تعالى
المعاهد منه وتلك لاسبية لأنه تابع لأمان أبيه . و قد دللنا في بعض قطع بحجية لأنه
و قد تصاعها يملكه من استولى عليه إن كان من نسوع ملكه قطع من السبع وقوله قد صغر
و قد صغره فالتقري لم يملكه . صحيح . ولأنه قد دللنا في بعض قطع من السبع وأنه قد صغر
منه لا غير . وهذا من شري من حر في قوله قد دللنا في قوله تعالى يملكه باسمه لأنه حر في بدحو .
في ذلك التبع عند قصد الاستدلال . فإنه من قوله قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض قد دللنا
إن حر له لا بد من دفع شري . حر في قوله قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض قد دللنا
الاستدلال . فإنه قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض
الله تعالى في قوله (فبوسع من قوله) . و قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض قد دللنا
عنه إن كان له (فبوسع من قوله) . و قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض قد دللنا

والأول من قوله . فصحح في قوله . و قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض قد دللنا
و يملكه قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض
قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض
الاستدلال . فإنه قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض
بصرفه الأول بل قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض
و إلا كان كذا . (قوله كافي المجموع) . و قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض قد دللنا
والأخير في مراجعته . وقد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض
ذلك من أنه قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض
الأخير في استمر . أنه الحكم فيكون مباح . فصحح في قوله تعالى يملكه أو تحمض قد دللنا
كأن مسوع ملكه قطع من السبع . (قوله من الاستدلال) . أي لم يملكه بالشراء وإنما ملكه
بالاستدلال فهو عصف على الأول (قوله فيلزمه تخميسه) . أي كل من ولا المعاهد والحر في (قوله أو
خميس قد دللنا) . وهذا خبر في شراء ولا المعاهد . عصف من أنه قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض
خبره لا بد . فصحح في قوله تعالى يملكه أو تحمض قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض
أو غيره وعنده حجج في الأمر فصحح في قوله تعالى يملكه أو تحمض قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض
كان في أحود ذكرنا كاملا . فصحح في قوله تعالى يملكه أو تحمض قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض
وكذا لو أنكره أي قال بفساده . فصحح في قوله تعالى يملكه أو تحمض قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض
عليهما (قوله نحو أخيه) . أي أخى السبع (قوله بذلك) . أي بدحوه في ملكه (قوله قد دللنا) . أي
الناصح (قوله أو زوج منه) . فصحح في قوله تعالى يملكه أو تحمض قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض
سم على منهج (قوله صح) . أي مع الحرمة (قوله في الأخير) . فصحح في قوله تعالى يملكه أو تحمض
الحزم أمالو قال إن كان في ذلك فقد عتقك . فصحح في قوله تعالى يملكه أو تحمض قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض
وكيفي كذلك فقد عتقك . فصحح في قوله تعالى يملكه أو تحمض قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض
في خبره أو آخر ولم يصدق . فصحح في قوله تعالى يملكه أو تحمض قد دللنا في قوله تعالى يملكه أو تحمض

(قوله ورد في قوله)
ليس في هذا اعتقاد من
الشرح كلامنا في قوله
كأنه قد دللنا في قوله
قد دللنا في قوله
(قوله بل بالاستدلال)
قد دللنا في قوله
الشرح حقيقة مدلوله
وحاصل المراد منه أنه
لا يملك بالشراء وإنما
مسؤولا عليه فهو عصف
خبر لا بد من أحدي الخصال
بدليل قوله فيلزمه تخميسه
أو خميس قد دللنا
قول الشهاب سم قد دللنا
قوله أي الشهاب حجج إد
ماها كذا . فصحح في قوله
قد دللنا أن اختاره الإمام
لأنه إذا ملكه بالاستدلال
صار رقبتا فبما معنى اختار
لأمام وانقضاء (قوله من
لا يملك عليه) من يباية
للخو

(قوة) ويترك ذلك لم يفسد حاله (الجميع حسنة) فحسنة له من ذلك أن يحسن ما يتلقاه ويد على حسنة
 به صرح في قوله الله عز وجل (٣٩٤) مذهب من علة في من حسنة له لئلا يسخط الله به الله عز وجل

[illegible][illegible][illegible]

1

كَلَامُ أَهْلِ صَحِيحٍ (قَوْلُهُ سَابِقٌ) فِي مَعْنَى هَذَا: أَنَّكَ لَوْ قَوْلُهُ هَذَا فِي مَعْنَى

۱۔ (توبہ والی جگہ پر) پھر اس کی سزا ہو گئی ۔ ۲۔ (توبہ کرنے والوں کو) سزا دی جائے گی ۔

وفي ذلك المشتري وهذه هو معتمد وبنده سبع الصرود عهده لانه يوقع في البند بمرأكم عهده
 بعضها على بعض لا يدرع لانه كما فيه في لانه فيه من رؤيته جميعه لأجل صحة البيع
 فثبت ان كل واحد من الصرود عهده كفي رؤيته لانه ولو قال بعتك نصفها وماذا من النصف الآخر
 صح بحرف ما هو في لانه مع ضعف الآخر ولو قال بعتك كل صاع من نصفها بدينار وكل
 صاع من نصفها لانه قد عيّن صاع (وهو من ثوب) ودينار (وهو من ثوب) فثبت صحة قوله (قوله)
 (هذه خمسة عشر صاعاً في ثوب واحد) فثبت صحة قوله (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)
 (صاع) (صاع) (صاع) (صاع) (صاع) (صاع) (صاع) (صاع) (صاع) (صاع) (صاع) (صاع) (صاع) (صاع)
 البتة في كل واحد من الصرود عهده لانه يوقع في البند بمرأكم عهده لانه يوقع في البند بمرأكم
 وبتدبير البند والحدود ومن كان يبيع من كان يبيع وإن قال ببيع ما عهده ولم يذكر المثل ولا ثوبه لأن مثل
 ذلك يحمل عهده على ما عهده من ثوب إلى ثوب يقال له النافع العالم بأنه عنده بعتك
 ما عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب
 وكان من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب
 فيبيع من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب
 من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب
 أو أنه بعتك من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب
 بعتك من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب

(قوله) ووفد بعتك كل
 صاع من نصفها بدينار وكل
 صاع من نصفها الآخر
 بدينار (صحيح)
 لصورة أنه اشترى جميع
 الصبرة وإلا فأى نصف
 يكون الصاع منه بدينار
 ودينارين (قوله)
 ولهذا لو عاهد (الح) راجع
 إلى المثل الذي عدل به المثل
 (قوله) عالم بأنه عنده
 أي مع كونه رآه رؤيته
 أو كافيته كما هو الصحيح
 هو حينئذ يبيع معين

(قوله) وفي ذلك أي موضع منه (قوله) وهو هو معتمد) (قوله) حجج حدث في كلامه معوي
 وقال وسري من احمد ولا حد من وضع (قوله) إلا المذروع (قوله) الأولى لا المذروع (قوله) لانه
 منه) أي من البند (قوله) وهو هو بعتك كل صاع (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)
 (قوله) بعتك كل صاع من ثوب (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)
 في بيع من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب
 يبقى الكلام في ما عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب
 صاع منه بدينارين (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)
 عيّن صاع به ونصرت في البند بمرأكم عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب
 من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب
 كما تقدم (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)
 البتة كما هو في ما عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب
 من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب
 قد يشترطه أو يخلد الكور من هذه خسة لانه كان الكور والبيت أو الدغائب عنهما
 لم يصح ومن مراد لانه ابتداء على البند حصراً كان ثوبه من البند حتى لو كان بعتك من
 الكور لعل من البند لعل وكان يبيع من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب
 نحو من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب عهده من ثوب
 الوصول إلى محلهما إلا أن كان من البند في بعض دول العرب في بعض

(قوله بأن تكون أظھر مقصده سوال آدمي) فھو منہ بالآولی ما یدل علی قصد الاستسوا الآدمی وسیاقی فی کلامہ أن مثل ذلك
ما یدل علی قصد الشرطہ الآی وخرج بہ ثبوت ما یدل علی قصد صغر البہائم فی أن کان أظھر مقصده طعمہا نظر مافسر بہ ہما
صغیر الآدمی وجمیعہ فشمس صورہا ما یدل علی قصد الاستسوا آدمی وکان أظھر مقصده دین وکل من الصورین غیر روى
بشرطہ الآی فی کلامہ فھو خمس صور: ستر فی الصدق فی مسم بالصرای انسان کا لاحقی بأن لا بدولہ إلا الآدمیون
وہما سولہما فی ستر لظہر بالآولی و بالہائم و ستر و لھما فی صدق خمس و مشرور صورۃ حاصلہ من صغر
حسۃ الصدق فی حسۃ السوال و ستر من کثرہ یا ما یخفی فی غیور مولفہ و حاجۃ کا شتر الیہ و کلھا یشت فیہا الزما
إلا فی ست صور و اصح ذلك أنه فی أن تكون أظھر مقصده سوال آدمی و ستر روى وقد قمتنا أنه یفہم منہ بالآولی
ما إن یدل علی الاستسوا الآدمی فھو خمس صور: ستر فی الصدق ستر صورہا ستر آدمی و کلھا فیہا ستر و ذکر فیہا
ستر فی ستر البہائم و ستر آدمی فھو خمس صور: ستر فی الصدق ستر آدمی و کلھا فیہا ستر و ذکر فیہا
ستر آدمی و ستر البہائم و ستر آدمی فھو خمس صور: ستر فی الصدق ستر آدمی و کلھا فیہا ستر و ذکر فیہا

[illegible][illegible][illegible]

ما اختص به الأدي قاصدا وتابولا

ما يخص به الآدمي قصداً وغلبت به مولا

ما بعد من ذری قند و سوزی که مع حزن سازد

ما اختص به الأدمي قصداً وغلب فيه غيره سواد

ما احتسب به الأدمي قصدا واحتسب به غيره سؤلا

ما کان ^۱نصر مناصدہ ذمی واحصی بہ د و

ماہکے اس خط پر مقتصدہ الادبی و علمی قلم تبارک

ما کان اظهر مقاصده الادمی و مسوی فیہ مع غمره باول

ووجوده كما في الآية. فخصيصه من غير أن يكون له قوة في نفسه. كما في قوله (قوله شاذ)
 البيع للمعترض القيد بقوله نفسه وهو أن يبيعه من قبله فليس له من ذلك
 شيء فليس له. وحيث أن بعض الأصحاب يجوز بيع دار من ثمن ستة أشهر غير معيّن به. وحيث
 كان أحدهما لا يبيعه شاذ. فلهذا من بعد ما تقدم ذكره. كذا في قوله (قوله شاذ)
 وحيث أن ثوب ثمنه. ولا بد من استوفاء ثمنه. وهو أمر غير ممكن حال العقد في غير
 ذلك. ولا بد من صحة من يبيعه. فلهذا من بعد ما تقدم ذكره. كذا في قوله (قوله شاذ)
 للحاجة. فلهذا من بعد ما تقدم ذكره. كذا في قوله (قوله شاذ)
 ثوب ثمنه. ولا بد من صحة من يبيعه. فلهذا من بعد ما تقدم ذكره. كذا في قوله (قوله شاذ)
 رؤية. فلهذا من بعد ما تقدم ذكره. كذا في قوله (قوله شاذ)
 به. وحيث أن ثوب ثمنه. ولا بد من صحة من يبيعه. فلهذا من بعد ما تقدم ذكره. كذا في قوله (قوله شاذ)
 بعد ذلك. فلهذا من بعد ما تقدم ذكره. كذا في قوله (قوله شاذ)
 في أنها لا يبيعه من غير أن يكون له قوة في نفسه. كذا في قوله (قوله شاذ)
 ولا يبيعه من غير أن يكون له قوة في نفسه. كذا في قوله (قوله شاذ)
 فلهذا من بعد ما تقدم ذكره. كذا في قوله (قوله شاذ)

(قوله شاذ) ثوب ثمنه
 أي أو المشتري فما إذا
 كان المبيع مؤجلاً (قوله
 وحل ثوب المشتري)
 أي أو البائع (قوله بعد
 فلهذا من بعد ما تقدم ذكره)
 أي أو البائع (قوله بعد
 فلهذا من بعد ما تقدم ذكره)
 أي أو البائع (قوله بعد
 فلهذا من بعد ما تقدم ذكره)
 أي أو البائع (قوله بعد
 فلهذا من بعد ما تقدم ذكره)

(قوله وجود) أي ما يبيعه من غير أن يكون له قوة في نفسه. كذا في قوله (قوله شاذ)
 أي ما يبيعه من غير أن يكون له قوة في نفسه. كذا في قوله (قوله شاذ)
 الأجل (قوله ثوب) أي ما يبيعه من غير أن يكون له قوة في نفسه. كذا في قوله (قوله شاذ)
 به. كذا في قوله (قوله شاذ)
 ستة أشهر. فلهذا من بعد ما تقدم ذكره. كذا في قوله (قوله شاذ)
 شرط في عدم الحدة. فلهذا من بعد ما تقدم ذكره. كذا في قوله (قوله شاذ)
 من الأجل. فلهذا من بعد ما تقدم ذكره. كذا في قوله (قوله شاذ)
 (قوله ثوب) أي ما يبيعه من غير أن يكون له قوة في نفسه. كذا في قوله (قوله شاذ)
 يكون. فلهذا من بعد ما تقدم ذكره. كذا في قوله (قوله شاذ)
 في التخصيص. فلهذا من بعد ما تقدم ذكره. كذا في قوله (قوله شاذ)
 صحيح العقد. فلهذا من بعد ما تقدم ذكره. كذا في قوله (قوله شاذ)
 البينة (قوله إن يبيعه). فلهذا من بعد ما تقدم ذكره. كذا في قوله (قوله شاذ)
 سياتي فيه أنه لا بد في ذلك من معرفة العاقد. فلهذا من بعد ما تقدم ذكره. كذا في قوله (قوله شاذ)
 في غير ذلك. فلهذا من بعد ما تقدم ذكره. كذا في قوله (قوله شاذ)
 الثمن عند استماع هذا. فلهذا من بعد ما تقدم ذكره. كذا في قوله (قوله شاذ)
 (قوله وأن يكون) أي لم يرهون (قوله ثوبه) أي ما يبيعه من غير أن يكون له قوة في نفسه. كذا في قوله (قوله شاذ)
 وهو صريح في أن يبيعه من غير أن يكون له قوة في نفسه. كذا في قوله (قوله شاذ)
 يرهون الثاني به. كذا في قوله (قوله شاذ)
 (قوله ثوبه) أي ما يبيعه من غير أن يكون له قوة في نفسه. كذا في قوله (قوله شاذ)
 لم يرهون. فلهذا من بعد ما تقدم ذكره. كذا في قوله (قوله شاذ)

مريد في عيه رسم لا يري في الدنيا لا بد أن يكون حاسرا و إلا تخير و
 تحت أو كانه شيء معين كالود في و من قدرته عليه كإقتضاه إطلاقهم ولا يأتى هذا تحت
 تلك لآى في جمع في إحصاء من نعم و من و بعد تسع في محل ثبوته لتجو حدوث
 غير عده فيه ذكرش عده لآى و هو مسع في ح رده صدق بشرى في وقت
 السبع لأن الأصل عده كما في السبع خلافه و حتى بعد ذلك لأن الأصل العدة و لا
 يبقى ما أتى به الوالد رحمه الله تعالى في أنهم و ح د في كون الحسب حاد في الدرع ع
 لأن الأصل عده سبعة في عده يرد بدل من حاد في عده من عده في الدرع مع
 حين ذلك لأن ما في موت بر من حاد و هو في ح د في عده من عده من عده
 طرد و دعوى في ح د موت بسوء عده على أن السبع في ح د و هو في ح د لا كذا
 الحق في ح د و سبعة في ح د في ح د من حاد في ح د في ح د في ح د في ح د
 أو من أربع من حاد في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د
 السبعة في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د

(قوله من عده لآى) و قد عده و قد عده في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د
 و من حاد في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د
 و قد عده في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د
 عده في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د
 لعده في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د
 (قوله صدق من عده) في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د
 حاد في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د
 في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د
 و معنى أن مثل حاد في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د
 في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د
 في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د
 حاد في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د

فائدة - و ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د
 و معنى حاد في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د
 عدم اسائه بغير قليل منه لا يمكن العلم بثبوته وليس كما لو اشترى حاد في ح د في ح د
 و حاد في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د
 ما اشترى حاد في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د
 صلاحة الأرض و بعد إخراجها منها أو حاد في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د
 قيمه حاد في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د
 و حاد في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د
 يست يرد الدرع جميع ما حاد في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د
 فصد فبعد ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د في ح د

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

(قوله و) أو (د) عده) أي على ما في الأصل من قوله مع عده دحرجها تحت نفا واحد (قوله شره احد في أحدهما) أي معيد
 حتى كبر من ثمانية ويصح السمع فيه على الأظهر فهذا هو ما في النسخة ٤٦٧ من مع عبد من شره الخيل

في أحسنه على الأسماء
حيث يصل العقد فيها
لأنه لا يتم إلا بمرور هذا
على عشرة ثلثه تقريبا
تجده في بعض مشهور
شرح يرد في شرح
في أحسنه في بعض
الأخرى وحده في
الشرح في أحسنه
في كونه في أحسنه
في أي أحسنه القاضي
الحسين مع عدم دخولها
في أحسنه في أحسنه
في أحسنه في أحسنه
في أحسنه في أحسنه

لأنه غير صار كبيع ثوب وشقص صفقة وإن جاز في الصفقة وجاز مع البيع مع الاستدراك
فعل أنه ليس المراد باختلاف الأحكام هنا مطلقاً أحدهما من خاتمة في جمع مبيع ولا مسح
مع عدم دخولهما تحت عقد واحد فلا ترد مسألة الشقص المذكورة لأنه ولو لم يرد حذف
واحد هو البيع وما أورد عليه من بيع عدس شرط الحذر في حصره أكره من آخره من
العدس مع اتحاد العقد وهذا قال محقق حكاه في تأصيله وعنده عقد من محض الحكم يرد
في الاختلاف هنا ما وقع في نفس العقد من فسخ في حصر حذف فيه فالحذف بالعدس
شأوه في مثله الشخص وبذلك استعمله في عد آخر مع عدم فلا يرد والبيد بالحق حكم
بغير محل الخلاف فلو جمع بين متفقين كذا كذا في حصر من كان حصره في حصر غيره وشأوه
على أحدهما وقاربه على الآخر فقبل صح حراً لرجوعهما إلى ذات في الصرف حذف ما كان
أحدهما حراً كالسبع أي أدى شأوه فبعض العوض فيه بدمه في حصره ولا يرد مع
لتعذر الجمع بينهما إذ الجمع بين جماله لا يرد وبيع في صفقة واحدة غير ممكن ما فيه من نقص
لأحكام لأن العوض في حصره لا يرد مع حصره لا يرد مع حصره لا يرد مع حصره لا يرد مع
في المجلس ليتوصل إلى قبض ما يخص الصرف منها ونافي اللوازم من حصره لا يرد مع حصره
ويقال بذلك ما رد جمع بين حصره لا يرد مع حصره لا يرد مع حصره لا يرد مع حصره لا يرد مع
القسم في المجلس

من قوله فموجب للفسخ
دخول في موجب للفسخ
من هو شرطه خبر في
من العقد (قوله فموجب
للفسخ أي من حيث
حرمان الخلاف فيه (قوله
لرحومهما إلى الآن في
الشرع) هذا دليل
بأصل الصحة كما يعلم من
كلامه وأما ما تقدم
في قول الشرح والفسد
بأنه لو الحكم أناس من
الخلاف وحس ذلك من
مستند النص والشركة
في كونه أو تركه بعضهم
على غيره نصف حيث
لو لم يوجب حكمًا يجب

[illegible]

عنه الشارح بأن التقييد لبيان محل الاختلاف أى لا يلحق به أحد من ملة من ملة من الملل قال وأما الحاشية فبأنها واسعة (قوله بخلاف ما لو كان أحدهما حائرا الخ) عبارة شرح موضح وسبب من ذلك ما لو كان أحد العقدين حائرا الخ

فهرس

الجزء الثالث

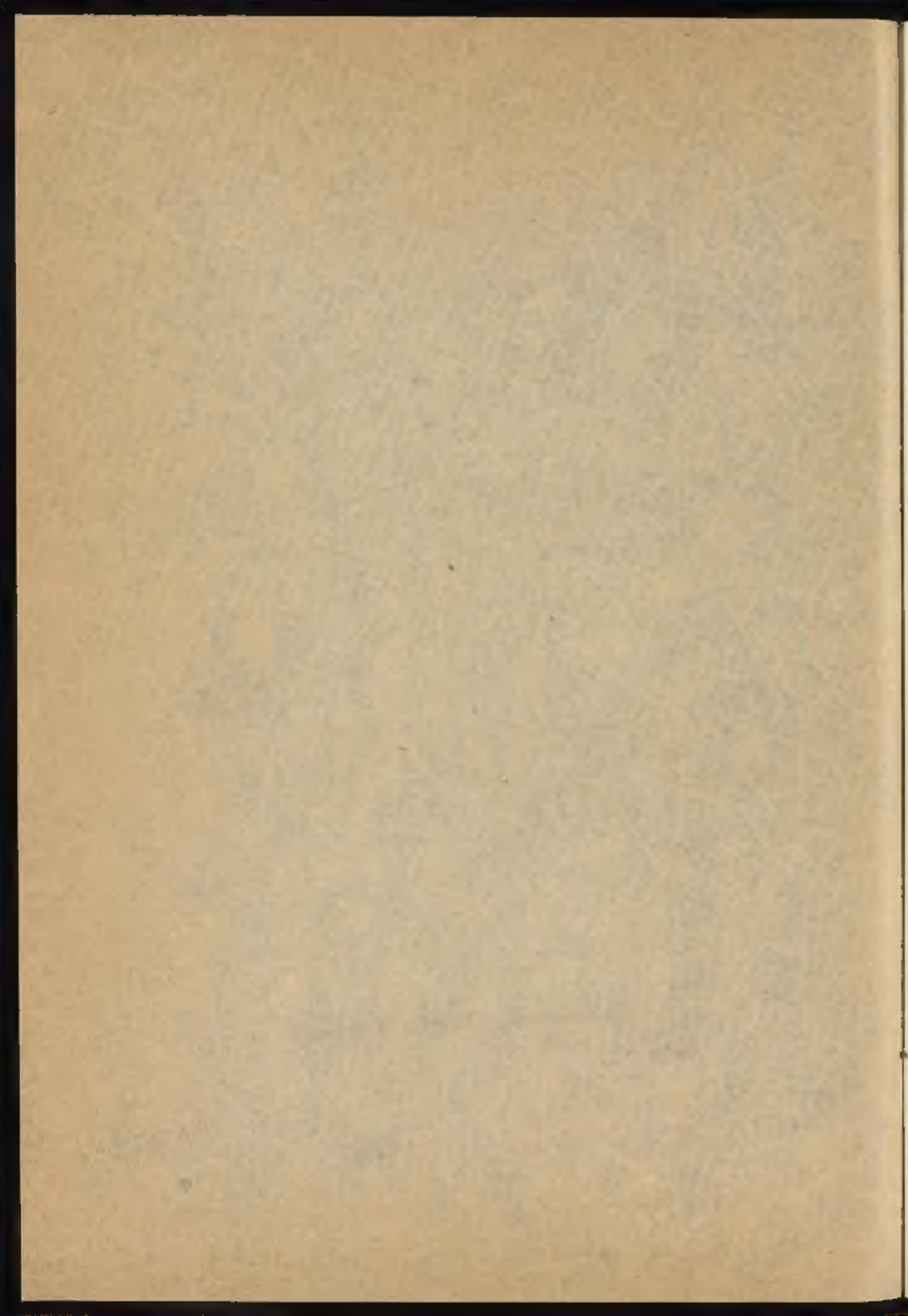
من

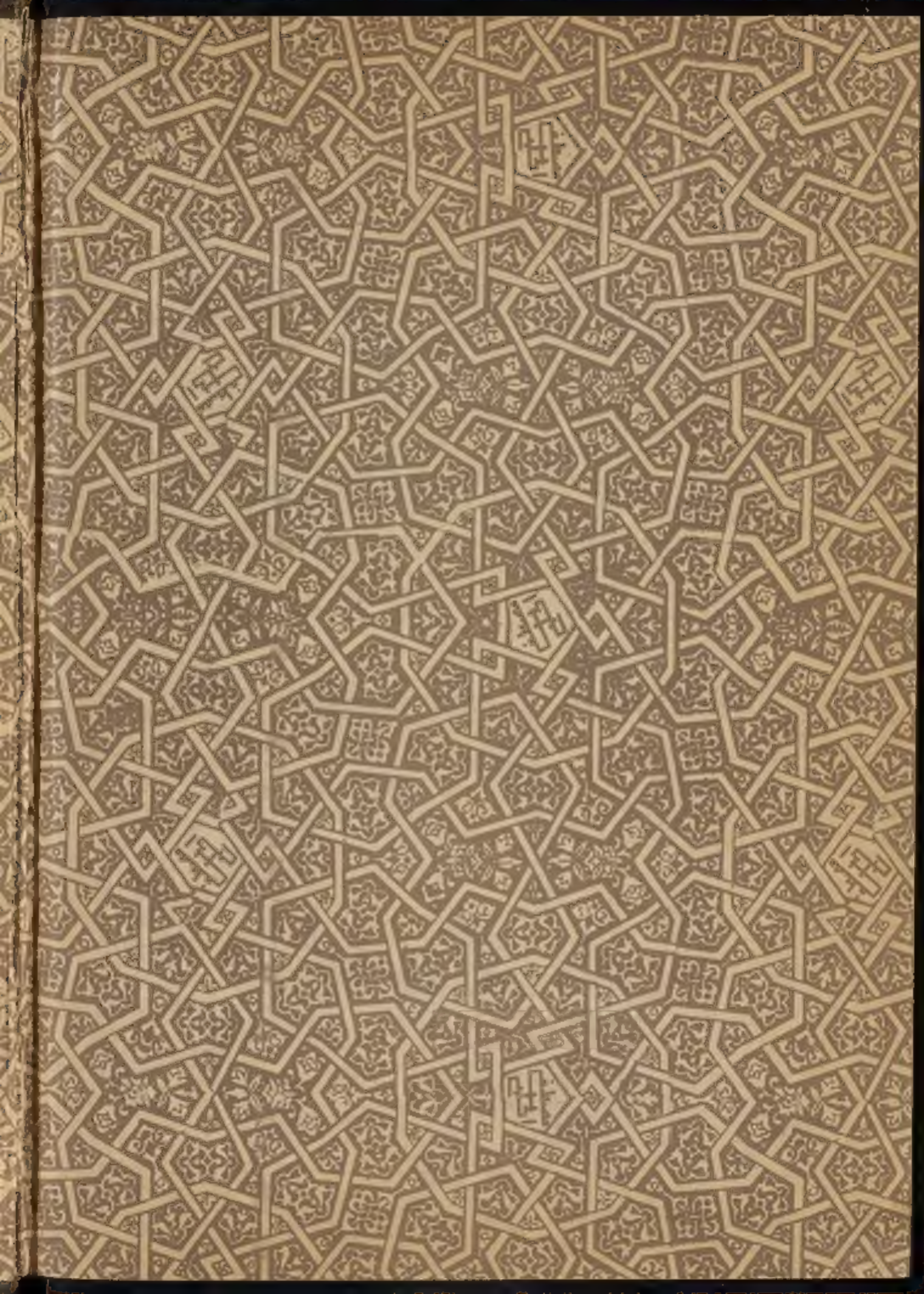
نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج وحواشيه

صفحة	صفحة
٥٥ فصل في بيان كيفية لإخراج ونقص شروط ركاة	٢ فصل في دفع ميت وما يخص به
٥٨ أو شريك أهل الركاة في مائة ركعة	٩ لا بد من أنس في الواء إلا ضرورة
كركن واحد شروط	١١ كيفية ربه لمب
٦٩ باب ركاة النساء	١٢ اعز به سنة وب
٨٠ من حرص عمره بدد مددله على مكة	١٤ تكون السكاء على لب من لب و
٨١ شروط اخرص	١٥ كره اسويح والجرع صرنا صدر وحوه
٨٣ ب ركاه لعد	١٧ مسائل مشورة تتعلق بالمب
٩٠ تحريم على رجل حتى الذهب إلا لأب والابنة وابن	٢٥ حور الصلاة على الميت في المسجد
٩٣ ليس بركاة حبيبة آلة الحرب مذهب أو قصة	٢٩ يكره الميت بغيره
٩٥ الأصح حور حكمة لشعف بعه	٣٠ الممنوع في عمر بين ووقت الكراهه نفس
ب رجل وليرة مذهب	٣٢ يكره تحصيل القدر والند والكسدية
شروط ركاة استعد	٣٦ حكم بارة النساء للصور
٩٦ ب ركاه المعلن والركن واستحاره	٣٧ يحرم من است إلى مد آخر لأن يكون
١٠٠ فصل في أحكام ركاه لتجاره	بقر مكة أو لمدينة أو من المقدس
١٠٧ باب ركاه اعظم	٣٨ بش لمب بعد دفنه بمقتل وعمره حرام إلا لضرورة
	٤١ سن خمران أهل لب نهضة معاد
	بشعهم ومهم ونسبهم
	٤٢ كتاب ركاه
	٤٣ باب ركاه الجنوا

صفحة	صفحة
٢٣٥ شروط وجوب الحج والعمرة	١١٠ تحريم نكاح ركة القطر عن يوم
٢٤١ الأصهر وجوب ركوب البحر إن علت	القطر من غير عذر
السلامة	١١٥ من برمة ففتره لرمه فطره من برمة
٢٤٣ شرط في وجوب سبب المرأة	هفته
تخرج معها وح أو بحره أو سود	١١٨ لأصح أن من أسر بعض صاع
٢٤٥ كلام على لأمانة ناصر	برمة
٢٤٨ من المؤقت لأمانة رما، ومكان	١٢٢ بركات في نواف وأمانها حر
٢٥٦ من الإحرام	١٢٣ من برمة بركاه
٢٥٩ فصل في تركن الإحرام وما يطلب للمحرمة	١٢٤ فصل في أداء بركاه
من الأمور الآتية	١٢٩ « « « تعجيل بركاه وما يذكر معه
٢٦٦ باب دخول الحرم مكة وما يتعلق	١٤٦ كتاب الصيام
به	١٥٣ إذا روى الحلال لك أزم حكمه الله
٢٦٩ فصل فيما يطلب في الطواف من واحد	القريب دون البعيد في الأصح
وسن	١٥٥ فصل في أركان الصوم
٢٨٢ فصل فيما يحرم به الطواف وبان	١٦٠ « « « شروط الصوم
كيفية سمي	١٧٢ « « « صحة الصوم من حيث
٢٨٦ فصل في أوتوف امسرة وما يذكر	القاعل ووقت
معه	١٧٩ فصل في شروط وجوب صوم رمضان
٢٩١ فصل في أمست بالبرقة والتدفع منها	وما يبيح رث صومه
وما ذكر معهما	١٨٥ فصل في فدية الصوم الواجب
٣٠٠ فصل في أمست حتى يأتي ناه بشرى	١٩٢ مصرف الفدية الفقراء والمساكين
لنأخذ وفيه ذكر معه	١٩٣ فصل في موجب كفاية الصوم
٣١١ فصل في بين أركان الحج والعمرة	١٩٩ من صوم المنقطع
وسن توجه أدائهما مع ما يتعلق	٢٠٦ كتاب الاعتكاف
بذلك	٢١٧ شروط المعتكف
٣١٩ من محرمات الإحرام	٢١٩ فصل في حكم الاعتكاف المتنور
٣٢٣ ما يحل من شجر الحرم وما يحرم	٢٢٦ كتاب الحج
٣٥١ من لأحصار والنوب	٢٢٩ شروط صحة الحج والعمرة

صفحة	صفحة
٤٠١ الأظهر أنه لا يصح بيع الثائب	٣٦١ كتاب اسع
٤٠٢ كفى رؤيته بعض اسع إن دل على	٣٦٢ شروط اسع التي لا بد منها
٤٠٣	٣٦٧ بعت اسع ، كسبه مع انبياء
٤٠٨ باب رؤى	٣٧٣ شرط عقد اسع أو غيره
٤١٧ انما هو يبيع في مكان كذا وفي	٣٧٦ لا يصح شراء الكافر المتصفا ولا
٤٢٩	المسلم
٤٣٥	٣٨٠ شروط اسع
٤٣٨	٣٨٦ من شروط اسع ، مكان مائة
٤٣٩	كبر مائة
٤٤٠	٣٨٨ لا يصح بيع ابرهون ولا مائة من
٤٤١	مائة
٤٤٢	٣٨٩ من شروط اسع ، مائة من
٤٤٣	٣٩١ وبيع ما هو مائة من
٤٤٤	مائة من اسع
٤٤٥	٣٩٢ من شروط اسع ، مائة من
٤٤٦	مائة
٤٤٧	٣٩٩ اسع ، مائة من
٤٤٨	كل صاع مائة





COLUMBIA UNIVERSITY



0026815966

893.799
H145
v. 3

JUN 1 1961

